جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على ظاهرة البطالة في الجزائر (1990 – 2021)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاِقتصادية

تخصص :اِقتصاد كمي

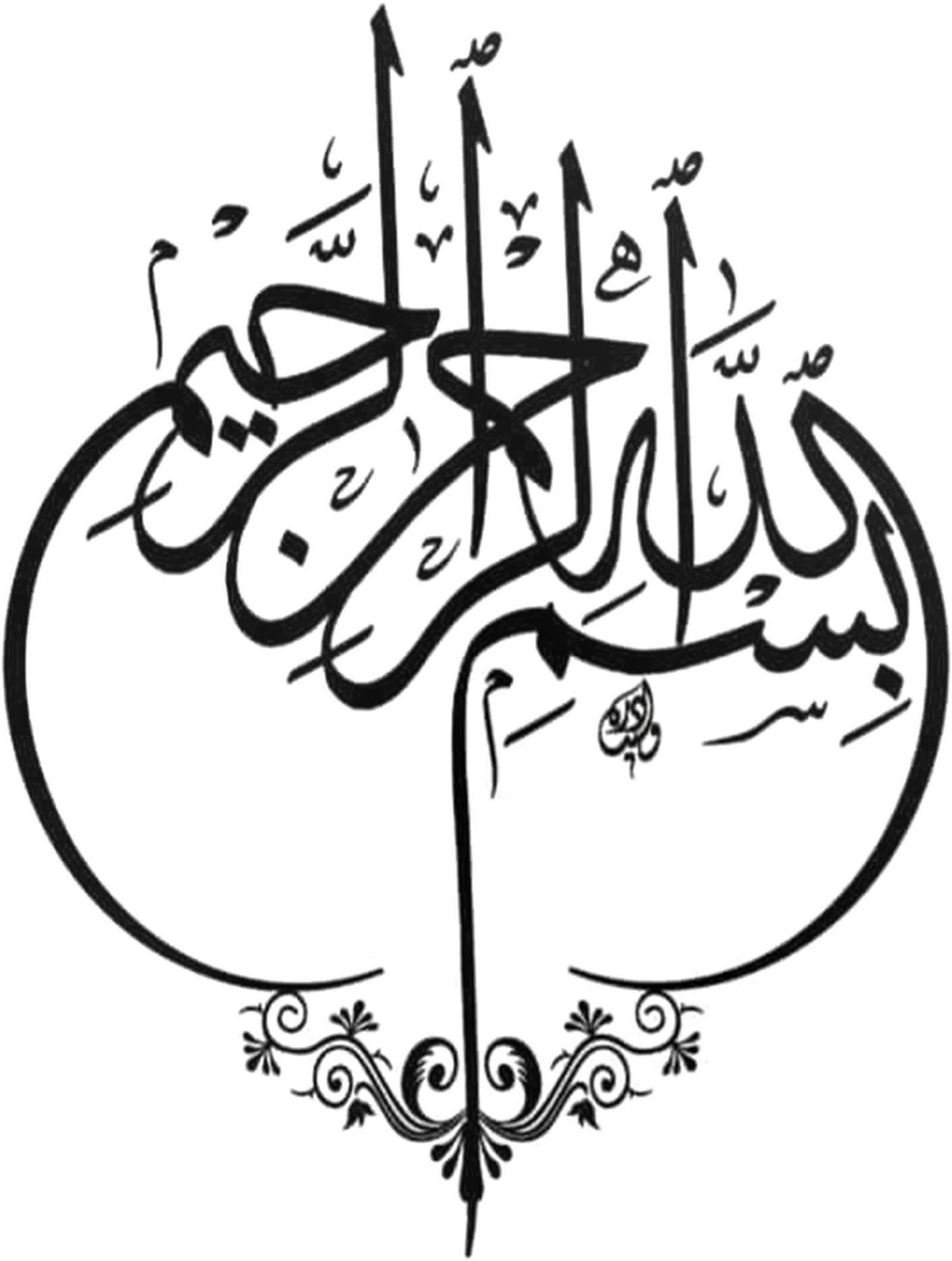
إعداد الطالبين:
أحمد فراجي
فيصل لعزازي

تحت إشراف:
د.ولد شرشالي سمية

أعضاء لجنة المناقشة:

د.تهتان موراد	أستاذ	جامعة المدية	رئيسا
د.ولد شرشالي سمية	أستاذ محاضر " أ "	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
د.رتيعة محمد	أستاذ	جامعة المدية	ممتحنا

السنة الجامعية 2022 –2023


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات والصلاة والسلام على نبينا محمد عليه الصلاة والسلاة وبعد

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم { من لايشكر الناس لايشكر الله }

نتقدم بجزيل الشكر والاحترام إلى الوالدين الكريمين وإلى التي كانت مشرفا لنا على بحثنا الدكتورة" ولد شرشالي سمية" كما لاننسى جميع زملائنا في الدراسة وجميع الأساتذه الذين بذلو جهدهم لتعليمنا

فالحمد لله، ولايسعنا أن نقول إلا جزاكم الله خيرا

إهداء

إلى التي حملتني وهنا على وهن، إلى التي أكن لها كل الحب والتقدير أم الخير والدتي الغالية ،

حفظها الله وأطال في عمرها. جعلها الله قرة عيني،

إلى من كان منبع العز والقوة والرجولة، إلى من علمني السخاء والجود والكرم والذي لم يبخل

عليا بدعمه المادي والمعنوي، محمد أبي الغالي حفظه الله وبارك في عمره.

إلى جدتي العزيزة رحمها الله وأسكنها فسيح جناته

إلى كل إخوتي وأقاربي من قريب أو من بعيد

إلى كل زملائي في الدراسة

لكم مني أحلى عبارات الشكر والحب والاحترام على وقوفكم ودعمكم لي فجزاكم الله خيرا.

{ أحمد فواجي }

إهداء

ها أنا أُرفع القبعة

إلى هنا تنتهي حكاية تعب وسهروعثرات لم نقف منها إلا بعون الله وحسن الظن به

فالحمد لله على منه وعونه لإتمام بحثي ورفعي القبعة مودعا السنين التي مضت

أهدي تخرجي هذا إلى : بحر الحب والحنان والنبض الساكن في عروقي " والديا الكريمين"

إلى نجوم سمائي المتلألئة " إخواتي "

إلى من هون الدرب خطوة خطوة "عمي أحمد "

إلى كل صديق صادق الوعد معي وإلى كل من أحذ بيدي حين لرتعشت

إلى كل زملائي وخاصة زميلي في العمل " أحمد "

إلى أساتذتي وبالأخص الأستاذة المشرفة " ولد شرشالي سمية

إلى كل من أسعده تخرجي

{ فيصل لعزازي }

مستخلص

الدافع من وراء هذه الدراسة هو البحث في طبيعة تأثير تقلبات أسعار النفط على البطالة في الجزائر .باستخدام الطرق القياسية والاحصائية من خلال تطبيق منهج التحليل الحديث للسلاسل الزمنية المبني على استخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR ، خلال الفترة الزمنية (1990-2021 ، لتحديد اتجاه السببية بين تقلبات أسعار النفط وأهم المتغيرات الرئيسية لسوق العمل في الجزائر (البطالة.) وقد خلصت نتائج الدراسة القياسية إلى عدم وجود علاقة سببية بين أسعار النفط والبطالة في الجزائر أي أن البطالة في الجزائر لاتتأثر بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية ووجود علاقات سببية أخرى في اتجاه واحد بين متغيرات الاضافية للدراسة .

الكلمات المفتاحية : صدمات أسعار النفط، البطالة، نماذج أشعة االنحدار الذاتي VAR.

Extract

The motive behind this study is to investigate the nature of the impact of oil price fluctuations on unemployment in Algeria, using standard and statistical methods, by applying the modern time series analysis approach based on the use of VAR autoregressive ray models, during the time period (1990-2021), to determine the direction of causality. Between fluctuations in oil prices and the most important main variables of the labor market in Algeria (unemployment). The results of the standard study concluded that there is no causal relationship between oil prices and unemployment in Algeria, meaning that unemployment in Algeria is not affected by fluctuations in oil prices in the global market and the existence of other causal relationships in one direction Among the additional variables of the study.

.**Keywords**: oil price shocks, unemployment, VAR autoregressive ray models

العنوان	الصفحة
كلمة شكـر وعرفان	
إهـــداء	
مستخلص	
فهرس المحتويات	I-III
فهرس الأشكال	IV
فهرس الجداول	IV
فهرس الملاحق	V
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: الإطار النظري حول متغيرات البحث (البطالة، الصدمات الاقتصادية، أسعار النفط)	
تمهيد	2
المبحث الأول: الاطار المفاهيمي لظاهرة البطالة	
المطلب الأول : عموميات حول ظاهرة البطالة (تعريف + أنواع)	3
المطلب الثاني : قياس معدل البطالة	10
المطلب الثالث : تفسير البطالة وفق الطرح الاقتصادي (التقليدي + الحديث)	12
المطلب الرابع : الآثار الاقتصادية لظاهرة البطالة	26
المبحث الثاني : المفهوم الاقتصادي لصدمات أسعار النفط	
المطلب الأول : تعريف الصدمات الاقتصادية	28
المطلب الثاني : تقسيمات الصدمات الاقتصادية	29

المطلب الثالث : عموميات حول السعر النفطي	33
المطلب الرابع : صدمات السعر النفطي	40
المبحث الثالث : الدراسات السابقة	
المطلب الأول : التعريف بالدراسات السابقة	42
المطلب الثاني : أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة و الدراسات الحديثة	44
خلاصة الفصل الأول	46
الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على ظاهرة البطالة	
تمهيد	48
المبحث الأول : تحليل واقع تطور متغيرات الدراسة في الجزائر	
المطلب الأول : واقع تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2021)	49
المطلب الثاني : واقع تطور معدل نمو السكان في الجزائر خلال الفترة (2010-2021)	50
المطلب الثالث : واقع تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (2010-2021)	52
المطلب الرابع : واقع تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2021)	54
المطلب الخامس واقع تطور أسعار النفط خلال الفترة (2010-2021)	55
المطلب السادس : واقع تطور أجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال (2010-2021)	57
المبحث الثاني : مفاهيم حول أساليب الاقتصاد القياسي	
المطلب الأول : اختبار الاستقرارية (اختبار ديكي فولر)	59
المطلب الثاني : التعريف بالنموذج VAR	60
المطلب الثالث :اختبار سببية غرانجر	61

المبحث الثالث : تقدير النموذج وتحليل النتائج	
المطلب الأول : التعريف بمتغيرات الدراسة	62
المطلب الثاني : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	63
المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك واختبار السببية	68
المطلب الرابع: تقدير النموذج	70
المطلب الخامس :	74
خلاصة الفصل الثاني	76
الخاتمة	77
قائمة المراجع	82
الملاحق	89

قائمة الأشكال

والجداول والملاحق

قائمة الأشكال	الصفحة
الشكل رقم(1-1): نشوء البطالة بسبب جمود الأسعار عند الكلاسيك	13
الشكل رقم (1-2) يمثل سوق العمل في النموذج الكينزي	17
الشكل رقم (1-3) منحنى فيلبس الأصلي للمملكة المتحدة	18
الشكل رقم (1-4) العلاقة بين البطالة والتضخم في ظل منحنى فيلبس	20
الشكل رقم (1-5) منحنى فيلبس للأجل الطويل	25
الشكل رقم (1-6) العوامل المحددة لأسعار النفط في الأسواق العالمية	39
الشكل رقم (2-1) تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال 2010-2021	49
الشكل رقم (2-2) تطور معدلات النمو السكاني في الجزائر خلال 2010-2021	51
الشكل رقم (2-4) تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2010-2021	52
الشكل رقم (2-5) تطورات أسعار النفط خلال 2010-2021	54
الشكل رقم (2-6) تطولا معدلات التضخم في الجزائر خلال 2010-2021	56
الشكل رقم (2-7) تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال 2010-2021	57
الشكل رقم (2-8) اختبار استقرارية النموذج	72
قائمة الجداول	
الجدول رقم (1-1) العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع	23
الجدول رقم (2-2) نتائج اختبار (ADF) لمتغيرات عند المستوى	63
الجدول رقم(2-3): نتائج اختبار ADF لمتغيرات الدراسة عند الفروقات من الدرجة الأولى	65
الجدول رقم (2-4) نتائج الفروقات من الدرجة الثانية	67
الجدول رقم (2-5) نتائج درجة التأخير للنموذج محل الدراسة	68
الجدول رقم (2-6) اختبار السببية لغرانجر	69
الجدول رقم (2-7) اختبار التوزيع الطبيعي	71
الجدول رقم (2-8) تحليل التباين	73
الجدول رقم (2-9) تطورات متغيرات الدراسة في الجزائر خلال فترة 1990-2021	90

فهرس الملاحق	
الملحق رقم 1 تحديد درجة التأخير للنموذج VAR	91
الملحق رقم 2 اختبار السببية لغرانجر	92
الملحق رقم 3 : تقدير نموذج VAR	94
الملحق رقم 4 اختبار استقرارية النموذج	97
الملحق رقم 5 اختبار تحليل التباين	98
الملحق رقم 6 تحليل دوال الاستجابة	99



مقدمة



مقدمة:

تعد البطالة مشكلة عالمية تواجهها معظم الدول وتتأثر بعوامل اقتصادية واجتماعية متعددة قد تكون أسباب البطالة مرتبطة بتدهور الاقتصاد وانكماش الأعمال التجارية ، وقد يكون بسبب تغيرات في هيكل الصناعة أو التكنولوجيا ، مما يؤدي إلى تجاوز العمالة وتجاهل المهارات القديمة ، وتترتب على البطالة تداعيات سلبية على المستوى الفردي والاجتماعي والاقتصادي من الناحية الفردية ، تؤدي البطالة إلى تراجع مستوى المعيشة وزيادة نسبة الفقر والتشرد وتؤثر على الصحة النفسية والعاطفية للأفراد ، أما على المستوى الاجتماعي فقد يؤدي البطالة إلى زيادة التوترات الاجتماعية والاضطرابات وارتفاع معدلات الجريمة ، وعلى المستوى الاقتصادي فتقلل البطالة من الانتاجية وتزيد من الأعباء المالية للحكومة وتأثر على الاستهلاك وغيرها من الآثار .

تعتبر معدلات البطالة مؤشرا مهما لصحة الاقتصاد ، حيث تعكس مدى توافر فرص العمل وقوة الاقتصاد العامة ، وتواجه البطالة عواقب سلبية على الأفراد والمجتمعات بما في ذلك الفقر والعزوف عن العمل ،وتعتبر البطالة ظاهرة اقتصادية لأنها تعبر في مضمونها عن مجموعة من الاختلالات الوظيفية التي تعرقل عملية التنمية الاقتصادية ونموها الاقتصادي اذ أن البطالة تعتبر من أهم المعايير التي تصنف من خلالها الدول إما بالتقدم أو التخلف، ونظرا لخطورة وصعوبة هذه المشكلة ، تسعى الدول لمحاولة السيطرة والتخفيف من هذه المشكلة واحياء اقتصادها وتنميته مثل خفض مستويات ومعدلات البطالة.

ظل مفهوم البطالة محور اهتمام علماء الاقتصاد في مختلف المدارس الاقتصادية كل حسب انتمائه لهذه المدارس وبتعدد الآراء حول مفهوم هذه الظاهرة تعددت الرؤى والمشارب العلمية التي ينتمون إليها، وان المقابل لهذه الظاهرة هو الشغل، حيث يعتبر الدواء الفعال للحد من انتشارها، و لا يتم ذلك إلا عن طريق اقتصاد نشيط و متكامل يزيل مشكلة البطالة من جذورها، ويعتبر سكان الجزائر و هو محل دراستنا من أسرع سكان العالم نموا و يتوقع أن يتضاعف هذا العدد خلال الأعوام القادمة، و رغم ذلك فإن الوظائف وفرص العمل لا تتماشى بنفس سرعة زيادة قوة العمل.

يُعد موضوع ارتباط البطالة بالمحروقات من أهم المواضيع التي لقيت اهتماما كبيرا من قبل الخبراء والاقتصاديين وصانعي السياسات الاقتصادية، و يعتبر الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات الدول النامية ذو اقتصاد ريعي ، لم تشكل له مشكلة البطالة أزمة حقيقية خلال أعوام الرخاء الاقتصادي لفترة الستينيات وسبعينيات وحتى منتصف ثمانينيات القرن الماضي، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية، و تعتبر الجزائر من بين الدول الأقل تنوعا في صادراتها

ومن بين الدول النفطية التي تعاني من عدم استقرار أسعار الصرف ، كونها واحدة من الدول البترولية التي تعتمد على ريعها البترولي في مسيرتيا التنموية وخاصة في فترة السبعينات والثمانينيات و الألفينيات وتسعى إلى البحث عن السياسة الرشيدة فيما يتعلق بنظام استغلال هذه الثروة البترولية، على ضوء ما سبق فإنه يتم صياغة الإشكالية على النحو التالي :

إشكالية :

ما هو أثر صدمات أسعار النفط على ظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2021) ؟

ويدخل ضمن هذه الاشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية

أسئلة فرعية:

- هل يوجد علاقة بين صدمات أسعار النفط وظاهرة البطالة في الجزائر؟
- هل تكون هناك استجابة في معدلات البطالة بالجزائر خلال الفترة (1990 – 2021) عند حدوث صدمات في متغيرات الدراسة ؟
- ما هو واقع البطالة كظاهرة اقتصادية بالجزائر خلال الفترة 2010-2021؟

فرضيات المشكلة

- نعم توجد علاقة بين صدمات أسعار النفط ومعدلات البطالة في الجزائر
- نعم هناك إستجابة في معدلات البطالة عند حدوث صدمة في متغيرات الدراسة
- تعتبر معدلات البطالة بالجزائر خلال الفترة 2010-2021 مرتفعة؛

أهمية دراسة البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة كون أن البطالة ظاهرة متجددة، وما ينتج عنها من أثار تعيق تطور البلدان بشكل عام والاقتصاد بشكل خاص، إذ تستمد هذه الدراسة أهميتها انطلاقا من معرفة الدور الذي تلعبه تقلبات أسعار النفط كمتغيرة تشير إلى الصدمات الخارجية وخاصة بالدول الريعية ومنها الجزائر، الذي يشكل قطاع المحروقات العمود الفقري لها ، ومن ثم يمكن تقديم معلومات وتوصيات، أي تقديم جملة من التوصيات في شكل حلول عملية وبأليات ملموسة التي يمكن الاستفادة منها لدى متخذي القرار وصانعي السياسات الاقتصادية بالبلد من خلال اجراء عملية الاستطلاع والمحاكاة والاستشراف.

أهداف الدراسة

- التعرف على خصائص سوق النفط ومحاولة فهم ألية الصدمات السعرية فيه
- فهم التأثير الذي تتركه تقلبات أسعار النفط على البطالة في الجزائر
- تحليل العلاقة بين إنخفاض و إرتفاع أسعار النفط ومستوى البطالة في الجزائر وذلك من خلال البيانات الاقتصادية والمؤشرات الاجتماعية ذات صلة
- دراسة التأثير المباشر والغير مباشر لصدمات أسعار لنفط على سوق العمل في الجزائر ، بمافي ذلك تأثيرها على معدلات البطالة و مستويات الوظائف

حدود الدراسة :

- تضمنت هذه الدراسة حدود زمانية ومكانية وجب السير عليها وهي :
- **الحدود الزمانية :** فقد تم اختيار فترة زمنية لهذه الدراسة وهي من (1990-2021) .
- **الحدود المكانية :** أما بالنسبة لاختيار مكان الدراسة فقد تم اختيار بلدنا وهي الجزائر.

منهجية الدراسة وأدواتها:

من أجل الاجابة عن الاشكالية المطروحة فإننا اعتمدنا على المنهج **الوصفي** من خلال عرض الاطار النظري والمقارباتي لموضوع البحث، أي وصف المفاهيم المتعلقة بكل من: بالصدمات الاقتصادية، ظاهرة البطالة، أسعار النفط، ، وتحليل واقع متغيرات الدراسة إضافة إلى متغيرات أخرى تتمثل في (النمو الاقتصادي، معدلات التضخم، النمو السكاني، إجمالي تكوين رأس المال الثابت) خلال فترة 2010-2021 بالجزائر، واستخدام المنهج الوصفي التحليلي في انجاز هذا البحث من خلال الاطلاع على عديد المراجع باللغة العربية، والدراسات السابقة التي تناولت استخدام نماذج VAR في تحليل السلاسل الزمنية، ومن تم الحصول على بيانات السلسلة الزمنية لكل من معدل البطالة، و أسعار النفط وباقي متغيرات الدراسة ،و تم التحليل عليها باستخدام برنامج Eviews12 .

هيكل البحث:

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات سيتم تقسيم البحث على النحو التالي :

مقدمة

الفصل الأول : سنخصص الفصل الأول بمدخل للاطار النظري حول متغيرات البحث (الصدمات الاقتصادية، البطالة، أسعار النفط)، وتم في المبحث الأول عرض مختلف التعاريف المتعلقة بظاهرة البطالة من خلال تعريفها وطرق قياسها وتفسيرها وفق الطرحين النظري التقليدي والحديث و الآثار الاقتصادية لها ، كما سيتم تناول في المبحث الثاني عرض مختلف التعاريف المتعلقة بالصدمات الاقتصادية أوهم تقسيماتها كما سيتم التطرق الى مفاهيم السعر النفطي وصدمته ، وختاما سنتناول في المبحث الثالث الدراسات السابقة و أوجه الاختلاف بين الدراسات الحديثة والقديمة

الفصل الثاني : سنخصص هذا الفصل في دراسة الواقع، والتوصيف الإحصائي والتحليل العاملي لها، وسيتم التطرق في المبحث الأول لدراسة وتحليل واقع متغيرات الدراسة ومتغيرات أخرى إضافية تمثلت في النمو الاقتصادي، معدلات التضخم، النمو السكاني، إجمالي تكوين رأس المال الثابت بلغة الأرقام خلال الفترة 2010-2021، كما سيتم التطرق في المبحث الثاني إلى جانب النظري للدراسة القياسية والتعريف بانموذج VAR ثم في المبحث الثالث سنتناول الدراسة القياسية لأثر أسعار النفط على البطالة وتقدير النموذج وتحليل النتائج المتوصل اليها .

خاتمة.

دوافع اختيار الموضوع :

هنالك عدة أمور لاختيار هذا الموضوع منها :

- دور أسعار النفط كمتغيرة تعبر عن الصدمات الخارجية ومن ثم دراسة أثرها في النشاط الاقتصادي بالجزائر على اعتبار أن الجزائر دولية ريعية؛
- باعتبار أن مشكلة البطالة في دول العربية تعتبر مسألة جوهرية تبقى مطروحة للدراسة والعلاج؛

علاقة موضوع بحثنا وارتباطه بالتخصص الذي ندرس فيه وهو العلوم الاقتصادية

الفصل الأول :

الجانب النظري لمتغيرات الدراسة (البطالة، الصدمات الإقتصادية، أسعار النفط)

تمهيد :

ان الاهمية التي اكتسبها النفط كمادة أو كسلعة استراتيجية لايمكن الاستغناء عنها كونه متعدد الاستخدامات، فقد ظلت أسعاره تمثل المصدر الوحيد والاساسي لأداء النشاط الاقتصادي وازدهاره لكل دول العالم، فالنفط ومشتقاته لايقتصر على دولة دون غيرها فيعد عماد النهضة الصناعية وقد سمية (الذهب الأسود)، فالتفوق الصناعي والتكنولوجي بالنسبة لدول المتقدمة والمستوردة له لايمكن أن تتطور إلا بهذا العنصر فهو يمثل قاعدة نموها الاقتصادي وأما الدول التي هي في طريق النمو والمصدرة له فيعتبر ثروة طبيعية لها ولا يمكن تطوير اقتصادها الا بهذا العنصر أيضا ، وقد تطرق إليه العديد من الاقتصاديين والباحثين الذين خصصوا بعضا من أبحاثهم ودراساتهم حول تحليل تقلبات أسعار النفط وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية وعلى سبيل المثال ظاهرة البطالة، فالبطالة أصبحت ظاهرة تهدد استقرار الدول، لما لها من انعكاسات سلبية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ولما لها من ارتباط وثيق بينها وبين تقلبات أسعار النفط في خصوصا في الجزائر لأن اقتصادها ريعي ويقصد بالاقتصاد الريعي : هو الاعتماد الأرض وما تملكه من استغلال الموارد الطبيعية مثل البيرول و أيضا المنتجات الزراعية، وقد تعرضت أسعار النفط للكثير من الأزمات و التغيرات التي أثرت سلباً على عدد العمال المشتغلين، وزادت من أعداد العاطلين عن العمل، وهذا بزيادة نسبة البطالة وانخفاض مستوى المعيشة في الجزائر

ومن خلال هذا الفصل، سيتم التطرق والتعرف على أهم الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة ، والتعرف على الصدمات الاقتصادية المؤثرة على أسعار النفط

ومن خلال التعرف على أهم جوانب هذه الظاهرة، تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: الاطار المفاهيمي لظاهرة البطالة ؛**
- **المبحث الثاني: المفهوم الاقتصادي لصدمات أسعار النفط ؛**
- **المبحث الثالث : الدراسات السابقة**

المبحث الأول : الاطار المفاهيمي لظاهرة البطالة

لقد حضيت البطالة باهتمام كبيرا من الباحثين والاقتصاديين وذلك لما لها من آثار كبيرا على الدول بشكل عامة سواءا كانت متقدمة أو متخلفة وعلى الاقتصاد بشكل خاص فالاقتصاد يمثل أحد أهم المعايير التي يعتمد عليها لتصنيف الدول بالتقدم أو التخلف ، وتعد البطالة أيضا من بين أهم المشكلات الاجتماعية فهي تمس استقرار المجتمع فتعكر صفو حياة الأفراد . لذا فان هذا المبحث تطرقنا فيه الى تعريف البطالة وذكر أهم أنواعها .

المطلب الأول : عموميات حول ظاهرة البطالة

تعبير البطالة من الظواهر التي تداولت بشكل كبير بين شرائح المجتمع في كل دول العالم وفي شتئ الميادين والمجالات، وقد تعددت التعاريف التي خصت بها هذه ظاهرة ، فيتركز تعريف البطالة على معايير سيتم التطرق إليها من خلال التعريف اللغوي والاصطلاحي ، ومن خلال المفهوم الإسلامي و تعريف منظمة العمل الدولية .

أولا: تعريف البطالة :

1- تعريف البطالة لغة :

يقصد بالبطالة التعطل والضياع وقد ذكر في لسان العرب بَطَل الشيءُ، يَبْطُل بُطْلاً وبُطُولاً وبُطْلانًا ، اي ذهب ضيَاعًا وخُسْرًا فهو باطل والتَبَطُّلُ فعل البطالة وهو اتباع اللهو والجهالة وبَطَل الأجيرُ – بالفتح – يَبْطُل بَطالة وبِطالة أي تعطل فهو بَطال ، والبَطال هو الذي لايجد عملا [1]

2-البطالة اصطلاحا:

تتمثل في ثلاثة معاني هي[2]:

- عدم تناسب فرص العمل مع قوى البشر أو قلة فرص العمل المعروضة لكثرة الطلب عليها؛
- عدم اسناد عمل أيا كان نوعه الى الشخص؛

[1] د. ابراهيم محمود عبد الراضى، **حلول اسلامية فعالة لمشكلة البطالة**،الناشر المكتب الجامعي الحديث، مكان ، 2009 –ص 39

[2] د. أسامة السيد عبد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والاسلامية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ،2008 ص 9

- عدم قيام الشخص بعمل ما بناء على رغبته في عدم العمل.

ومن ثم يمكن أن نعرف البطالة على أنها هي عدم ممارسة الفرد أي عمل ما سواء كان عملا ذهنيا أو عضليا أو غير ذلك من الأعمال ، وسواء كانت عدم الممارسة ناتجمة عن أسباب شخصية أو ارادية أو غير ارادية

3- البطالة في مفهوم الشريعة الاسلامية :

فطنت الشريعة الإسلامية الغراء إلى مشكلة البطالة ، وبينت مفهومها وطرق الوقاية منها ومنهج الحد منها في إطار دقيق عز أن نجد له فلقد حث الإسلام أهله على العمل والكسب ونهى عن البطالة بقوله*صلى الله عليه وسلم* فيما رواه أبو هريرة (لأن يغدو أحدكم فيحتطب على ظهره ، فيتصدق منه ، فيستغني به عن الناس خير من أن يسأل رجلاً أعطاه أو منعه ذلك فإن اليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول)[1].

4- البطالة وفقا التعريف منظمة العمل الدولية :

كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ، ولكن دون جدوى، ينطوي هذا التعريف على ثلاث شروط أساسية وهي كالتالي[2] :

- **عدم وجود عمل** : أي لايوجد وظيفة أصلا سواء مدفوعة الأجر أو بدون أجر كمن بعمل لنفسه في الأعمال الحرة أو لدى رب الأسرة؛
- **البحث عن العمل** : بمعنى اتخاذ إجراءات للحصول على وظيفة مدفوعة الأجر، مثل التسجيل بالمكتبات الخاصة والعامة للتشغيل ومتابعة الإعلانات في الصحف والمجلات أو إجراء مقابلات من أجل العمل أو الوظيفة؛
- **الرغبة في قبول الوظيفة** : وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون في سوق العمل لأول مرة وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطر لتركه لأي سبب من الأسباب .

---

[1] خليلي أحمد، **واقع البطالة وآثارها على الفرد والمجتمع**، ملتقى دولي، استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، ص 4

[2] د. مولاي بوعلام، **دراسة كمية تحليلة للعلاقة بين البطالة وبعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1970-2014**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات ، العدد 03، المجلد 02، الجزائر ، 2017 ص 57-58

كتعريف شامل لمفهوم البطالة : تعرف البطالة على أنها حالة عدم توفر العمل لدى فرد يكون قادرا ومستعدا للعمل ويبحث عن فرصة عمل ، وتعتبر البطالة ظاهرة اقتصادية تؤثر على الفرد والمجتمع بشكل عام،وتعتبر معدل البطالة مؤشرا هاما لقياس حالة سوق العمل وتقييم صحة الاقتصاد في بلد ما ، والبطالة تعد ظاهرة معقدة وتتأثر بعدة عوامل منها العوامل الاقتصادية مثل النمو الاقتصادي والركود ، وتؤثر البطالة سلبا على الفرد والمجتمع بعدة طرق ، على المستوى الفردي تؤدي إلى تقليل الدخل والثروة الشخصية وتعرقل تحقيق التطلعات وتحسين مستوى المعيشي ،أماعلى المستوى الاجتماعي تزيد من الفقر وتفاقم المشاكل.

ثانيا : المفهوم الرسمي والعلمي للبطالة :

عند التطرق الى مفاهيم ظاهرة البطالة لابد من ذكر مفهومين لزيادة توضيح وتعريف هذه الظاهرة وهما كالأتي[1]:

1- المفهوم الرسمي :

يعتبر شخصا ما عاطلا عن العمل اذا توفر فيه الشروط التالية

- أن يكون السن الأدنى للعمل يفوق أيساوي 16 سنة، بعد التعليم والتكوين والتدريب؛
- أن يكون الفرد بدون عمل أي ليس له منصب عمل؛
- أن يكون له الرغبة والقدرة على العمل في فتره لاتتجاوز 15 يوما ؛
- أن يبرز الشخص جديته في العمل مثل أن يسجل نفسه في مكاتب السجيل أو قدم طلب عمل لدى مكاتب الشركات الخاصة .....الخ .

2- المفهوم العلمي :

وفقا لهذا المفهوم فان البطالة تعني الحالة التي لايستخدم فيها المجتمع قوى العمل استخداما كاملا ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع اقل من الناتج المحتمل مما يؤدي الى تدني مستوى رفاهية الأفراد عما كان يمكن الوصول اليه وهذا التعريف يتميز ببعدين هما [2]:

[1] حجاج نورهان، **دور المؤسسات الصغيرة في التخفيف من ظاهرة البطالة دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –فرع المدية –**مذكرة ليسانس ،كلية العلوم التجارية، جامعة المدية، الجزائر ، 2015 ، ص 46

[2] بوطبل عبد القادر،**البطالة والتشغيل في الجزائر**،مجلة متون، المجلد:15، العدد:الثالث، حامعة شلف،الجزائر،2022،ص 162

- **البعد الأول :** يتمثل في عدم الاستخدام الكامل للقوة العاملة ويندمج ضمن البطالة الصريحة ؛
- **البعد الثاني :** يتمثل في الاستخدام غير الأمثل للقوى العاملة .

ثالثا :خصائص البطالة في الجزائر

للبطالة خصائص كثيرة نذكر منها مايلي [1]:

- ارتفاع بطالة الريف على الرغم من السياسات المنتهجة ؛
- أكبرمن 69 % من البطالين لم يسبق لهم العمل والشباب هم أكبر من يعانون من البطالة ؛
- بطالة طويلة المدة ومزمنة وبطالة خريجي الجامعات والمتعلمين .

رابعا :أنواع البطالة

ان البطالة لكبر أهميتها وقيمتها في المجتمع فان أشكالها وأنواعها متعددة وغير متشابهة ولايمكن حصرها، كما أنها تختلف من عصر لاخر ، ولذلك يمكن أن نذكر بعض من أنواعها وهي كالآتي:

- البطالة السافرة و الاختيارية(الارادية)؛
- البطالة الهيكلية؛
- البطالة الموسمية؛
- البطالة الانكماشية والاحتكاكية؛
- البطالة الدورية؛
- البطالة الطبيعية .

1- **البطالة السافرة والاختيارية (الارادية)** : وتعني وجود أفراد ينتمون الى قوة العمل ولكنهم متعطلون وعاجزون عن الحصول على أية فرصة عمل برغم رغبتهم في العمل وقدرتهم عليه.

[1] سليم مجلخ، **محددات البطالة في الجزائر**، دراسة قياسية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، مجلة جامعة الشارقة، المجلد: 13، العدد: 2، الجزائر ، 2016، ص66

والبطالة السافرة تظهر بشكل واضح في فائض العرض في سوق العمل مقارنا بالطلب عليه ، خاصة وإن قطاعات الاستيعاب يكون في سوق العمل ،

أما البطالة الاختيارية في التي تشير عن الحالة التي يمتنع فيها الأفراد بمحض ارادتهم عن العمل عند معدل الأجر السائد[1]، إما لعزوفه عنه أو تفضيليه لوقت الفراغ وإما لأنه يبحث عن عمل أفضل منه يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أحسن، أو للإنسحاب من سوق العمل بإرادته كجماعات التكفير والهجرة التي ترفض العمل في الحكومة .

2- **البطالة الهيكلية:** وهي التي تنتج من عدم التوافق في سوق العمل بين الخصائص الوظيفية للعمل المطلوب من جهة والخصائص الوظيفية للعمل المعروض من جهة أخرى [2].

3- البطالة الموسمية : وهي البطالة التي تحدث أساسا في القطاع الزراعي بسبب موسمية الانتاج الزراعي كما تحدث في بعض الصناعات في الريف، بسبب التغيرات الموسمية في النشاط الاقتصادي نتيجة للظروف أو التغيرات التي تطرأ على أنماط الاستهلاك[3].

وتعني أنه يوجد فئة من المجتمع عاملة ومؤهلة للعمل لا تعمل الا في موسم محدد ولا تعمل في باقي مواسم السنة ، ومن ثم يقصد بالبطالة الموسمية عدم انتظام العمل بالنسبة لفئات معنية من الشباب والكبار في مواسم معينة كما هو الحال في القطاع الزراعي حيث توجد فجوة زمنية بين كل محصول والذي يليه. وهذا قد يؤدي إلى انتقال العمال وهم في حالة البطالة إلى المدن فيتسبب ذلك في حدوث ضغط على الإسكان وغيرها[4].

4- البطالة الانكماشية والاحتكاكية : وهي التي تحدث عندما يترك أو يستقيل شخص ما عمله، للبحث عن عمل أفضل منه بغية زيادة في الأجر أو رغبة في الانتقال من مكان لآخر داخل الدولة فقط .[5]

---

[1] ميسومي لجيلالي، **ظاهـــــرة البطالـــــة في الجـــزائـــــربين تأثير الصدمات النفطية وصدمات السياسة المالية**، دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة: (1990-2018)، أطروحة دكتوراه، جامعة المدية، الجزائر، سنة 2022، ص 17

[2] سميرة العابد، **ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات**، مجلة الباحث، العدد: 11، جامعة باتنة، الجزائر ، 2012 ص 75

[3] رحيمي عيسى وقرقاد عادل والعايب نصر الدين، **ظاهرة البطالة مفهومها أسبابها وآثارها**، مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، عدد:00، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف ، الجزائر، سنة 2018 ، ص 147

[4] ميسومي لجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[5] حنان قندوز، **أثر البطالة على التضخم من منظور منحنى فيلبس دراسة قياسية لعينة من الدول النامية خلال الفترة (1991-2018)**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد:8، العدد: 1 ، جامعة ورقلة ، الجزائر، 2022، ص 106

يقول الفاروق عمر بن الخطاب : " تعلموا المهنة فإنه يوشك أن يحتاج أحدكم إلى مهنة "

5- **البطالة الدورية:** فالبطالة الدورية تحدث حينما تتقلص فرص العمل في الاقتصاد الوطني بعد رواج كبير تصل فيه العمالة الى الذروة في التشغيل ، فاذا مادخل الاقتصاد إلى دائرة الانكماش تحدث البطالة ، وهذه الدورات يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي بصفة دورية . وقد تعرض لها في عام 1930 وكذلك في عامي 1962 و 1983، والبطالة الدورية في تعريف الأمم المتحدة ، هي نتيجة من نتائج فشل الطلب الاقتصادي بسبب تغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة[1] .

6- **البطالة الطبيعية** : تشمل البطالة الطبيعية كلا من البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية وعند مستوى العمالة الكاملة العمالة الكاملة،و يكون الطلب على العمل مساويا لعرضه، أي أن عدد الباحثين عن العمل يساوي لعدد المهن الشاغرة أو المتوفرة، أما الذين هم في حالة بطالة هيكلية أو احتكاكية فيحتاجون لوقت حتى يتم إيجاد العمل المناسب.و عليه فإن مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يكون التشغيل الكامل.

عندما يبتعد الاقتصاد الوطني عن التوظيف الكامل فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر أو أقل من معدل البطالة الطبيعي، أي أنه عندما تسود حالة الانتعاش يكون معدل البطالة السائد أقل من معدل البطالة الطبيعي، أما في حالة الانكماش فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر من معدل البطالة الطبيعي و بذلك تعم البطالة الدورية[2].

خامسا : أسباب ظاهرة البطالة

ان مشكل البطالة يعد من أهم المشكلات التي تمس وحدة واستقرار المجتمعات الدول سواءا كانت دول متقدمة أم دول نامية ولذلك تختلف الأسباب هذه الظاهرة من مجمتع لآخر ، ومن أهمها : أسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية ولكل منهم نتائج سلبية تؤثر على المجتمع، وفي الآتي معلومات عن هذه الأسباب [3]:

[1] د. خالد الزاوي، **البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل**، الناشر : مجموعة النيل العربية، الطبعة : 1، المجلد : 1، سنة 2004، ص 19

[2] عاقلي فضيلة، البطالة تعريفها أسبابها وأثارها الاقتصادية (سياسة التشغيل في الجزائر)، مداخلة، المشاركة الأولى، تعريف وأسباب البطالة والآثارالإقتصادية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، الجزائر، ص5 .

[3] رحيمي عيسى وآخرون ، **ظاهرة البطالة مفهومها أسبابها وآثارها، (مرجع سبق ذكره)** ، ص 147

1- الأسباب الاقتصادية :

وتعد هذه الأسباب الأكثر انتشارا وتأثيرا على البطالة، والتي تؤدي الى رفع معدلاتها الدولية

- زيادة عدد الموظفين وقلة الوظائف المعروضة مثل زيادة خريجي الجامعات وعدم وجود مناصب لهم ؛
- تخلي الشخص أو العامل عن عملية بغية الحصول على عمل آخر ؛
- مع التطور المذهل للتكنولوجيا تخلت الشركات عن اليد العاملة وتم استبدالها بوسائل التكنولوجيا .

2- **الأسباب السياسية :**

وتتعلق هذه الأسباب بسياسة الدولة ومن بين هذه الأسباب نذكر :

- انتشار الحروب والازمات الأهلية في الدولة ؛
- عجز الدولة على دعم قطاع الأعمال ؛
- غياب تأثير التنمية السياسية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية .

3- الأسباب الاجتماعية :

وتأثر هذه الأسباب على كل من الاسباب السياسية والاقتصادية للبطالة وتختص بأفراد المجمتع والدولة ومن بينها [1]:

- زيادة معدلات نمو السكان يقابله انتشار الفقر وتعني عدم الحصول على وظائف للقوى العاملة ؛
- غياب التنمية المحلية للمجتمع ؛
- عدم الاهتمام بتطوير قطاع التعليم مما يؤدي الى انتشار الجهل بين أفراد المجتمع ؛
- عدم حصول الشباب على أعمال أو مهن تساعدهم سواء حسب مستواهم أو الأجر المناسب لهم ؛
- غياب التطوير المستمر لأفكار المشاريع الحديثة، والتي تساعد على تقديم الوضائف للقادرين على العمل .

[1] رحيمي عيسى وآخرون ، **ظاهرة البطالة مفهومها أسبابها وآثارها، (مرجع سبق ذكره)**، ص 148

المطلب الثاني : قياس معدل البطالة

ينقسم قياس معدل البطالة الى مقياسين هما المقياس الرسمي والمقياس العلمي (النظري) :

أولا: المقياس الرسمي للبطالة :

يعرف معدل البطالة من أكثر المقاييس استخداما في سوق العمل للتعبير عن حجم البطالة النسبي في الاقتصاد ، حيث يقيس نسبة العاطلين ألى اجمالى القوى العاملةوهو كؤشر نسبي محصور بين الصفر والواحد الصحيح (100 %) ويعبر عنه رياضيا يالصيغة الآتية[1] :

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوى العاملة}} \times 100$$

ويشير مصطلح اجمالي القوى العاملة إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين عن العمل الذين يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة أي أن :

اجمالي القوى العاملة = جحم العمالة + جحم البطالة

ثانيا: المقياس العلمي للبطالة :

وفقا لهذا المقياس فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معدلا للناتج المحتمل، وبالتالي يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخيمي، ان الاستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب ألا تقل إنتاجية العامل عن حد أدنى معين يطلق عليه الانتاجية المتوسطة المحتملة وتعرف بأنها أعلى متوسط للانتاجية فيما بين القطاعات المجتمع واذا كان معدل البطالة الطبيعي والمسموح به ذلك الذي يحافظ على استقرار الأسعار وليكن 5 % مثلا وقوة العمل وفقا للمفهوم العلمي تساوي 0.95 من قوة العمل الكلية

[1] ميسومي لجيلالي، **ظاهـــــرة البطالـــــة في الجـــزائـــــربين تأثير الصدمات النفطية وصدمات السياسة المالية، (مرجع سبق ذكره)**، ص 18

فتعطى المعادلة على الشكل التالي[1]:

$$\text{معدل البطالة} = 1 - \frac{\text{الانتاجية المتوسطة الفعلية}}{\text{الانتاجية المتوسطة المحتملة}}$$

حجم البطالة = معدل البطالة x قوة العمل وفقا للمفهوم العلمي .

ان العمالة الكاملة في المجتمع وفقا للمقيلس العلمي تتحقق اذا كان الناتج المحتمل يساوي الناتج الفعلي واذا كان الناتج الففعلي أقل من الناتج المحتمل ، فهذا يعني وجود بطالة وهذا مايسمى الانتاجية المحتملة وتعرف هذه الاخيرة بالانتاجيات المتوسطة بين قطاعات المجتمع وعليه يمكن القول [2] :

الناتج المحتمل = قوة العمل x الإنتاجية المتوسطة المحتملة

الإنتاجية المتوسطة الفعلية x الناتج الفعلي = قوة العمل

كما أن فجوة الناتج = الناتج المحتمل – الناتج الفعلي .

وتعرف على قيمة الناتج المفقود نتيجة لعدم الاستخدام لموارد المجتمع استخداما كاملا وأمثلا، ويمكن تحويل فجوة الناتج المقاسة بوحدات نقدية إلى فجوة بطالة مقاسة بوحدات عمل أي[3] :

[1] حيمور مصطفى، **قياس وتحليل معدلات البطالة في الجزائر**، دراسة قياسية تحليلية في الفترة 2000 – 2016 ، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد: 10، العدد: 2 ، جامعة مستغانم ، الجزائر ، 2018 ، ص120

[2] حفاصي سمير – **دراسة اختبارعلاقة أوكن بين البطالة والنمو الاقتصادي لدول المغرب العربي**، دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1990 -2017)، أطروحة دكتورا ، جامعة المدية، الجزائر ، 2021 ، ص 7-8

[3] حفاصي سمير – **دراسة اختبارعلاقة أوكن بين البطالة والنمو الاقتصادي لدول المغرب العربي، مرجع سبق ذكره**، ص 9

فجوة البطالة = فجوة البطالة / الانتاجية المتوسطة المحتملة

المطلب الثالث : تفسير البطالة وفق الطرح الاقتصادي

الفرع الأول: تفسير البطالة وفق الطرح الاقتصادي التقليدي :

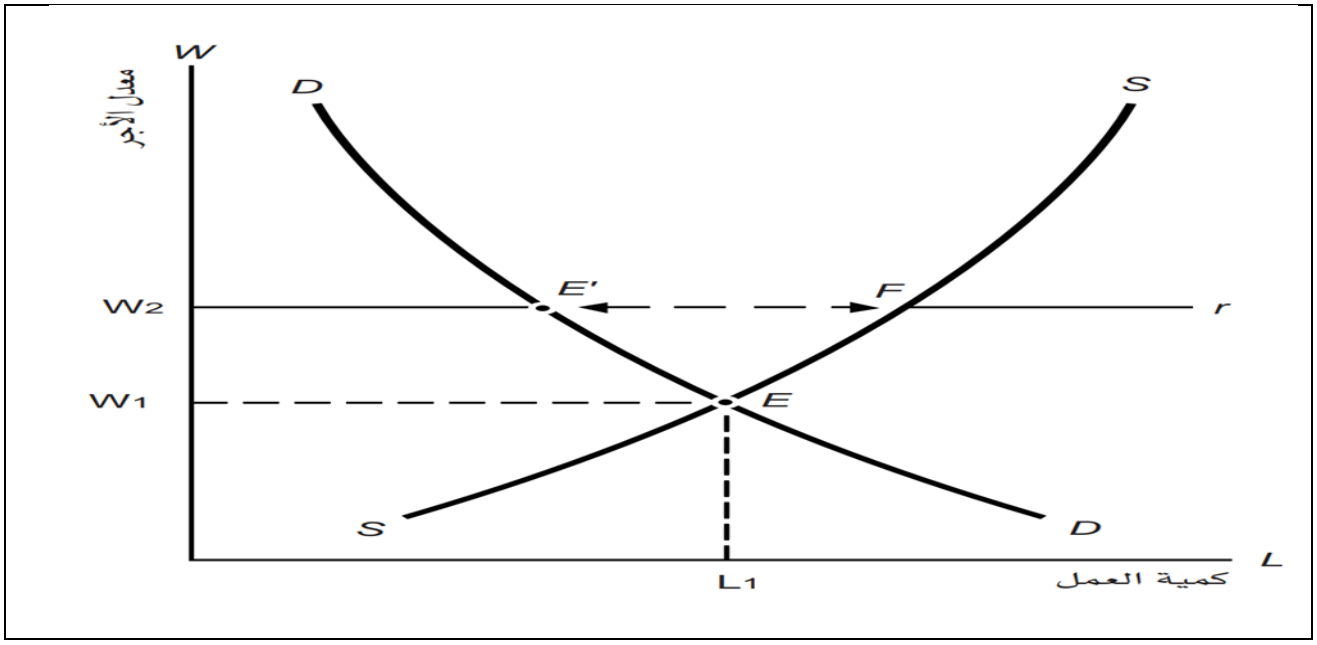
لتناول هذا التفسير يجب علينا تناول المدارس التقليدية الآتية :

أولا: البطالة في منظور المدرسة الكلاسيكية :

المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود البطالة الإجبارية، وإن وجدت هذه البطالة فإنها إما أن تكون بطالة اختيارية، نظرا لرفض المتعطلين عن العمل بالأجر السائد في السوق، أو بطالة احتكاكية تلك التي تحصل نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى، ويمكن توضيح البطالة من وجهة نظر الكلاسيك في الشكل الأتي[1]:

[1] ميسومي لجيلالي، **ظاهـــــرة البطالـــــة في الجـــزائـــــربين تأثير الصدمات النفطية وصدمات السياسة المالية، (مرجع سبق ذكره)** ، ص 20

الشكل رقم(1-1): نشوء البطالة بسبب جمود الأسعار عند الكلاسيك



المصدر : د. رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ، عالم المعرفة، المجلد 226 ص 168

ومن خلال الشكل رقم (1-1) أعلاه ، تمثل النقطة E تقاطع منحنى الطلب مع منحى العرض أي تكون الكمية التوازنية لعرض العمل والطلب عليه هي EL1 ومعدل الأجر EL1 ، وبالتالي فان الاستخدام الكامل يتحقق بتشغيل المستوى OL_1 والذي يمثل هذا الأخير الفئة القادرة على العمل والراغبة فيه عند الأجر الحقيقي التوازني، أما المستوى L_1L فيمثل الفئة القادرة على العمل والغير راغبة فيه عند الأجر التوزني "إفترض الآن أنه بسبب قوة نقابات العمال أو بسبب تشريع سنته الحكومة ، قد ارتفع معدل الأجر الى W_2 في هذه الحالة نجد أن عرض العمل ، عند هذا المعدل الجديد للأجر يساوي المسافة W_2F في حين أن طلب رجال الأعمال على عنصر العمل يكون مساويا للمسافة W_2E' وتعني هناك فائض عرض وتسمى بالطالة اللاارادية أي (الاجبارية) وولتخلص منها في نظر الكلاسيك هو تخفيض الأجور"[1].

[1] د. رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ، عالم المعرفة، العدد:266 ،ص169

ان الفكر الاقتصادي الكلاسيكي لايرى لتدخل الحكومة أي ضرورة واتخاذها سياسات لمعالجة البطالة ، اذ أن البطالة الاجبارية هي مؤقتة سرعان ما تنجلي بفضل آليات التصحيح بمايترتب عليه تخفيض الأجور الحقيقية ، والعودة الى وضع التوازن التلقائي عند مستوى الاستخدام الكامل[1] .

ثانيا: البطالة في المنظور النيوكلاسيكي

اختلف مفكرو المدرسة النيوكلاسيكية مع النظرية الكينزية اذ لايرون بوجود البطالة الاجبارية،وقد جاء فريدمان رئيس التوجه النيوكلاسيكي النقدي بناءا على فرضيات منها [2]:

- سرورة سوق العمل يتميز بخاصية المعلومات المتناظرة بين العارضين والطالبين ؛
- الأعوان يقومون بإحداث توقعات على مستوى التضخم ؛
- هناك مستوى طبيعي للبطالة في الاقتصاد ؛
- تعمل المؤسسة في ظل المنافسة الكاملة ؛
- التفرقة بين الآحال القصيرة والآجال الطويلة .

وفقا لوجهة نظر النيوكلاسيك فإن مرونة الأجور والأسعار تضمن تحقيق التوظف الكامل للقوى العاملة في سوق العمل، وأي اختلاف يحدث يتم تصحيحه تلقائيا من خلال تغير الأجور هذا بدوره يؤدي إلى إختفاء البطالة الإجبارية إن وجدت، فوجود البطالة وإستمرارها ينطبق فقط على البطالة الاجبارية، وبمعنى آخر فإن جميع العمال الراغبين في العمل سيحصلون على فرص العمل عند مستويات الأجور التوازنية [3].

---

[1] ميسومي لجيلالي، **ظاهـــــرة البطالـــــة في الجـــزائـــــربين تأثير الصدمات النفطية وصدمات السياسة المالية، (مرجع سبق ذكره)** ، ص22

[2] إدريس زغاد، **دراسة العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر في الفترة** (1980-2018)، أطروحة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر ، علوم اقتصادية ،2019 ، ص22

[3] مسعودي زكرياء، **تقييم فعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل**،دراسة تحليلية، أطروحة دكنوراه ، جامعة قاصدي مرباح،علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2019، ص 30

تعتقد هذه النظرية أن إنخفاض الأجور إلى أن يصبح مساويا للأجر التوازني الحقيقي هو مايؤدي الى توازن سوق العمل ، حيث كل من يقبل بهذا الأجر سيجد منصب عمل، وهذا يكون عندما يكون الاقتصاد في حالة التوازن، الذي يحقق التشغيل الكامل .وهنا كان لكينز رأي آخر حيث أبدى اعتراضين مهمين هما [1]:

- **الاعتراض الأول**: هو أن الأجور النقدية هو مايهم العمال، وفي داخل حدود معينة لا يهتمون بالأجور الحقيقية، ويتضح هذا من أنهم لا يسحبون عملهم إزاء أي انخفاض الأجور الحقيقية بسبب ارتفاع بسيط للأسعار، ولكنهم يعارضون بشدة أي خفض أجورهم الحقيقية بسبب خفض في أجورهم النقدية.
- **الاعتراض الثاني** فهو خطأ في الاعتقاد بأن العمال هم عادة في وضع يسمح لهم بتحديد أجورهم الحقيقية وذلك عن طريق أجورهم النقدية.

ولكن النظرية نفسها تعتقد أن الأسعار تنحدر بالنفقة الحدية، ومن الحاقائق المسلم بها أن نفقة الأجور تكون نيبة كبيرة منها، وهذا يعني أن هبوط الأجور النقدية يسبب انخفاض الأسعار في ظل المنافسة إلى درجة ما، ويتضح ذلك أن هبوط الأجر النقدي لايسبب هبوط الحقيقي وبهذه الطريقة تفشل مساومات الأجور في تحديد الأجور الحقيقية، ومن ثمة الأجر الحقيقي يبقى ثابتا ويصبح العامل في حالة بطالة اجبارية[2] .

ثالثا: تحليل البطالة وفق النظرية الكينزية

لقد بدأ كينز حياته العلمية في المدرسة الكلاسيكية كما طغت كتاباته الأولى مبادئ هذه النظرية الى أن جاءت الأزمة العالمية الكبرى التي مست كل دول العالم باستثناء الاتحاد السوفياتي بصفة أخرى كل من كان يسلك منهج النظام الرأسمالي، لقد تأثر العالم الرأسمالي بهذه الأزمة كثيرا، اذ أن ماقبل اندلاعها ببضع سنين كانت سنوات مزدهرة ولامعة اي في فترة (1924-1928) فكان التغير السريع أي من الازدهار الى الكساد ملحوظا ومفاجئا، ولقد عانى الاقتصاد خلال مرحلة الكساد الكبير (1929-1932) من أزمة بطالة حادة، مما وضع الفكر النيوكلاسيكي في محنة شديدة ، وكان أمام كينز الذي أيقن بحقيقة إخفاق النظرية الكلاسيكية، مستنتجا بأنّ الطلب هو الذي يخلق العرض، فاذا لا

[1] ميسومي لجيلالي، **ظاهـــــرة البطالـــــة في الجـــزائـــــربين تأثير الصدمات النفطية وصدمات السياسة المالية، (مرجع سبق ذكره)** ، ص15

[2] بوزار صفية، **آثار ظاهرة البطالة على النمو الاقتصادي**، مجلة المناجر، العدد: 1 ، جامعة الجزائر3 ، ص43

يوجد طلب كافٍ في الاقتصاد فان التوازن يمكن أن يستقر عند مستوى من دون التشغيل التام،ولذا فإن استمرار البطالة من وجهة نظر كينز ليس أمرا عارضا، إذ تظهر عندما يكون مستوى الناتج الفعلي أقل من مستوى الناتج المحتمل أو المرغوب به، "وقد أكد كينز أن النظرية الكلاسيكية غير قادرة كليا على الاجابة على السؤال التالي: مامدى تأثير انخفاض البطالة على الأجور؟ ، لأنه ليس لديها طريقة تحليل للتعامل مع المشكلة ، هذا السؤال حاسم في منظور فهم الطبيعة الحقيقية للبطالة "[1].

يرتبط مفهوم البطالة لدى كينز على انخفاض المستوى الكلي بهذا ينادي كينز برفع مستوى الأجور حتى يمكن زيادة دخول الطبقات العامة وانفاقها على الاستهلاك، وبالتالي زيادة الطلب الكلي على الاستهلاك مما يعمل على تشجيع الاستثمار نتيجة التوسع في انتاج سلع المستهلك وقد عارض كينز الكلاسيك المحدثين فكرة علاج البطالة بخفض الأجور النقدية بل تؤدي الى النقص على الطلب الفعال مما يؤدي الى حفض الاستثمار بل يظن كينز أن حفض الاجور زيادة في حد البطالة، ولم يكتفي كينز بمعارضة الكلاسيك المحدثين بل قدم الى الفكر الاقتصادي أسباب لظهور البطالة تتلخص في[2]:

- قلة فرص الاستثمار عند بلوغ الدول الغنية المتقدمة مرحلة النضج الاقتصادي؛
- تناقص ميل الاستهلاك في هذه الدول.

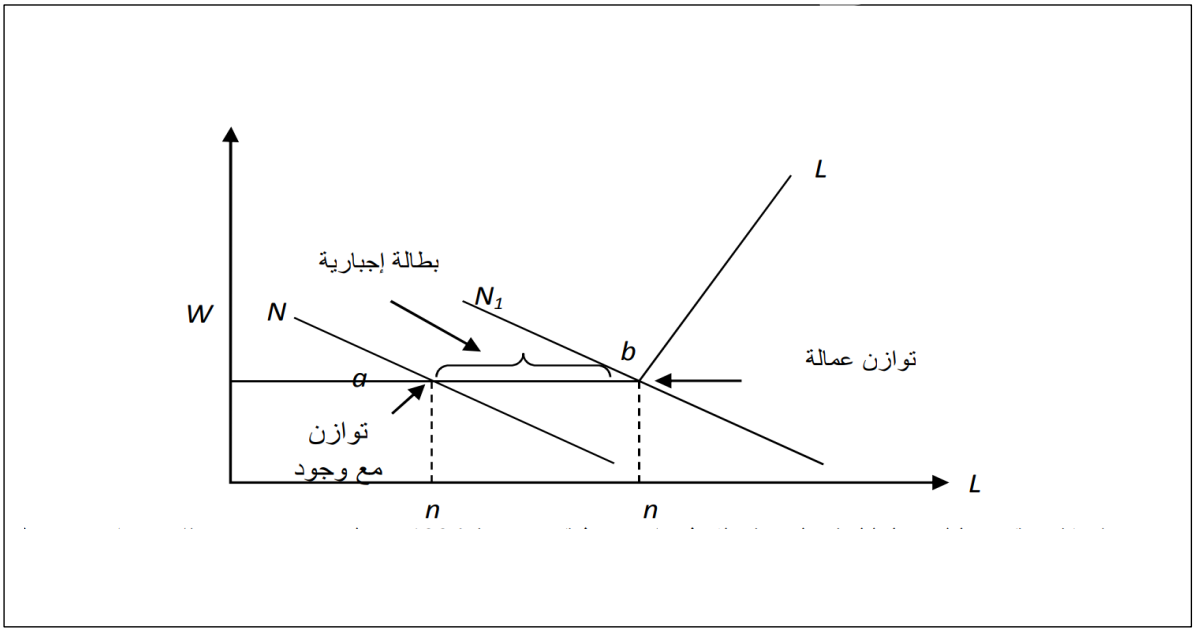
ويؤدي هذين العاملين إلى امكانية ميل الطلب الكلي الى الهبوط إلى مادون العرض الكلي

ويتحقق التوازن في سوق العمل وفق الطرح الكينزي عندما يتساوى عرض العمل مع الطلب على العمل، ويمكن توضيح هذا التوازن في الشكل الأتي:

[1] مسعودي زكرياء، **تقييم فعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل، مرجع سبق ذكره ،ص26**

[2] بوزار صفية، **آثار ظاهرة البطالة على النمو الاقتصادي، (مرجع سبق ذكره)** ، ص 45

الشكل رقم (1-2) سوق العمل في النموذج الكينزي



المصدر: مسعودي زكرياء، **تقييم فعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل**،دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، 2019، ص 27

اذا كان منحنى الطلب على العمل N_0، فان عدد العمال الراغبين في العمل عند هذا الأجر هو n_F ، ولكن عدد العمال المطلوبين (التوازني) هو n_0 فيكون الفرق (n_0-n_F) هو عدد العمال الأجراء w، ورغم قدرتهم على العمل لايجدون العمل ، ولهذافهم في حالة بطالة اجبارية ، أما اذا كان منحى الطلب على العمل هو : N_1 فان حجم العمل التوازني هو n_F وهو نفسه حجم العمالة الكاملة فيكون في هذه الحالة توازن عمالة كاملة وهنا لايختلف النموذج الكينزي عن النموذج الكلاسيكي[1] .

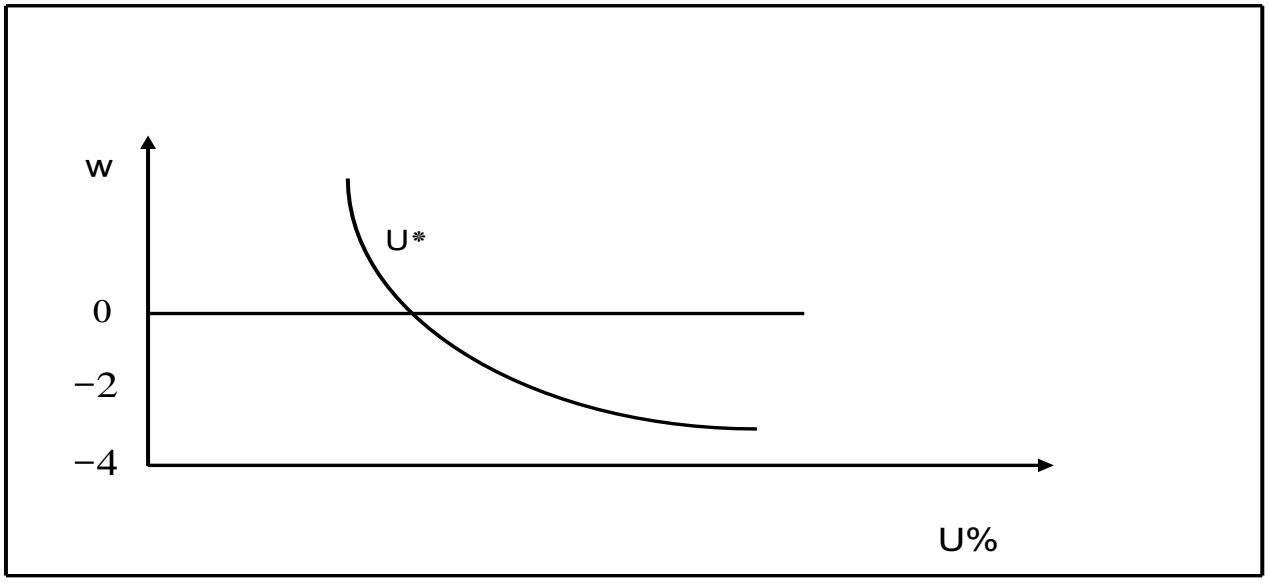
رابعا: تفسير البطالة وفقا لمنحنى فيليبس

ان الاقتصادي النيوزلندي البروفيسور فيلبس هو أول من أعطى الوجه الجديد للفكر الكينزي، *A. W. Phillips*، إذ قام بدراسة الفكر الكينزي حول العلاقة التاريخية التي تربط ما بين معدل البطالة والمعدل الذي تتغير به الأجور النقدية في المملكة المتحدة، باستخدام بيانات سلسلة زمنية إلى ما يزيد عن 90 عام، من: (1861 حتى1957)، فقد أثارت

[1] مسعودي زكرياء، **تقييم فعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل، مرجع سبق ذكره ،ص28**

نتائج ذلك البحث الاهتمام، إذ بينت بوضوح أن هناك علاقة دالية عكسية ومستقرة، تربط بين معدل التغير في الأجور النقدية وبين معدل البطالة. والشكل الأتي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1-3) منحنى فيلبس الأصلي للمملكة المتحدة



المصدر: تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الثانية، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص392

من الشكل (1-3) أعلاه يتضح لنا الانحدار الشديد لمنحنى فيلبس أين تقع معدلا ت البطالة الجارية تحت مستواها الطبيعي، حيث تكون عندها معدلات تضخم الأجور مرتفعة ومتزايدة بشكل تصاعدي قوي وهو الشيء الذي يجعلنا نركز دراستنا على العلاقة الموجودة بين الأجر ومعدل البطالة[1]

بينما على العكس من ذلك في الحالات التي ترتفع فيها معدلات البطالة تنخفض معدلات الأجور النقدية. ويتم صياغة معادلة منحنى فيليبس، كالأتي[2] :

[1] تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الثانية، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 393

[2] ميسومي لجيلالي، **ظاهرة البطالة في الجزائر بين تأثير صدمات النفطية وصدمات السياسة المالية**، **(مرجع سبق ذكره)** ، ص26

Wt: تمثل أجر الفترة الحالية، W_{t0}: تعبر عن أجر الفترة السابقة، U^*: تمثل معدل البطالة الطبيعي.

ولدينا: معدل ارتفاع الأجور يساوي:

$$W^* = \frac{W_t - W_{t0}}{w_{t0}} \text{.....1}$$

إذ يتم كتابة معادلة منحنى فيليبس، كالأتي:

$$W^* = -e\,(U - U^*) \text{..... 2}$$

حيث: **e** معامل يقيس درجة حساسية البطالة لتغير الأجور.

وبتعويض المعادلة 2 في المعادلة 1، نجد:

$$\frac{Wt - Wt\,0}{Wt\,0} = -e(U - U^*) \text{..... ..... 3}$$

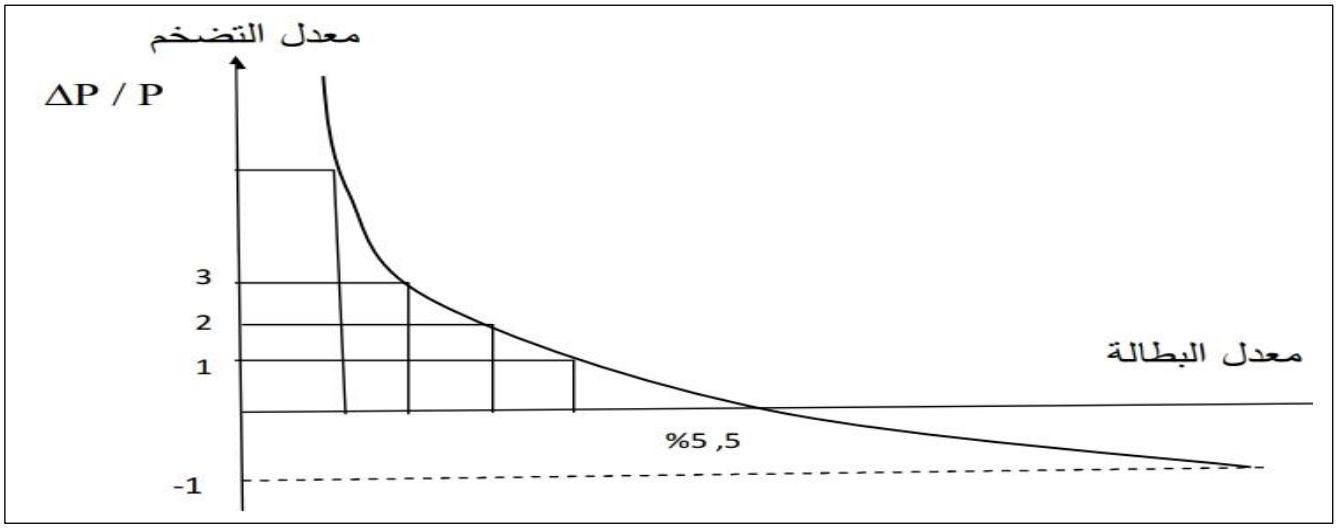
$$Wt - Wt\,0 = Wt\,0[-e(U - U^*)] \text{..... 4}$$

$$Wt = Wt\,0[1 - e(U - U^*)] \text{..... ..... 5}$$

ومن المعادلة الأخيرة رقم (5)، يتبين أنّه لكي ترتفع الأجور فوق مستواها السابق يجب على معدل البطالة أن ينخفض تحت معدله الطبيعي.

لقد استنتج بعض صانعي القرار من تحليل فيلبس استحالة تخفيض معدلات البطالة بصورة مستديمة دون التسبب في ارتفاع مستويات التضخم وعلى هذا ينبغي على السلطات المسؤولة عن السياسة النقدية إلا أن تركز على استقرار الأسعار من خلال استهداف معدل البطالة كي لايسمح بزيادة مستوى التضخم

الشكل رقم (1-4): العلاقة بين البطالة والتضخم في ظل منحنى فيلبس



المصدر: زكي رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1998، ص363.

يتضح من خلال المنحنى أعلاه أن على السلطات أن تفاضل بين التضخم والبطالة في الأجل القصير غير أن هذه العلاقة لم تثبت في المدى الطويل، وهو الأمر الذي أكده الاقتصادي فريدمان ميلتون عام 1968، ويصبح هذا المنحنى في المدى الطويل عبارة عن خط عمودي يمثل البطالة الطبيعية، حيث لايكون لمعدل التضخم أي تأثير على البطالة في السنوات الأخيرة وهذا ماأدى الى تراجع شعبية هذا المنحى في الاوساط الأكاديمية [1]، إذ بدأت الدول المتقدمة تعاني من ظاهرة تزامنت فيها معدلات بطالة عالية مصحوبة بمعدلات تضخم مرتفعة، أي هو يعبر عن تلك الفترات، التي تشهد حالات من ارتفاع معدلات الزيادة في الأسعار، وهذا عندما يزداد حجم الطلب على السلع والخدمات تزامنا مع انخفاض حجم التوظيف عنصر العمل.

يقل معدل التضخم السنوي بمقدار 3 % سنويا عن معدل الزيادة السنوية للأجور النقدية والسبب في ذلك هو أن أنتاجية عنصر العمل تزيد سنويا بنفس المقدار، وأن الأسعار تتحدد في التحليل النهائي بمتوسط تكلفة عنصر العمل لكل وحدة منتجة (لاحظ أن هذا الافتراض متعسف لأنه يهمل عناصر التكاليف الأخرى وعليه فإن[2] :

[1] موجاري رضوان وآخرون، **العلاقة بين ظاهرة البطالة ومعدلا ت التضخم في ظل منحى فيلبس بالجزائر**،دراسة قياسية للفترة (1990-2018)، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد:8، العدد:3، 2022، ص 87

[2] زكي رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1998، ص364

معدل التضخم = معدل زيادة الأجور – معدل نمو الانتاجية .

الفرع الثاني: تفسير البطالة وفق الطرح الاقتصادي الحديث

من بين أهم النظريات الاقتصادية الحديثة نجد:

أولا: تحليل البطالة وفق النظرية النقدية

خلال سبعينات القرن الماضي شهدالفكر الاقتصادي تغيرات عديدة في ظل الأزمة الهيكلية عرفها الاقتصاد الرأسمالي ، بدورها أدت الى عجز الكينزيين عن تفسير الواقع الذي أفرزته الركود التضخيمي، مما سمح ببروز أفكار المدرسة النقدية والتي من أهم أفكارها[1] :

- أن فكره معدل البطالة الطبيعي يتغير من مدة لأخرى ؛
- أي محاولة لتجاوز معدل البطالة سيؤدي حتما الى الوصول الى التشغيل الكامل سيؤدي حتما الى التضخم وعدم الاستقرار .

إذّ ظلت الآراء الكينزية مسيطرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ظهور النظرية الحديثة. والتي تنادي عن قناعة بأن النقود تمارس دورا محوريا في النشاط الاقتصادي، من خلال تأثير عرض النقد في التقلبات التي تطرأ على الدخل والناتج والتشغيل. ووضح فيها فريدمان عام 1967 آرائها بالقول: "أنّ التحرك بعيدا عن المعدل الطبيعي للبطالة يحدث بسبب عدم قدرة العمال على التنبؤ بمعدل التضخم بصورة صحيحة، لذا فإنهم قد يقبلون أو يرفضون وظائفاً ربما كانوا سيرفضونها أو يقبلونها لو كان باستطاعتهم التنبؤ بمعدل التضخم بشكل سليم، ، ويترتب على ذلك أتباع سياسة اقتصادية تضمن تحقيق الاستقرار النقدي من خلال سريان معدل طبيعي للبطالة. حيث أن المعدل الطبيعي للبطالة لا يفترض أن كل من يرغب في الحصول على عمل بأجر حقيقي أو متوقع سيحصل عليه بصورة مباشرة، بل قد تحدث تغيرات يكون من الصعوبة توقعها[2].

ثالثا: نظرية البحث عن العمل

[1] سليم مجلخ، **محددات البطالة في الجزائر**، دراسة قياسية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، مجلة جامعة الشارقة، المجلد: 13، العدد: 2، الجزائر ، 2016، ص68

[2] ميسومي لجيلالي، **ظاهرة البطالة في الجزائر بين تأثير صدمات النفطية وصدمات السياسة المالية، (مرجع سبق ذكره)** ،ص 28

تعود صياغة هذه النظرية الى الاقتصاديين أمثال : pevry, hall , Gordon وقد ظهرت هذه النظرية في السبعينات حيث تسعى الى ادخال بعض الحقائق في النموذج النظري لسوق العمل وقد قامت باسقاد فرضية المعلرفة التامة بأحوال السوق وتوفر المعلومات الكافية التي تتعلق بمناصب العمل والاجور والتي هي الفرضيات المدرسة الكلاسيكية وعليه يمكن القول أن النظرية انطلقت من هذه الفرضيات التالية [1]:

- كلما كانت مدة البحث عن العمل طويلة، كلما كان الأجر المتوقع للحصول عليه مرتفعا؛
- التفرغ الكامل للافراد لجمع المعلومات اللازمة ؛
- وجود حد أدنى للأجور، لن يقبل الباحث عن العمل الحصول على أدنى منه، يسمى الأجر الاحتياطي أو أجر القبول، بمعنى أن الفرد يقرر قبول منصب العمل والتخلي عن البحث عندما يكون الأجر أكبر أو يساوي الأجر الاحتياطي، لأنه كلما توفرت لديه معلومات إضافية حول سوق العمل ارتفعت حظوظه في انتزاع العمل الأفضل والفوز بالأجر المرتفع ؛
- الباحثون على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة .

رغم أن هذه النظرية حديثة الا أنها لقيت مجموعة من الانتقادات نذكر منها:

- لم تنطبق هذه النظرية مع الواقع الاقتصادي في تفسيرها للبطالة لأنها ترجع سبب البطالة الى رغبة الأفراد في البحث عن العمل أفضل كما ادعت
- أثبتت الدراسات التطبيقية أن فرصة حصول الأفراد عن عمل جديد ترتفع في حالة عملهم بالفعل وتنخفض بدرجة ملحوضة في حالة بقائهم عاطلين
- من منطق البحث عن العمل احتمال الخروج من البطالة يرتفع بارتفاع فترة البطالة
- عجزت هذه النظرية عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة واستمرارها على المدى الطويل

رابعا: نظرية اختلال سوق العمل

[1] حفاصي سمير – دراسة اختبارعلاقة أوكن بين البطالة والنمو الاقتصادي لدول المغرب العربي، **مرجع سبق ذكره** – ص 21

لقد بدأ ظهور هذه النظرية خلال فترة ستينات القرن الماضي على يد الاقتصاديين A Leijonhufvudو R.Clower بإعادة إحياء الفكر الكينزي بمنظور جديد ولقد قامت هذه النظرية على عدة فرضيات كان أهمها [1]:

- رفض فرضية مرونة الأجور والأسعار التي مثلت أحد الفرضيات الأساسية لتحليل الكلاسيكي ؛
- تتميز الأسعار و الأجور بالجمود في الأجل القصير ؛
- اذا اختل التوازن في سوق السلع تكون البطالة نتيجة حتمية ؛

ان سوق العمل وسوق السلع هما السوقين الذي ترتكز عليهما هذه النظرية، حيث تقوم كما سبق ذكره في الفرضيات بفرض جمود الأسعار والأجور ويعود ذلك الى عجزهما على التغيير بالسرعة الكافية لتحقيق توازن سوق العمل، أي مايتعرض هذا الأخير إلى اختلال يتمثل في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب وقد سعت هذه النظرية الى دراسة العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع، اذ تميزت بوجود نوعين من أنواع من البطالة وهي [2]:

- **البطالة الكينزية**
- **البطالة الكلاسيكية**

الجدول رقم (1-1) يمثل العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع

	سوق السلع		
		العرض > الطلب	العرض < الطلب
سوق العمل	العرض > الطلب	بطالة كينزية	بطالة كلاسيكية
	العرض < الطلب	استهلاك ناقص (حالة عكس كلاسيكية)	تضخم مكبوت أو (مكبوح)

المصدر: تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الثانية، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص

[1] دحماني رضا، **جدلية البطالة والنموالاقتصادي حسب قانون أوكن لواقع الاقتصاد الجزائر**،دراسة تحليلية قياسية للفترى (1991-2015)، مجلة:البشائر الاقتصادية، المجلد:4، العدد:3، الجزائر،2018، ص 31

[2] دانيال أرنولد، **تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم**، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1992، ص ص201: 207.

1- **البطالة الكينزية** : وتعني اختلال توازن العرض الشامل، العمال، عارضو العمل هم مقننون في سوق العمل أمل المنظمون، عارضو السلع، هم مقننون في سوق السلع . وهم لايستطيعون تصريف كل انتاجهم .

2- **البطالة الكلاسيكية** : وتعني اختلال توازن العرض في سوق العمل واختلال توازن الطلب في سوق السلع والعمال والمستهلكين هنا هم مقننون في السوقين لأنهم عارضي عمل وطالبي سلع

خامسا: نظرية تجزئة سوق العمل

بدأت نظرية تجزئة سوق العمل خلال الأعمال التي قام بها كل من الاقتصاديين *P.* Doeringe و *Piore M.*، وذلك بعد الدراسات الميدانية العديدة التي قامو بها على سوق العمل الأمريكية خلال وبداية السبعينات، وقد اعتمدت هذه النظرية إسقاط فرض تجانس وحدات العمل، وهو أحد الفروض الأساسية في النظرية التقليدية. وتهدف النظرية إلى تفسير ارتفاع معدلات البطالة، فضلا عن أسباب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه ندرة في عنصر العمل في قطاعات أخرى، ومن بين النظريات التي قامت عليها هذه النظرية [1]:

تجزئة سوق العمل حسب درجة الاستقرار وخصائص الأفراد المشغلين إلى نوعين هما الرئيسي والثانوي

1- السوق الرئيسي : وهو سوق المنشآت كبيرة الحجم والتي تعتمد على الاستخدام الكثيف لكل من رأسمال والعمالة المؤهلة وتحمل هذه المنشآت للحفاظ على الفئة العاملة لما اكتسبوه من مهارات أثناء عملهم، ويتميز هذا السوق بفرص العمل أفضل وأجورأعلى وتتسم فيه ظروف العمل بدرجة عالية من الاستقرار

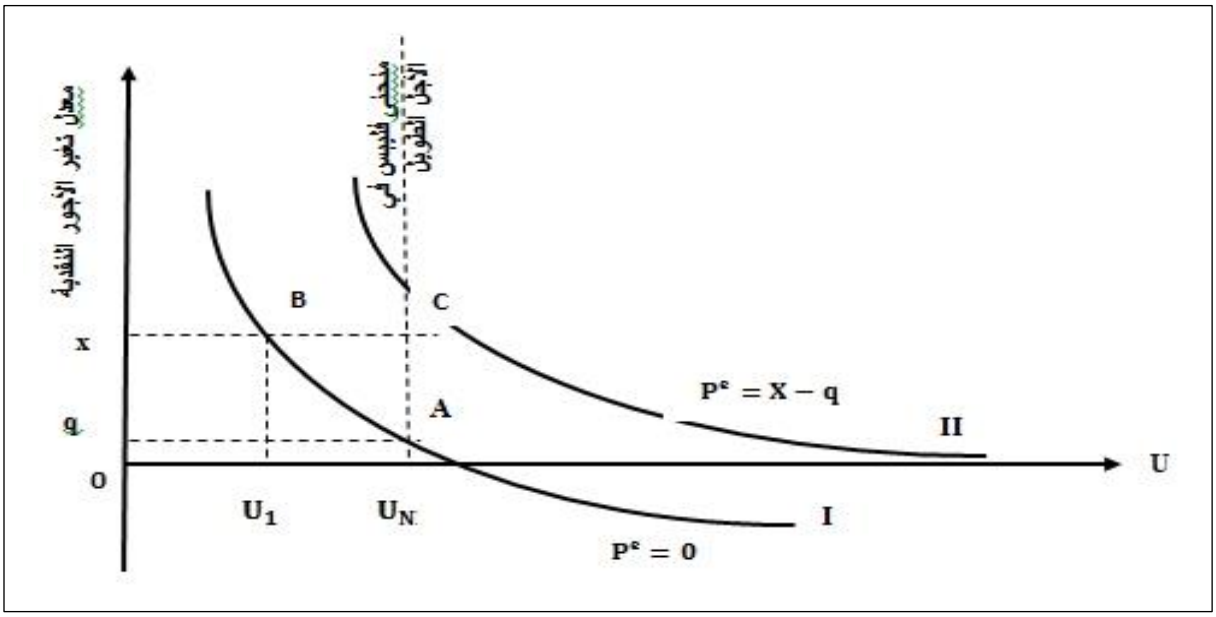
2- السوق الثانوي : وهي سوق المنشآت صغيرة الحجم التي تستخدم أساليب انتاجية بسيطة وعنصر العمل وتتصف هذه السوق بأنها سوقها منخض فيه الأجور ووجود ظروف عير ملائمة للعمال ، وتعرف أيضا أنها معلرضة لدرجة كبيرة عالية من التقلبات وفقا للنشاط الاقتصادي ، ومن ثم فان العمال في هذه السوق يكونون أكثر عرضة للبطالة خاصة في ظل الافتقار .

[1] دحماني رضا، **جدلية البطالة والنمو الاقتصادي حسب قانون أوكن لواقع الاقتصاد الجزائر**، دراسة تحليلية وقياسية خلال (1991-2015)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد: 4، العدد:3، 2019 ، ص34 .

سادسا: نظرية معدل البطالة الطبيعية ومنحنى فيليبس بالأجل الطويل

في النقد الشهير لمنحنى فيلبس وصف فريدمان هذا المنحنى بأنه مضلل ومغلط تماما، لأن المحور الرئيس فيه يركز على معدل الاجر الاسمي بلا أنّ يدرس معدل الأجر الحقيقي. إذ ويعتقد فريدمان أنّ سبب المشكلة هو أنّ فيلبس أخذ بالطرح النظري الكينزي، الذي ينص على أنّ التغيرات المتوقعة في الأجور الاسمية تكون مساوية تماما للتغيرات المتوقعة في الأجور الحقيقية[1]. ووفقا لهذه النظرية فإن الانتقال في منحنى فيلبس لا يتوقف إلا عند رجوع معدل البطالة الفعلي إلى المعدل الطبيعي، ويتضمن هذا التحليل أن منحنى فيلبس في الأجل الطويل سيكون عموديا عند معدل البطالة الطبيعي، كما يوضحه الشكل الأتي:

الشكل رقم (1-5): منحنى فيلبس للأجل الطويل



المصدر: زكي رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1998، ص371.

نلاحظ من الشكل رقم (1-5)، أنّ التوازن طويل الأجل يتحقق عند النقطة A، وهي توافق تحقق التشغيل التام، مع عدم تسجيل أي فجوة انكماشية أو تضخمية. هذا وتقع النقطة A على منحنى فيليبس للأجل القصير وعلى الخط العمودي الساقط على معدل البطالة الطبيعي U_N ، ومن ثم يتضح، أن منحنى فيلبس في الأجل الطويل يتطابق مع الخط

[1] زكي رمزي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1998، ص369.

العمودي الساقط على معدل البطالة الطبيعي U_N، ويصل بين نقاط توازنية طويلة الأجل *كالنقطة* C، مع ضمان بقاء معدل البطالة والإنتاج والدخل الحقيقي ثابتاً عند مستواها السائد في الفترة الأولى[1]، بالرغم من أن المتغيرات النقدية كالأجور، الأسعار والدخل القومي قد ازدادت كلها بنفس النسبة مقارنة بمستواها الأول قبل ارتفاع معدل التضخم المتوقع.

المطلب الرابع : الآثار الاقتصادية لظاهرة البطالة

ان لظاهرة البطالة آثار عديدة خاصة على الجانب الاقتصادي وفي هذا المطلب سنوضح بعض من هذه الآثار وهي كتالي[2]:

- ان البطالة يتحقق معها ارتفاع عبء الاعانة بسبب انخفاض المنتجين وارتفاع المستهلكين وهو الأمر الذي يؤدي الى خفض مستوى المعيشة بدوره يؤدي الى خفض الادخار والقدرة على الاستثمار ومنه ينتج خفض في الانتاج والدخل القومي
- تؤثر البطالة على الأجور مما يؤدي الى انخفاض هذا الأخير وبالتالي تدني مستويات المعيشة
- تؤثر البطالة على قيمة رأس المال البشري
- إهدار الموارد الانتاجية وتعني أن البطالة تمثل موارد إنتاجية غير مستغلة وهذه الحالة لايمكن تعويضها ولذلك فهي تمثل خسائر مادية وهدر في المواد الانتاجية

إنّ استمرار المشكلة دون حل يهدد بإهدار ثروتنا البشرية، والمشكلة التي تدمر أكثر من غيرها أنّ عددا هائلا من العاملين الحاذقين هم الذين يتأثرون أكثر من غيرهم"[3]، إن الآثار الاقتصادية التي تترتب على البطالة كثيرة وهامة، إذ

[1] حيث تبقى البطالة في بداية الفترة التالية أقل من معدلها الطبيعي.

[2] عقون سليم، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة– دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1985–2007)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2009-2010

[3] جمال حسن أحمد عيسى السراحنة، **مشكلة البطالة وعلاجها –دراسة مقارنة بين الفقه والقانون–**، الطبعة الأولى، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، بيروت، 2000، ص181.

هي خسارة للإقتصاد القومي ، تتمثل في قيمة الانتاج والدخل الذي كان يمكن الحصول عليه من خلال عمل هؤلاءالذين يبحثون عن فرص العمل ولايجدونه ويمكن تناول هذه الآثار على النحو التالي [1] :

- **اهدار موارد التكلفة الاقتصادية للبطالة** : وتعني أن البطالة لها قيمة في اهدار العمل البشري حيث تؤدي الى خسائر كبير في الاقتصاد القومي، أي أن الدولة تخسر قيمة الناتج الدي كان بامكان العاطلين عن العمل انتاجه في حالة عملهم ، ومن جهة أخرى تؤدي المدفوعات التي تتمثل في إعانة البطالين التي تمنحها الدولة لهم أو مساعدات حكومية إلى زيادة العجز في الموازن العامة للدولة مما يؤثر سلبا على إنفاقها على الخدمات الضرورية والعامة كالتعليم والصحة .
- **انتشار ظاهرة الفقر** : ان ارتفاع نسب البطالة يحتم لسد الاحتياجات اللازمة والأساسية للمواطنين، حيث أن تعطل العاملين عن العمل يدخلهم في دائرة الفقر رغم رغبتهم في العمل وينتج عن تعطل هؤلاء المواطنين الى نقص في الطلب الكلي والاستهلاك الذي يؤثر بدوره على الانتاج .

ان البطالة تؤدي الى عدم وجود الادخار مما ئؤثر سلبا على عملية التنمية

ان بعض العاطلين عن العمل لهم مهارات وكفاءات فنية ابداعية فتؤدي البطالة الى تدهور هذه المهارات مما يؤثر على درجت كفاءتهم وتؤثر هذه الأخيرة الى عدم تطور المجال الفني والابداعي

ارتفاع معدلات التضخم فأوجدت العديد من الدراسات علاقة موجبة بين التضخم والبطالة[2].

انخفاض مستوى الناتج والدخل الوطني، حيث أن وجود البطالة يؤدي إلى إهدار جزء من الطاقة الإنتاجية في المجتمع، ومن ثم يترتب في ذلك ضياع جزء من الموارد في المجتمع ونقص في الناتج والدخل الوطني، حيث يزداد الأثر سوءا بالنسبة للاقتصاديات الدول النامية والتي تعاني أصلا من ندرة في مواردها الاقتصادية[3].

[1] حامد ابراهيم عبد الفتاح، تأثير العولمة الاقتصادية على مشكلة البطالة، المصرية للنشر والتوزيع ، سنة 2019 ، ص 70-71-72

[2] عبد الرؤوف عامر، **أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها**، الطبعة العربية الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص18.

[3] أحمد رمضان نعمة الله وأخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 274.

المبحث الثاني : المفهوم الاقتصادي لصدمات أسعار النفط

تعتبر صدمات أسعار النفط أحد أهم الأحداث الاقتصادية الهامة حيث تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي والأسواق المالية، وصدمات أسعار النفط تشير إلى التغيرات الحادة والمفاجئة في أسعار النفط العالمية، تلك الصدمات يمكن أن تنجم عن عدة عوامل بما في ذلك التغيرات في العرض والطلب والأحداث الجيوسياسية والأحداث الطبيعية وسياسات الدول المنتجة للنفط، تعتبرصدمات أسعار النفط أمرا صعبا على صانعي القرار حيث يحاولون التعامل مع هذه التقلبات الحادة في الأسعار وتداعياتها على الاقتصادات المحلية والعالمية .

المطلب الأول : تعريف الصدمات الاقتصادية

قبل تحديد تعريف الصدمة الاقتصادية لابد من تقديم نظرة حول مصلح الأزمة وعلاقته بالصدمة، إذ تعتبر الصدمة هي المسبب الرئيس في حدوث الأزمة، والأزمة تشير عن وجود خلل ناجم عن حدث مفاجئ وعليه تكون الصدمة بداية في لحدوث الأزمة والتي تتسبب في انهيار التوازن [1]، و يقصد بالصدمة (shock) أي حالة لم تكن متوقعة. أو هي حدوث تغير شديد ومفاجئ في المتغيرات الاقتصادية وان هذه الصدمة تكون اما ايجابية أو سلبية فالصدمة الايجابية تؤدي الى زيادة قيمة المتغير بينما الصدمة السلبية تؤدي الى انخفاض قيمة المتغير[2].

أولا: الصدمات الاقتصادية:

وتعني الأحداث التي تؤثر على الاقتصاد والتي يكون مصدرها داخليا أوخارجيا والصدمات الداخلية تنقسم ألى صدمات نقدية وصدمات حقيقية، أما الصدمات الخارجية فهي تسلك طريق الدورات الاقتصادية[3]. وتعني كذلك **الصدمات الاقتصادية** بأنها "تغيرات ناتجة عن تقلبات أسعار الصرف الناجمة عن تقلبات الطلب والعرض المحلي والأجنبي على رؤوس الأموال والبضائع، فضلاً عن التغييرات التي تحدث في المتغيرات النقديّة الأخرى، تؤدي إلى ردود أفعال من الجمهور بعد حدوث الصدمات النقديّة، إذ يسعى بعض منهم إلى تعديل أرصدتهم النقديّة من خلال أسواق السلع

[1] د. مهدي سهر الجبوري، **تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية**، دار الأيام للنشر والتوزيع ، المجلد:1 ، الطبعة :1، 2020ص 14

[2] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء جمهورية مصر قطاع التحليل الاقتصادي تحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الاساسية في الاقتصاد المصري ، مصر ، 2004، ص 7

[3] نسيمة بن يحي، **أثرالصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980–2017**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة المدية ، الجزائر ، 2019،ص 18

والخدمات، بينما يقوم الآخرون بتعديلها عن طريق أسواق الأسهم والسندات، الأمر الذي يؤدي إلى انتقال الاختلالات إلى أسواق أخرى ومنها إلى كامل الاقتصاد"[1].

وتشير **الصدمات الاقتصادية** بأنها:[2]"حدوث تغير طارئ في الطلب الكلي نتيجة حدوث زيادة تلقائية في أحد مكونات الطلب الكلي كالإنفاق الاستهلاكي، أو أحد المتغيرات التي تؤثر في الطلب الكلي كسعر الفائدة، أو تغير ناتج عن السياسات الاقتصادية المطبقة كالسياسة المالية أو النقدية".و"انتقال منحنى العرض الكلي، إلى أعلى أو إلى أسفل نتيجة تغير الأجور أو تكاليف الإنتاج، بسبب تغير غير عادي في أسعار وتكاليف الانتاج، وهنا نكون أمام صدمة عرض إما موجبة أو منعكسة".

من خلال التعاريف سابقة الذكر ينظر إلى الصدمات الاقتصادية بأنّ حدوثها يكون مفاجئ، وينعكس ذلك من خلال انخفاض في معدل نمو الناتج الحقيقي وبالتالي تسجيل أزمة اقتصادية، ويمتد أثرها على بقية المتغيرات الأخرى كمعدلات البطالة والتضخم. فينظر إلى الصدمات الاقتصادية من وجهة نظر العديد من الأطر والمقاربات النظرية إلى صدمتين: صدمات الدائرة الحقيقية وتتجسد في صدمات: البنية الهيكلية للاقتصاد، وصدمات من حيث مصدر حدوثه الى داخلية وأخرى خارجية. وصدمات الدائرة النقدية (صدمات أزمة السيولة). ومن ثم فالصدمات الاقتصادية ناتجة عن حدوث أزمات وتقلبات وحركيات في جانبي العرض والطب أو أحدهما، تتجسد أثارها على متغيرات النشاط الاقتصادي الكلي.

المطلب الثاني : تقسيمات الصدمات الاقتصادية

يقسم منظري الاقتصاد الصدمات الاقتصادية تبعاً لعدة معايير، إلى صدمات داخلية (محلية) وأخرى تتمثل في الصدمات الخارجية[3].

[1] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي وليلى بديوي مطوق، **العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الثامن والعشرون، ص 207.

[2] عبد الرحمان يسرى أحمد وآخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص ص235:237.

[3] نسيمة بن يحي، **أثرالصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980–2017**،مرجع سبق ذكره

أولا : الصدمات الداخلية :

نقصد بالصدمات الداخلية اي هي صدمات تكون ناجمة أسباب داخل الدولة أي في اقتصادها كالتوسع في حجم الانفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية التوسعية ، أي تؤدي الى ظهور صدمة طلب ومنه حدوث اختلالات في الاقتصاد الوطني المحلي وهذا هو جوهر بحثنا ، وتنقسم الصدمات الداخلية الى عدة معايير نذكر منها :

1.الصدمات النقدية :

هذا النوع من الصدمات يعد أكثر الأنواع حدوثا في الدول النامية ويتمثل في التغير المفاجئ مثلا في سعر الصرف أو السعر الفائدة أو عرض النقد .

يقصد بالصدمة النقدية الزيادة الفجائية والمهمة في وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد وتأخذ الصدمات النقدية شكل زيادة أو نقصان في الطلب على النقود نسبة الى المعروض منها وهناك من يحتسبها عن طريق سلوك النبك المركزي بالتدخل في المعروض النقدي خلال عمليات السوق المفنوحة [1] .

2.الصدمات الحقيقية : يحدث هذا النوع من الصدمات على شكل التذبذب والتقلب في الناتج المحلي الاجمالي[2]، وتتعرض العديد من الدول لهذا النوع من الصدمات وتحدث نتيجة اعتماد تكنولوجيا جديدة أو حدوث تقلبات في أسعار المواد الأولية أو تحدث نتيجة حدث مفاجئ في سوق السلع والخدمات ما يؤثر في الناتج المحلي الاجمالي للدولة[3]

ثانيا : الصدمات الخارجية :

ان هذا النوع من الصدمات يتميز أحداث لايمكن السيطرة عليها والتي لها آثار قوية على مستوى الدخل ومن بين أهم هذه الصدمات نذكر منها :

[1] د. أسامة السيد عبد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والاسلامية**، دار الفكر الجامعي، (مرجع سابق) ص 48

[2] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص118.

[3] ميسومي لجيلالي، **ظاهرة البطالة في الجزائر بين تأثير صدمات النفطية وصدمات السياسة المالية، (مرجع سبق ذكره)**، ص 5

1.تغير عوائد الصادرات : ان هذا النوع من الصدمات اما تكون سلبية أو ايجابية والتي تؤدي الى حدوث كساد بسبب انخفاض عوائد الصادرات ولا سيما الدول التي تعتمد على تصدير سلعة واحدة فقط أو عدد قليل من السلع[1]، وتحدث الصدمة السلبية نتيجة انخفاض العملة الاجنبية أما الصدمة الايجابية فتحدث نتيجة ارتفاع الايرادات وازدياد عوائد الصادرات

2.تباطى معدلات النمو في الدول الصناعية : ان تدهور معدل النمو في هذه الدول ينتج عنه انخفاض الطلب من جانبها على صادرات الدول النامية ويؤثر ذلك سلبا في حصيلة عوائد تلك الصادرات ، فضلا عن ذلك فان الدول الصناعية فرضت إجراءات حماية في الأسواق العالمية على صادرات الدول النامية مازاد الأثر السلبي لتدهور معدلات النمو [2].

3.صدمات أسعار البترول :

يُطلق مصطلح صدمة النفط على الارتفاع الكبير أو الانهيار الكبير والمفاجئ لأسعار النفط ، حيث طرأت على هذا الأخير زيادة كبيرة على إثر حرب أكتوبر 1973 حتى جانفي من العام الموالي، فارتفعت أسعار النفط الذي تُصدره الدول المنتجة إلى الدول الصناعية المتقدمة بأضعاف أسعاره السابقة، وقد ارتفع في تلك الفترة سعر البرميل من النفط في 2,5دولار للبرميل حتى 21 دولار للبرميل[3].

4.صدمات الصادرات:

ان الدول التي تعتمد في صادراتها على منتجات معينة فقط تتعرض بسهولة لهذه الصدمات إما بالسلب أو بالإيجاب، وهذا راجع للانخفاض الحاد أو الارتفاع الكبير لهذه الصادرات. تتأثر الصدمات العكسية للصادرات أولا بالدورات الاقتصادية ومن ثم تتأثر بتقلبات مستوى النشاط بالنسبة للدول الصناعية الكبرى المستوردة لصادرات الدول النامية، التي يغلب عليها السلع الأولية، وتُؤثر الصدمات العكسية للصادرات على كمية الصادرات وأسعار سلع التصدير، كما يمكن

[1] د. أسامة السيد عبد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والاسلامية**، دار الفكر الجامعي، ص 49

[2] سميرة ابراهيم أيوب ، صندوق النقد الدولي وقضية الاصلاح الاقتصادي والمالي دراسة تحليلية قياسية ، مركز الاسكندرية للكتاب ، الاسكندرية ، مصر ، 2006 ص 33

[3] سيد طه البدوي، **مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2010، ص ص144 -145.

أن تنشأ الصدمات العكسية للصادرات نتيجة لسياسات الحماية لمنتجي السلع بتكاليف عالية في الاقتصاد الوطني للدول وزيادة بدائل السلع[1].

5.صدمات عشوائية :

تحدث هذه الصدمات نتيجة للظروف الطارئة التي تحدث بسبب الكوارث الطبيعية أو الفيضانات أو تحدث نتيجة الحروب وهذه الأحداث تؤدي الى خسائر فادحة في المنشأة الحيوية في البلد وتزول هذه الصدمات بعد انتهاء تلك الاحداث ولكنها تؤدي الى إحداث خلل في التوازن الخارجي للدولة[2]

6.صدمات معدل التبادل الدولي:

إن المحصلة النهائية لصدمات الصادرات وصدمات الواردات تتمثل في تغير معدل التبادل الدولي)متوسط أسعار الصادرات إلى متوسط أسعار الواردات (في غير صالح أغلب الدول النامية ومن ثم يصبح أمام هذه الدول لمواجهة ذلك إما زيادة حجم الصادرات أو خفض حجم الواردات أو الاقتراض من الخارج، الأمر الذي يمكن أن يعرضها لصدمات سوق رأس المال[3].

7.صدمات أسعار الصرف:

إنّ لأسعار الصرف وديناميكية حراكيتها بين العملات الأساسية يترتب عنها انعكاسات هامة على أسعار الصادرات وأسعار الواردات بالدول النامية، حيث أنّ طريقة واتجاه التأثير تعتمد على بالدرجة الأولى على العملة المستخدمة في التسعير، وهذا يعني أنه في حالة ازدياد قيمة الدولار أمام العملات الأوروبية سيؤدي حتما إلى انخفاض أسعار الواردات والصادرات ، في حين إذا تم قياسها بالعملات الأوروبية فإنها سوف ترتفع، وتظهر بعض الدراسات التجريبية أنه مع ارتفاع قيمة الدولار فإن أسعار الواردات تنخفض بمعدل أقل من انخفاض أسعار الصادرات، وهذا سوف لا يكون في صالح معدل التبادل الدولي للدول النامية [4].

---

[1] نسيمة بن يحيى، **أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري – دراسة تحليلية قياسية – للفترة (1980 إلى 2017)**، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2018-2019، ص 26.

[2] د. أسامة السيد عبد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والاسلامية**، دار الفكر الجامعي ، ص 51

[3] نسيمة بن يحي، **أثرالصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980–2017، مرجع سبق ذكره**، ص ص 26- 27-28 .

[4] سيد طه البدوي، **مرجع سبق ذكره**، ص146.

8.صدمات سوق رأس المال :

ان العناصر الأساسية في هذا المجال تنحصر في تكلفة الاقتراض ومعدلات التضخم والشروط المفروضة على عمليات الاقتراض ، ان أغلب الدول النامية تقترض بالعملات الرئيسية للدول الصناعية الكبرى المقومة بالدولار ، وتتأثر التكلفة بشروط القرض ، فهل يتم تحديد سعر فائدة ثابت أو معوم ومتى يتم التحصيل واستراد القرض (أجل القرض) فإذا كان سعر الفائدة معوما على سبيل المثال واتجهت أسعار الفائدة للإرتفاع فإن ذلك يترتب عليه زيادة تكلفة الاقتراض .

إن زيادة أسعار الفائدة في هذه الحالة تعتبر من الصدمات الاقتصادية العكسية التي تنشأ من أسواق رأس المال ، وهي مثل تدهور معدل التبادل الدولي يجب مواجهتها بزيادة الصادرات ، وخفض الواردات أو زيادة الاقتراض من الخارج[1]

المطلب الثالث : عموميات حول السعر النفطي

نتناول في هذا المطلب المفاهيم المتعلقة بالسعر النفطي وأهم أنواعه، وأيضا العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار النفط .

أولا: مفهوم السعر النفطي :

يعرف السعر النفطي أنه "قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد خلال فترة زمنية تحت تأثير عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ومناخية ان كمية البترول المحدودة واستغلالها المتواصل يؤثران على سعر النفط[2]، وقد اتفق العديد من الباحثين أن سعر النفط يشير إلى القيمة النقدية لبرميل النفط الخام بالمقياس الأمريكي للبرميل المكون من 42 غالون معبرا عنه بالدولار[3]، والسعر النفطي هو ذات طبيعة غير مستقرة نظرا لتركز الاحتياطات في أماكن محددة ولدت حالة من عدم التوازن الجيوسياسية، وقد جعلت مرونة الازمات الاقتصادية أسعار النفط أكثر استقرارا بحيث يصعب ظهور أزمة اخرى وتميزت أيضا بحساسية شديدة لاي تغيرات عالمية طارئة في المجال الطاقوي والاقتصادي والسياسي .

---

[1] نسيمة بن يحي، **أثرالصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980–2017**، ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 28

[2] فاتح حركاتي ، **تداعيات أزمة فيروس كورونا على سعار النفط العالمية** دراسة تحليلية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد :5، العدد: 2، جامعة باتنة 1 ، الجزائر، 2022، ص131

[3] رشيد حفصي، أثر أسعار النفط وأسعار الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980–2018)،مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية،مجلد: 8. العدد:2، الجزائر، 2022، ص 24

ثانيا: أنواع السعر النفطي :

ان التطرق الى تعريف السعر النفطي يستلزم التطرق الى أنواعه، حيث أن كل سعر نفطي يطلق على نوع محدد ومميز له عن باقي الأنواع الأخرى وللسعر السفطي عدة أنواع نذكر منها [1]:

1. **الأسعار المعلنة " Posted Prise "**:يقصد بها أسعار البترول المعلنة رسميا من أكبر الشركات البترولية ويرجع تاريخ ظهور السعر المعلن عام 1880م في الولايات المتحدة الأمريكية من شركة ستاندار أويل المملوكة إلى روكفلر والتي كانت تحتكر شراء البترول من منتجيه المتعددين في السوق الأمريكية وعند فومة البئر، وبعد عام 1911 م تحولت السوق الأمريكية من محتكر إلى واحد إلى سوق تنافسية ومع تزايد استغلال البترول خارج الولايات الكتحدة الأمريكية أخذت الشركات البترولية بإعلان الأسعار المعلنة في موانئ تصدير البترول [2].
2. . **الأسعار المتحققة" Realized Prise"** : هو السعر المعبر عن قيمة السلعة النفطية والمجسدة لها بوحدات نقدية معلومة وفي زمن معلوم والمتفق عليه بين الأطراف المتبادلة في السوق الدولية، ويسمى متحقق نتيجة تسهيلات أو حسومات متنوعة ، يوافق عليها الطرفان البائع والشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري، ولقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات، عملت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية البترولية سواء في منظمة الأوبك أو الدول الأجنبية الأخرى[3] .

3. أسعار الإشارة أو المعول عليها " Referance Prise": هذه النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المحققة إلى جانب المعلنة أخذ واعتمد سعر الاشارة في احتساب قيمة سعر البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين ، ان سعر الاشارة

[1] حمزة بن الزين، **أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000–2015** ، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية ، عدد: 3، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر،2016، ص87

[2] رحماني علي، تأثير أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري 1999–2020، أطروحة ماستر غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 ، الجزائر، 2022، ص 35–36

[3] تينعمري صباح، **تأثير تقلبات أسعار النفط على الواردات في الجزائر (1970–2020)**،أطروحة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2022، ص 7

عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق ،أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق ،إن خذا السعر أخذت وطبقته العديد من البلدان البترولية من بينها الجزائر وفرنسا سنة 1965[1].

4. أسعار الكلفة الضريبية " Tax-paid Cost Prise : وهو يمثل كلفة برميل البترول المستخرج زائد الضرائب التي تضاف الى تلك التكلفة، ويسمى هذا السعر بالسعر الضريبي، اذ أن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية الخام من جهة ، ومن جهة أخرى يمثب القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المتحققة في السوق البترولية ، فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة ويتم احتساب هذه الأسعار كمايلي [2]:

سعر الكلفة الضريبية = كلفة الانتاج + عائد الحكومة .

حيث أن عائد الحكومة = الربح + الضريبة

5.الأسعار الفوري (الآنية) " Spot Prise :ظهر هذا النوع وبدأ ينشط بعد أن أخذت السوق الفورية تمثل نسبة مهمة في التجارة الدولية للبترول الخام مع أواخر سنة 1978 ، حيث يقصد بالسعر الفوري ثمن برميل البترول معبرا عنه بوحدة نقدية واحدة في السوق الحرة أو المفتوحة للبترول الخام ، بمعنى آخر فإن الأسعار الفورية ماهي الا أسعار الصفقات الفورية غير المتعاقد عليها مسبقا، والتي ينتهي مفعولها بانتهاء عملية البيع والشراء، وتكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض والطلب السائد في السوق يوم إجراء عملية البيع والشراء حيث تقوم السوق الفورية بإعادة توزيع الإمدادات على البلدان المستهلكة للبترول ، وبالتالي أصبحت الأسواق الفورية تمثل مؤشرا لحلركة الأسعار في العالم[3]

6. السعر الرسمي أو الإداري official administrative prices : هذا السعر يعني بأنه تعبيرا عن قيمة الوحدة التفطية الخام في زمن محدد وبوحدات نقدية معلومة ومحددة من طرف جهة رسمية حكومية أو إدارية (شركة أو مؤسسة نفطية تعود لدولة معينة أو دول معلومة) برز هذا السعر في ظهوره للتداول والتبادل الدولي في فترة أوائل

[1] عبد الباري عياض، **أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تجريبية للفترة 1980-2018**، مجلة المدبر ، مجلد: 6، العدد: 2، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2019، 8

[2] بلوافي عبد المالك ، **أثر أسعار البترول على سياسة الانفاق العام في الجزائر(1971-2014)** ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران 2 ، ص 78

[3] بلوافي عبد المالك ، أثر تغيرات أسعار البترول على سياسة الانفاق العام في الجزائرخلال الفترة 1971-2014،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة وهران2 ، الجزائر ، 2020، ، ص 79

السبعينات من القرن العشرين وللدلالة على أسعار بلدان أوبك المعلنة رسكيا من قبلها في تلك الفترة وماتلاها والمحددة من قبلها وفقها لمعايير التي وضعتها عن ذلك وهي معايير موضوعية وعلمية وعادلة لتحديد قيمة الأسعار نفوطها في السوق الدولية [1]

بالاضافة الى ماسبق يمكن ابراز أنواع السعر النفطي بمنظور القيمة الاقتصادية[2] :

1. السعر الاسمي: ويعني القيمة النقدية لبرميل النفط الخام معبرا عنه بالدولار فنقول على سبيل مثلا إن سعر الأوبك يساوي 21 دولارا للبرميل.

2.السعر الحقيقي: يتمثل في السعر الاسمي الحالي منسوبا لسنة الأساس، ويتم حسابه على أساس السعر الاسمي الحالي بعد استبعاد تأثير أسباب التضخم الماثلة بين سنة الأساس المعتمدة والسنة الحالية، إذ بموجبه يتم المقارنة بين القدرة الشرائية المتحققة نتيجة بيع برميل النفط الواحد في السنة الحالية عنها بسنة الأساس.

3. السعر الاقتصادي: هو السعر الذي يعمل على حساب سعر النفط بالاعتماد على العوامل الاقتصادية مثل: القيمة النفعية للنفط، تكاليف إنتاجه، أسعار السلع البديلة التي تقدم نفس الخدمات وتحتوي نفس المواصفات... الخ، مع العلم أن هذا السعر قد يشترك فيه أكثر من عامل.

ثالثا: العوامل المحددة لتقلبات أسعار النفط

غالبا مايرتبط سعر النفط بالتطور الذي يحصل في الاقتصاد العالمي في الدول لأن سعر النفط يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية في العالم وقد يتأثر هذا لأخير بالعديد من العوامل نذكر منها مايلي [3]:

---

[1] خويلدات محمد مجاهد، **أثرتقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر –الامارات العربية المتحدة)**، أطروحة ليسانس ،كلية العلوم الاقتصادية والتجاريو وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، 2013، ص 18

[2] ميسومي لجيلالي، **ظاهـــــرة البطالـــــة في الجـــزائـــــربين تأثير الصدمات النفطية وصدمات السياسة المالية**، دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة: (1990-2018)، أطروحة دكتوراه، جامعة المدية، الجزائر، سنة 2022ص 42-43

[3] تينعمري صباح،**تأثير تقلبات أسعار النفط على الواردات في الجزائر(2020 – 1970)** ، مرجع سبق ذكره ، ص 8

1-العرض والطلب: من المعروف أن استقرار السوق العالمية يعتمد على عوامل أساسية أهمها التفاعل بين العرض والطلب والموازنة بينهما بالسحب أو بالإضافة إلى المخزون العالمي من النفط ومن شأن الاختلال الذي يلحق بواحد أو أكثر من تلك العوامل أن تنعكس أثاره في ارتفاع السعر أو انخفاض[1].

2-الحروب والصراعات الإقليمية: إن للحروب والصراعات الإقليمية تأثيرات كبيرة على أسعار النفط، ففي الحروب يزيد الطلب على النفط بشكل رهيب قصد تمويل العمليات العسكرية وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، إضافة إلى أنه وخلال الحروب التي تكون أغلبها دائرة في مناطق إنتاج النفط تتوقف عمليات استخراج البترول، مما يؤدي إلى قلة المعروض منه، وهذا يؤدي أيضا إلى ارتفاع أسعاره مثلما حدث في حرب الخليج الأولى والثانية[2].

3-المضاربات واستغلال البيانات الاقتصادية: وذلك من خلال قيام المضاربين برفع وتخفيض الأسعار على النحو الذي يمكنهم من جني الأرباح الطائلة والسريعة، حيث أن البيانات الاقتصادية والمضاربات تتعلق بعدد من اللاعبين الأساسين من الدول المنتجة للنفط مثل: (روسيا، كندا، والمملكة العربية السعودية...) والدول المستوردة للنفط مثل : (الصين واليابان وغيرها) ، وشركات النفط متعددة الجنسيات مثل(إكسون موبيل) وكارتل النفط مثل : (أوبك، وتجار النفط المعروفين باسم المضاربين)، كل مجموعة منها لديها القدرة على التأثير في أسعار النفط، سواء من خلال التأثير على العرض والطلب، أم عن طريق توقع تفاوت أسعار النفط خلال المضاربات،فالبيانات الاقتصادية والمضاربات نتيجة حدوث أزمات اقتصادية في الدول ذات العلاقة تؤثر بقوة في الأسعار[3].

4-النفط الحجري : تعتبر عملية استخراج البترول من حجر السجيل مكلفة جدا ، ولايمكن التوسع بانتاج النفط بهذه الطريقة إلا إذا بلغت أسعار النفط الخام أرقام قياسية قادرة على تغطية التكاليف مع هامش من الربح ، وبعد الارتفاع المستمر في أسعار النفط الخام خلال الثلاث سنوات الماضية فقد شجع بعض الدول التي تملك احتياطي النفط الحجري ورمال القارة وخاصة كندا على التوسع في استخراج وإنتاج هذا النوع من النفط وبالتالي فقد ضخت كندا ما يقارب 2مليون برميل إلى الأسواق العالمية مما ساهم في زيادة المعروض وبالتالي انخفاض أسعار النفط الخام ، ويمكن أن يؤدي

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، ،2015، ص156 .

[2] خير الدين وحيد، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، ،2013 ص.113

[3] ماجن محمد محفوظ، **الصدمات النفطية، الأسباب، الانعكاسات وسبل العلاج**، مجلة المعيار، عدد خاص ،المركز الجامعي تيسمسيلت،الجزائر،2017، ص

إنخفاض النفط إلى توقف الدول عن انتاج النفط الحجري على اعتبار أنه سيكون ذا تكلفة عالية ، اضافة إلى أن السعر المنخفض ليس له في صالح هذا النوع من النفط وعلى اعتبار أنه لايعطي كلفة استخراجه وسيكون غير مجدي اقتصاديا وليس له القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية[1].

5-عدم الإستقرار الجيوسياسي : تلعب العوامل الجيوسياسية دورا مهما في تحديد أسعار النفط، حيث أن الأزمات والتراعات في الدول المنتجة للنفط من شأنها التأثير على قنوات توزيع النفط مما يساهم في التأثير على الأسعار بصفة غير متوقعة ولعل أبرز الأحداث التي ساهمت في التأثير على أسعار النفط نبرزها في النقاط التالية[2] :

- توتر الأوضاع الأمنية على الحدود العراقية بين حزب العمال الكردستاني وتركيا في ذلك الوقت، واستمرار توتر الأوضاع السياسية والأمنية في العراق وعدم استقرارها؛
- التوتر بين الغرب وايران بسب برنامج طهران النووي واحتمالات فرض مجلس الأمن والدو ل الأوربية مزيد من العقوبات على إيران، ثاني أكبر دولة مصدرة للنفط بعد السعودية؛
- أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ودورها في تدني أسعار النفط الخام؛
- شعور السوق النفطية العالمية بأن ممرات النفط غير آمنة، وذلك بسبب الحرب الأمريكية على الإرهاب سواء في الخليج العربي أو شمال أفريقيا، ولاسيما نيجيريا أكبر مصدر للنفط في أفريقيا؛
- التوترات الجيوسياسية (عدم الاستقرار السياسي) ومشاكل في بعض الدول المنتجة للنفط والخوف من العمليات التخريبية في مناطق إنتاج النفط المهمة.

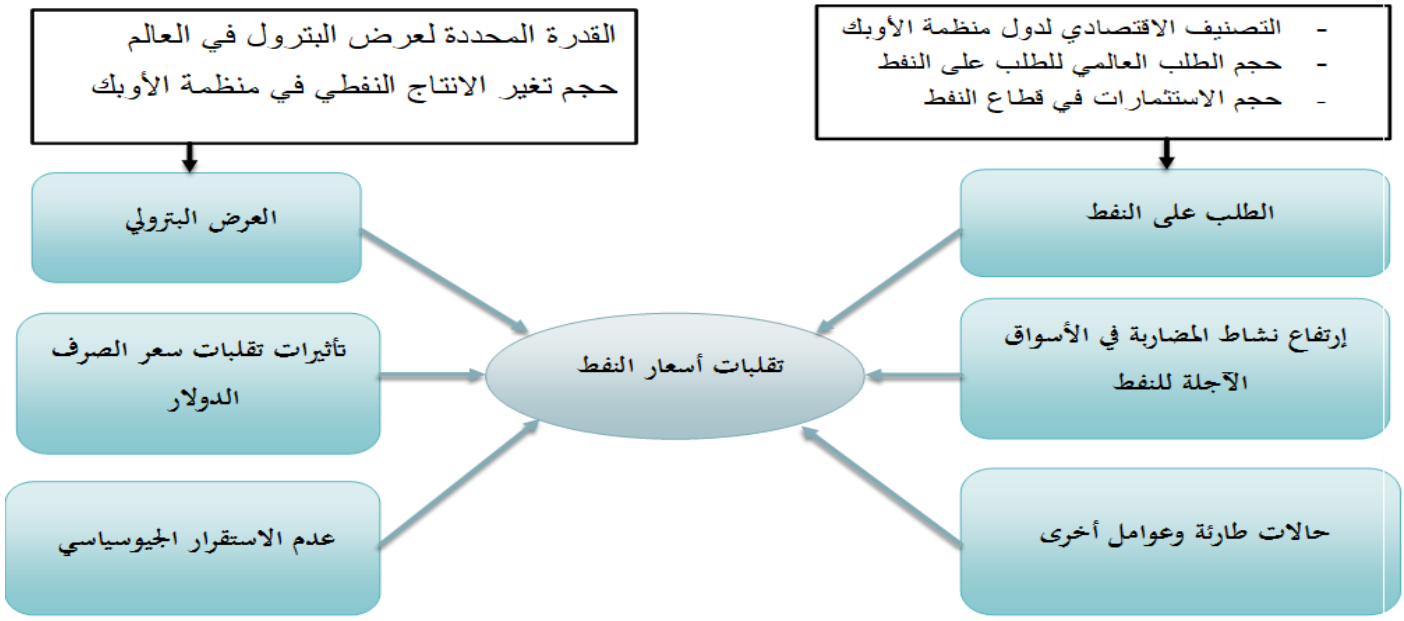
6-سعر النفط الخام : يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على الطلب النفطي للسلعة النفطية، سواء كانت خاما أو منتجات نفطية والعلاقة بينهما عكسية حيث من المعروف تاريخيا إن كل انخفاض في سعر النفط يقابله سعي الدول المستهلكة إلى التوسع في الطلب على النفط إلا أن هناك اختلافا في قاعدة تحديد سعر النفط، حيث تحاول الدول المنتجة له إذ يعتبر النفط سلعة إستراتيجية قاعدة تحديد سعره تختلف عن تحديد أسعار بقية السلع، نظرا لتنوع

[1] بلجيلالي أحمد، **مساهمة الجباية البترولية في توازن الموازنة العامة في الجزائر نموذجا**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ، العدد: 7، دامعة شلف ، الجزائر ، 2017 ، ص 116 – 117 .

[2] د. بن مسعود عطاء الله، **تأثير أسعار النفط على البطالة في الجزائر–دراسة قياسية من 1970 إلى 2014**، مجلة البديل الاقتصادي ، العدد الخامس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ، ص 281

التكاليف في الصناعة النفطية، فكلما ارتفعت تكاليف هذه الصناعة ارتفع الحد الأدنى لسعر النفط ولجأت الدول المستهلكة إلى تطوير بدائل النفط وبالتالي ينخفض الطلب العالمي عليه في المدى المتوسط والطويل، بينما تعمل الدول المستهلكة على اعتباره سلعة عادية يتحدد سعرها وفق قانون العرض والطلب الذي بإمكانها التأثير عليه، حتى تبقى الأسعار في مستوى منخفض بما يخدم حاجة اقتصادياتها لهذه السلعة وزيادة الطلب عليها [1].

الشكل رقم (1–6) العوامل المحددة لأسعار النفط في الأسواق العالمية



المصدر : بن مسعود عطاءالله، تأثير أسعار النفط على البطالة في الجزائر–دراسة قياسية من 1970 إلى 2014،مجلة البديل الاقتصادي، العدد الخامس، ص 280

[1] تينعمري صباح،**تأثير تقلبات أسعار النفط على الواردات في الجزائر(2020 – 1970)** ، مرجع سبق ذكره ،ص8

المطلب الرابع : صدمة السعر النفطي

أولا : صدمة السعر النفطي

يقصد بصدمة السعر النفطي التغير الحاد والغير متوقع في فترة زمنية معينة ويمكن أن تكون هذه الصدمة إما ارتفاعا حادا أو إنخفاضا حادا في سعر النفط ، وهذه الصدمة تحدث نتيجة لأحداث غير متوقعة أو غير عادية تؤثر على الطلب والعرض للنفط وقد تكون هذه الأحداث مثل الأحداث الجيوساسية كالصراعات المسلحة والحروب الدولية أو الكوارث الطبيعية التي تؤثر على انتاج النفط نه لمن المعلوم أن النفط يعتبر من السلع الأساسية للدول إما المنتجة أو المستهلكة له، ومنه فإن لتقلبات أسعاره سيكون لها تأثير كبير على الدول إما بالسلب أو الايجاب على إقتصادها، أي أنه اذا كانت ايجابية فسيكون لدول المنتجة له أرباح كبيرة لأما اذا كانت سلبية فيكون بمثابة خسارة تؤثر على اقتصادها والعكس صحيح بالنسبة لدول المستهلكة ومنه سنبين أثر هذه التقلبات على كل من الدول المصدرة والدول المستوردة .

ثانيا : مخاطر صدمات أسعار النفط

1- **خطر السعر النفطي** : يعبر عن الخطر الناتج عن التقلبات السريعة والحادة وغير المتوقعة التي تحدث في أسواق النفط العالمية والتي تتولد عنها حالة من اللاتوازن في السياسات الاقتصادية الكلية للدول المختلفة وخاصة الدول النفطية، ومن ثم فخطر سعر النفط يؤثر على كل من الدول المصدرة والمستورة على حد سواء[1].

2- **أنواع مخاطر سعر النفط** : ينشأ عن التقلبات المفاجئة والقوية بالسياسات الدولية، مخاطر على أسعار براميل النفط بالأسواق العالمية من خلال توليد حلة عدم التوازن بين العرض النفطي والطلب عليه، ومن هذه المخاطر نجد:[2]

- . **خطر ارتفاع أسعار النفط**: يتأثر من هذا الخطر الدول المستوردة للنفط بصفةٍ مباشرة لأن الطفرة السعرية التي تدفع الأسعار إلى الأعلى لفترة زمنية معينة، تؤدي إلى إحداث خلل في اقتصاديات الدول المستهلكة للنفط نتيجة ارتفاع فاتورة الاستيراد التي تؤثر سلبًا على سياسة الإنفاق العام وإحداث عجز في الموازنة العامة لهذه الدول.

[1] ميسومي الجيلالي (مرجع سبق ذكره) ص 48

[2] كشيتي حسين، **مخاطر انخفاض أسعار النفط على التوازنات المالية في الدول المصدرة ومتطلبات الإصلاح**، مجلة دراسات، العدد 52 ، جامعة الأغواط، الجزائر، 2017 ، ص180.

- **خطر انخفاض أسعار النفط:** يكون التأثر في هذه الحالة من نصيب الدول المنتجة للنفط عندما تنخفض أسعاره بشكلٍ حاد ومفاجئ لمدة زمنية معتبرة، يحدث هذا التأثر من قبل هذه الدول كون أن إيراداتها تعتمد بنسبة كبيرة على العائدات النفطية ولذلك فإن انخفاض الأسعار سيؤدي حتمًا إلى انخفاض العائدات النفطية ليتبعها بعد ذلك اختلال ميزان المدفوعات وحدوث عجز في الميزانية العامة مما تتأثر خطط التنمية المتبعة للنهوض باقتصاداتها.

ثالثا: آثار صدمات النفطية على اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة للنفط

نقصد بالآثار وهي التغيرات والأزمات التي تحدث للدول المصدرة والدول المستوردة في حال ارتفاع وانخفاض أسعار النفط

1- **بالنسبة لدول المصدرة :** تختلف هذه الأزمات اما بارتفاع سعر النفط أو انخفاض سعر النفط وهي حسب الآتي [1]:

في حالة ارتفاع أسعار النفط :

- زيادة عوائد النفط على اعتبارها أهم الايرادات لاغلب البلدان مما يؤدي الى تطبيق البرامج الطموحة في مسار التنمية ؛
- تزويد النشاط الإنتاجي برأس المال اللازم لاستقطاب اليد العاملة ؛
- زيادة الفوائض والاحتياطات النقدية ؛
- زيادة الانفاق في مختلف أوجه الحيات الاقتصادية والاجتماعية .

في حالة انخفاض أسعار النفط

- ينخفض معدل الناتج المحلي الاجمالي للبلدان المصدرة للنفط ؛
- ظهور عجز في الموازنات العامة وتقلص الانفاق الحكومي ؛
- زيادة في عجز موازين المدفوعات ومشكلة المديونية الخارجية ؛
- زيادة مشاكل التنمية الاقتصادية مثل البطالة .

[1] زمال وهيبة، أثر الايرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2018 ص 63 .

2- **بالنسبة لدول المستوردة :** وهي أيضا تختلف هذه الأزمات اما بارتفاع سعر النفط أو انخفاض سعر النفط وهي كالتالي :

أما في حالة ارتفاع أسعار النفط فالشيء الملاحظ هو تحدث آثار سلبية على الاقتصاديات المستوردة والمستهلكة للنفط، ما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك العالمي منه علاوة على ارتفاع تكاليف الانتاج وأسعار المنتجات ، الذي يسبب انخفاض القدرة الشرائية، وهو مايدخل في هذه الدول في ضغط رهيب، ويصل بالأمر أن تحيك الحيل والخطط للإطاحة بالأسعار [1].

أما في حالة إنخفاض السعر فهو الهدفالتي تسعى إلية الدول الصناعية إلى إبقائه قائما، ذلك لأن تبعيتها الخارجية للنفط تكون أقل وحدة، وان النمو الاقتصادي من شأنه أن يزيد وتزيد معه عوائدها وإيراداتها من جراء الحصول على النفط الرخيص، كما تزيد المخزونات الاستراتيجية لهذه الدول [2].

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

المطلب الأول : التعريف بالدراسات السابقة

سنبرز في هذا المطلب الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها في دراستنا:

الدراسة رقم (01) : ميسومي لجيلالي، **ظاهـــــرة البطالـــــة في الجـــزائـــــربين تأثير الصدمات النفطية وصدمات السياسة المالية،** دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة: (1990-2018)، أطروحة دكتوراه، جامعة المدية، الجزائر، سنة 2022، يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى تأثر معدلات البطالة بصدمات أسعار النفط وصدمات أدوات السياسة المالية على مستوى الاقتصاد الجزائري باستخدام بيانات زمنية تمتد من الفترة 1990 حتى 2018، حيث تم بناء نموذج قياسي وفق مقاربة ***VECM***، بداية من تحليل ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث (معدلات البطالة، أسعار النفط، الايرادات العامة الحقيقية، النفقات العامة الحقيقية)، واجراء اختبار التكامل المشترك بين هذه المتغيرات للأجل القصير والمتوسط والأجل الطويل، ولاختبار مدى صحة الفرضيات التي طرحناها تم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج القياسي، بالإضافة إلى معالجة موضوع البحث في ثلاث فصول، بداية بالأدبيات النظرية حول متغيرات البحث، يليه فصل ثاني حول متغيرات البحث: من دراسات ومقاربات سابقة، دراسة واقعها واجراء التوصيف الاحصائي والتحليل العاملي

[1] عدناني خولة، **أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات القتصادية الكلية** (دراسة قياسية مقارنه بين الجزائر والامارات العربية المتحدة باستخدام نموجد VAR)، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الأقتصادية، اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر 2021، ص 34

[2] عدناني خولة (نفس المرجع) ص 35

لبياناتها، ليختتم بفصل ثالث بدراسة كمية لتأثير صدمات أسعار النفط وصدمات أدوات السياسة المالية على البطالة بالجزائر خلال فترة البحث.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها :

وجود علاقة توازنية طويلة الأجل خلال فترة البحث، تلعب صدمات أسعار النفط الدور البارز والجوهري في تفسير التقلبات الظرفية والهيكلية لمعدلات البطالة بالجزائر للأجل القصير والمتوسط والأجل الطويل، مساهمة أدوات السياسة المالية في التأثير على معدلات البطالة كانت ضعيفة للأجل القصير والمتوسط والأجل الطويل

الدراسة رقم (02) : دراسة بن مسعود عطاء الله ، طارق رقاب بعنوان" **تأثير أسعار النفط على البطالة في الجزائر_ دراسة قياسية من 1970 إلى 2014**"؛ حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين أسعار النفط والبطالة في الجزائر من خلال نمذجة قياسية وذلك باستعمال منهج التحليل الحديث للسلاسل الزمنية المبني على استخدام نماذج أشعة الإنحدار الذاتي **VAR**، للعلاقة الاقتصادية بين معدل البطالة وأسعار النفط في الجزائر خلال هذه الفترة،

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط والبطالة في الجزائر.

الدراسة رقم (03) :دراسة بلعباس رابح، زغبة طلال بعنوان" **أثر انهيار أسعار النفط على البطالة في الجزائر دراسة قياسية باستخدام منهجية التكامل المشترك**"؛ تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر اسعار النفط على معدل البطالة في الجزائر، وتحليل اتجاه العلاقة بين سعر النفط والبطالة بين المدى القريب والبعيد، وقد تم استخدام منهجية التكامل المشترك بتطبيق نموذج أشعة تصحيح الخطأ **VECM** على سلسلة من البيانات السنوية لسعرالنفط ومعدل البطالة في الجزائر في الفترة 1986_2016 .

وقد توصلت الدراسة لعدم تأثر معدل البطالة في الجزائر بالتقلبات الظرفية لسعر النفط في المدى القريب، بينما يتأثر معدل البطالة بشكل عكسي وقوي بتقلبات سعر النفط على المدى البعيد.

الدراسة رقم (04): دراسة شرقرم سمير، قحام وهيبة، صيد فاتح **بعنوان" تحليل وقياس العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر للفترة 1990_2018**"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي والبطالة، وقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ ودوال الاستجابة للصدمات،

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج مفادها أنه هناك علاقة سببية قصيرة وطويلة بين سعر النفط والنمو الاقتصادي ومعدل البطالة، أن حدوث صدمة إيجابية في سعر النفط سيكون له أثر ايجابي على معدل النمو وأثر سلبي على معدل البطالة في المدى القصير والطويل.

الدراسة رقم (05) : دراسة نزهة بن عيسى بعنوان" **أثر الصدمات النفطية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي(الإنفاق الحكومي، البطالة، التضخم، المديونية)، دراسة تحليلية قياسية في الجزائر للفترة(1970_2015)**"؛ تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر الصدمات النفطية على بعض مؤشرات النمو الاقتصاد الكلي من بينها البطالة، وقد تبين أن النموذج المناسب للبيانات هو أشعة الانحدار الذاتي المتباطئة، وبالاعتماد على اختبار التكامل المشترك لجوهانسون، واختبار السببية لجرانجر ودوال الاستجابة.

حيث توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج تمثلت في أن البطالة تتأثر عكسيا وبدرجة كبيرة بأسعار النفط.

المطلب الثاني : أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة و الدراسات الحديثة

رقم الدراسة	أوجه الاختلاف	أوجه التشابه
الدراسة رقم (01)	تميزت هذه الدراسة عن دراستنا -بإضافة متغير وهو السياسة المالية - كما تم استخدام طريقة نموذج شعاع متجه تصحيح الخطأ *VECM* في الاشكالية المطروحة وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات دراسة البحث تمارس أسعار النفط تأثير مباشر على معدلات البطالة بالجزائر	- تتشابه الدراسات فيما بينها من حيث الهدف: وهو التعرف على - تأثر معدلات البطالة في الجزائر والمتغير المستقل وهو صدمات أسعار النفط - التحليل الوصفي للجانب النظري
الدراسة رقم (02)	وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين أسعار النفط والبطالة استقرارية المستوى في الفرق الأول	نفس المتغير التابع والمتغير المستقل نفس طريقة التقدير .هي الانحدار الذاتي VAR

الدراسة رقم (03)	في الاشكالية المطروحة تم استخدام طريقة نموذج شعاع متجه تصحيح الخطأ *VECM* وجود علاقة قوية بين البطالة وأسعار النفط على المدي الطويل	نفس المتغيرات التابع والمستقل عدم تأثرالبطالة بأسعار النفط على القصير
الدراسة رقم (04)	اضافة متغير مستقل وهو النمو الاقتصادي علاقة سببية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية	نفس المتغير التابع والمتغير المتقل
الدراسة رقم (05)	اضافة متغير مستقل اضافي وهو النشاط الاقتصادي وجود صدمة أسعار النفط املوجبة سالبة على معدّالت البطالة باستخدام مناذجSVAR	نفس المتغير التابع والمتغير المستقر نفس المنهج وصفي تحليلي

أهم نقاط التشابه والاختلاف

أوجه الاختلاف	**أوجه التشابه**
_تتميز دراستنا عن باقي الدراسات في الفترة الزمنية، حيث اعتمدنا على أكبر عدد من المشاهدات (31 سنة). _اتخذنا أكبر عدد من المتغيرات المفسرة والمستقلة حيث فسرت النموذج ب98 %	تشترك مع باقي الدراسات من ناحية الإشكالية صدمات أسعار نفط على البطالة ، وكذلك من حيث بعض الأهدف ، كما اشتركت في بعض التوصيات والآفاق مع الدراسات السابقة

خلاصة الفصل الأول

من خلال تطرقنا الى الجانب النظري لمتغيرات البحث استخلصنا الآتي :

تعتبر ظاهرة البطالة من أبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات في جميع أنحاء العالم وتشير إلى وجود عدد من الأشخاص القادرين والراغبين في العمل ، ولكنهم غير قادرين على العثور على الوظائف المناسبة لهم ، وللبطالة أنواع كثيرة منها البطالة الارادية والاحتكاكية والموسمية ، وقد تناولنا مختلف مفاهيم البطالة وطرق قياسها ، كما لاحظنا الاختلال الواضح بين المدرستين الكلاسيكية والكنزية، فتفرض الأولى أنّ سوق العمل في حالة توازن باستمرار وهذا ما يجعل الاقتصاد في صورة تشغيل تام، أي لا وجود للبطالة، أما الثانية فترى بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي واكدت على وجود بطالة ناتجة عن نقص الطلب الفعال.

يشير مصطلح الصدمات الاقتصادية إلى التغيرات الحادة والغير المتوقعة التي تحدث على مستوى الاقتصاد وتؤثر على الأسواق والنمو الاقتصادي ويمكن أن تكون إما صدمات موجبة أو سالبة، وتعتبر أيضا تغيرات مفاجئة وغير متوقعة في الظروف الاقتصادية وتؤثر على النشاط الاقتصادي بشكل كبير، حيث تصنف الصدمات بمفهوم اقتصادي إلى صدمات داخلية وصدمات خارجية، كما تتشكل من صدمات الطلب وصدمات العرض.

يعتبر النفط بالنسبة للدول المصدرة والمستوردة له سلعة استراتيجية تحتل المرتبة الأولى عالميا ، لأنه المصدر الأساسي لنمو الاقتصاد للدول المصدرة له وباعتباره هام بالنسبة لدول المستورد له، ومن هذا المنطلق عرفنا الصدمات السعرية للنفط و العوامل المؤثرة فيه، ومنها نجد: العرض النفطي، الطلب النفطي عدم الإستقرار الجيوسياسي وغيرهم ، وتلعب أسعار النفط دورا هاما في التأثير على الانتعاش الاقتصادي إما بالارتفاع أوالانخفاض .

الفصل الثاني :

(دراسة قياسية لتأثير أسعار النفط على ظاهرة البطالة)

تمهيد

بعدما تطرقنا الى الجانب النظري لمتغيرات البحث في الفصل الأول سنتناول في هذا الفصل تحليل واقع واتجاهات تطور متغيرات البحث بالجزائر خلال الفترة 2010 حتى 2021، مع الاشارة إلى تحديد نوع المتغيرات وتوصيف واختيار النموذج المناسب للدراسة عن طريق المفاضلة بين النماذج بوسائل التحليل الاحصائية والقياسية الملائمة. وفي مرحلة أخرى استعمال أدوات التحليل العاملي كأسلوب بديل للتوصيف الاحصائي، تمهيدا لإجراء الدراسة الكمية ومن ثم التقييم الكمي لظاهرة البحث المدروس. وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، وهم كالآتي:

- **المبحث الأول : تحليل واقع تطـــور متغيرات البحث بالجزائر للفترة 2010-2021؛**
- **المبحث الثاني : مفاهيم حول أساليب الاقتصاد القياسي**
- **المبحث الثالث : دراسة قياسية**

المبحث الأول : تحليل واقع تطور متغيرات البحث بالجزائـر للفتـرة2010-2021

نتطرق في هذا المبحث، إلى تحليل ووصف واقع متغيرات البحث بالجزائر خلال الفترة 2010-2021، من خلال توضيح سيرورة واتجاهات التطورات التي عرفتها كل من معدلات البطالة وأسعار النفط ونمو السكان والنمو الاقتصادي ومعدل التضخم وإجمالي تكوين رأس المال الثابت (الاستثمار) في المطالب الأتية.

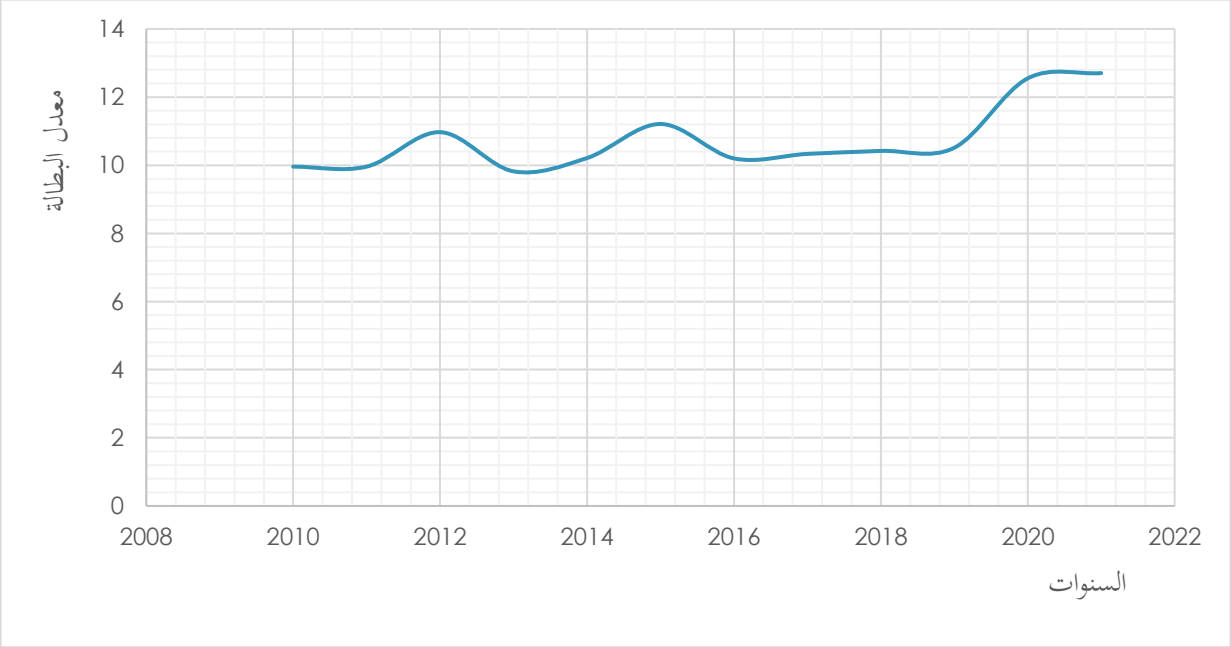
المطلب الأول: واقع تطور معدلات البطالة بالجزائر خلال الفترة2010 -2021

ان ظاهرة البطالة تعد من أهم متغيرات التوازن الاقتصادي الداخلية لما لها من أثار اقتصادية من خلال انعكاساتها على الدورات الاقتصادية بالاضافة الى الأثار الاجتماعية والسياسية، وما يهما في هذا البحث الانعكاس الاقتصادي للبطالة، حيث نتناول في هذا المطلب تطورات معدلات البطالة بالجزائر خلال فترة 2010-2021 وتحليل واقع هذه التطورات .

واقع تطورات معدلات البطالة بالجزائر خلال الفترة 2010-2021

لدراسة تطورات معدلات البطالة بالجزائر خلال فترة (2010-2021) نقوم بالاستعانة بالشكل (2-1) اعتمادا على مخرجات برنامج Excel

الشكل (2-1) : تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2021)



المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel حسب صندوق البنك الدولي

تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2015

من خلال الشكل رقم (2-1)، نلاحظ أنّه بقيت معدلات البطالة ثابتة نحو حوالي 9.96 %، عامي 2010 الى 2011، ثم ارتفعت حتى وصلت الى معدل 10.97 % عام 2012 ، ثم عادت في الانخفاض وبقيت منخفضة من (2013-2014) بمعدل قدره (9.8 – 10.2) على الترتيب ، ويرجع ذلك الى توجه الحكومة بتطبيق البرنامج الخماسي (برنامج توطيد النمو الاقتصادي) للفترة: (2010-2014)، والذي خصص له غلاف مالي ضخم لم يشهد له مثيل بالجزائر، قدر بـ **286 مليار دولار**، مستهدفا في ذلك بالأساس دعم التنمية الاقتصادية، ثم ارتفعت عام 2015 بنسبة 1 % مقارنة بنسبة عام 2014 أي بمعدل قدره 11.2 % مسجلة بذلك 133700 بطال، ويقدر نسبة البطالة في أوساط الشباب بين سن 16 إلى 24 سن حوالي 30 % حسبما أعلنه الديوان الوطني للإحصائيات

تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2016-2021

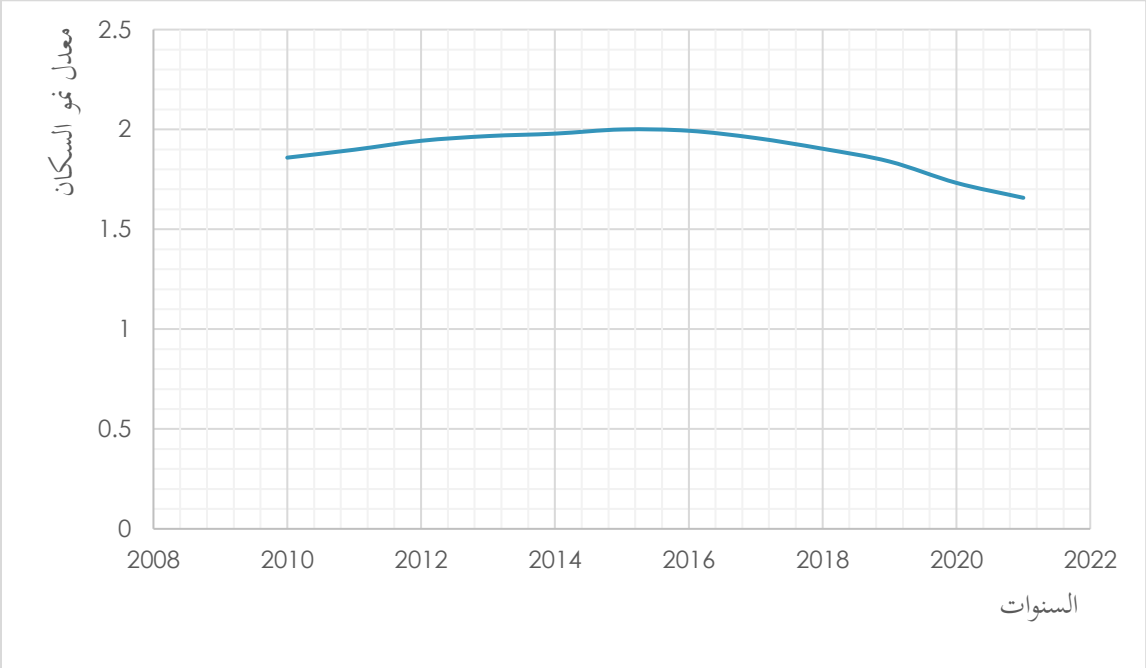
من خلال الشكل رقم (2-1) نلاحظ أنه قد سجلت معدلات البطالة مستويات مرتفة مقارنة بالبرامج سابقة الذكر من سنة (2016-2019) ، ويرجع ذلك إلى الصدمات السالبة لأسعار النفط منذ نهاية عام 2014، هذا ومن أجل تطبيق واستكمال البرنامج الخماسي الرابع، ونظرا لأزمة السيولة لتمويل الميزانية العامة للدولة، أصبح لزاما على الحكومة الجزائرية البحث عن وسائل وبدائل تمويل جديدة، أما في سنة 2020 فنلاحظ أنه قد ارتفع معدل البطالة بشكل كبير حيث بلغ 12.2 % ويرجع ذلك إلى غلق العديد من المصانع والشركات في مختلف القطاعات بالإضافة لمئات من أصحاب المهن الحرة الذين يصنفون في خانة اليد العاملة المؤهلة وغير الناشطة وتدخل ضمن القيوم التي فرضتها جائحة كورونا وأسباب سياسية أخرى ، أما سنة2021 فنلاحظ أنه قد تراجع قليلا أي بنسبة 0.5 % بمعدل قدره 11.7% ويعود ذلك الى اسباب وسياسات من طرف الدولة مثل فتح بعض المصانع أو بعض الاعانات التي منحتها الدولة للمواطنين وأيضا وتراجع جائحة كورونا .

المطلب الثاني : واقع تطورات معدلات نمو السكان في السكان في الجزائر خلال الفترى (2010-2021)

تعد المشكلة الزيادة السكانية من بين المشاكل التي لها دور في التأثير على البطالة، وتعتبر أيضا الزيادة السكانية الحالية أو المتوقعة تهديدا على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول، لهذا أشغلت هذه المشكلة اهتمام المفكرين على مر العصور لتحل مكانة مرموقة من الناحية النظرية وأصبحت تفرض على المجتمع الدولي مجابهة آثارها

ومحاولة التصدي لها، وفي هذا المطلب سنتطرق الى تطورات معدلات النمو السكاني في الجزائر خلال الفترة (2010-2021) وتحليل واقع هذه التطورات .

الشكل (2-2) : تطور معدلات النمو السكاني في الجزائر خلال الفترى (2010-2021)



المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel حسب صندوق البنك الدولي

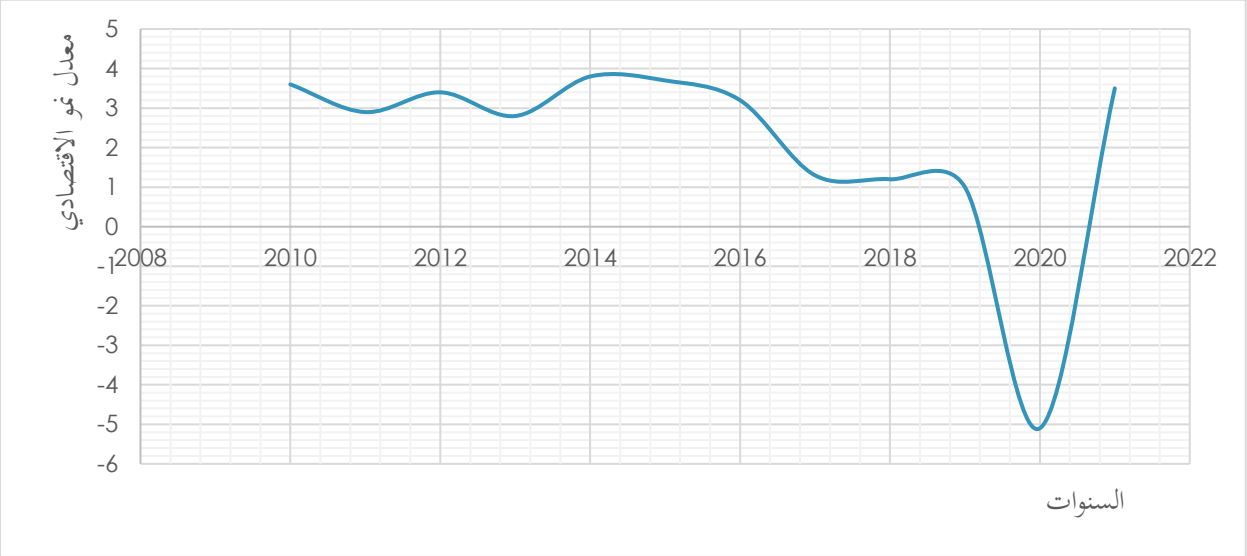
تطور معدلات نمو السكان في الجزائر خلال الفترة 2010-2021

نلاحظ من الشكلين (2-2) و(2-3): أن نسبة تعداد السكان في الجزائر في تزايد مستمر في كل سنة، وحسب الديوان الوطني للاحصائيات فقد حافظ معدل نمو السكان على متوسطه والذي كان حوالي أقل من 2 % سنويا حسب **الشكل (2-2)**، وقد بلغ عدد سكان الجزائر في مطلع عام 2021 م بنحو 44.7 مليون نسمة حسب **الشكل (2-3)**، وعليه بلغ النمو الطبيعي خلال هذه الفترة حوالي 800 ألف شخصا بمعدل نمو طبيعيا قدره 1.71 % ،مقارنة ب43.9 مليون نسمة عام 2020م بمعدل نمو بلغ 1.8 % تقريبا، وقد بلغ متوسط معدل حياة السكان حوالي 77.9 سنة مع 77.2 سنة للذكور و78.6 سنة للاناث وهذا حسب تقديرات سنة 2020.

المطلب الثالث : واقع تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010–2021)

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الدالة على أداء النشاط الاقتصادي في أي بلد، ويعتبر تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر قد شهد تطورات مختلفة على مر السنوات ، وقطاعا النفط والغاز هما المحركان الأساسيان للاقتصاد في الجزائر ، ويشكلان الجزء الأكبر من إيرادات البلاد وبالتالي فان زيادة أسعارهما يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي والعكس صحيح .

الشكل رقم (2–4) تطور معدلات نمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010–2021



المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel حسب صندوق البنك الدولي

نلاحظ من الشكل رقم (2–4) أن نسبة معدلات النمو الاقتصادي كانت في تذبذبات أي أنها شبه مستقرة وذلك خلال الفترة من (2010 – 2016) تتراوح النسب بين 2.8% ، 3.8% ، ليبدأ الانخفاض سنة 2017 بنسبة قدرت ب1.3% ليصل سنة 2019 الى نسبة 1% وبالتالي يمكن القول أن[1] :

- رغم الجهود الدولة العميقة فإن سياستها الاقتصادية والاستثمارية ما تزال تفتقد لنسيج إنتاجي قطاعي متنوع ، وبالتالي فالنمو الاقتصادي في الجزائر ليس بالقوي والمستدام ؛

[1] سمير حفاصي، **دراسة قياسية لأثر نمو الناتج المحلي على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، مجلد: 6، العدد: 2، جامعة يحي فارس -المدية ، الجزائر ، 2020، ص 143-144.

- النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بقطاع المحروقات والمرتبط هو الأخر بالظرف البترولي العالمي والذي لاتسيطر الجزائر على آلياته (عمليات البيع وتحديد الأسعار) وبذلك يظل النمو الاقتصادي تابعا للظروف والتقلبات السائدة على مستوى السوق العالمية ؛
- النمو الاقتصادي في الجزائر متذبذب وضعيف نسبيا وهذا مرتبط أساسا بضعف فعالية مؤسسات القطاع الصناعي .

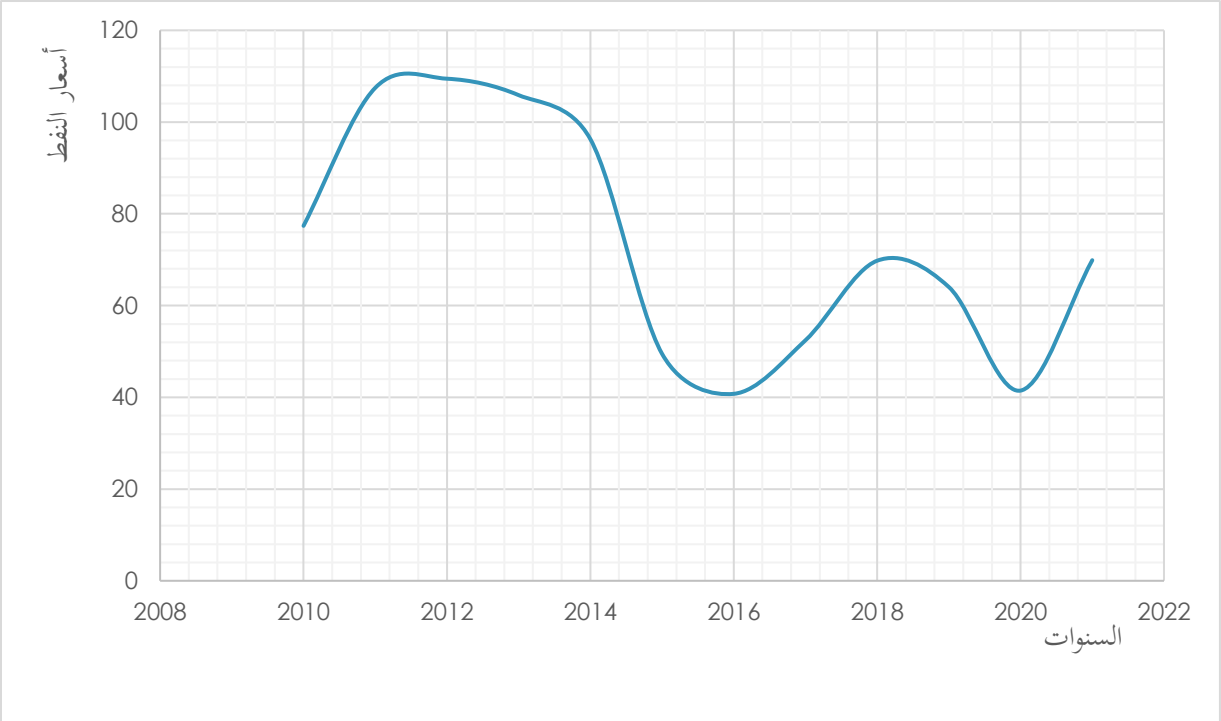
أما خلال الفترة 2020 فنلاحظ أن معدلات النمو قد انخفظت بشكل كبير جدا حتى بلغت قيمة 5.1-% وهذا بسبب الانعكاسات المباشرة والغير مباشرة لجائحة كوفيد -19 .

ونلاحظ أنه في عام 2021 قد ارتفع معدل نمو الاقتصادي بشكل كبيرا وقد شكل الناتج الداخلي الخام انتعاشا خلال هذه السنة ، بزيادة سنوية قدرها 3.4% ويتميز هذا النمو بالارتفاع الكبير في قطاع النشاطات الاقتصادية ،لاسيما في قطاع المحروقات فقد زاد هذا الأخير بنسبة 14.1% كما ساهمت بعض القطاعات الأخرى مثل قطاع الصناعة ب5.4% و قطاع البناء والأشغال العمومية والأشغال العمومية النفطية ب 2.2% وقدا ساهم قطاع الخدمات التجارية نفس النسبة وهذا حسب معطيات الديوان الوطني، أما بخصوص معدل النمو خارج المحروقات فقد سجل زيادة قدرها 1.5% في حين أن معدل الناتج الداخلي الخام خارج الفلاحة فقد حقق ارتفاعا قدره 3.8% وبعد تطور في المستوى العام للأسعار الذي قدر ب 16.4% فقد سجل الناتج الداخلي نموا سميا قدر ب 20.3 % اضافة الى نمو في الحجم ب3.4% .

المطلب الرابع : واقع تطورات أسعار النفط خلال الفترة (1990 – 2021)

البترول فرض نفسه كسلعة إسراتيجية بقوة منذ الحرب العاملية الأولى ليزداد دوره مع الوقت، ويحتل المركز الأول من حيث الأهمية من بين مصادر الطاقة، ومن المعروف أن الجزائر دولة منتجة للنفط بالنظر إلى اقتصادها القائم على تصدير سلعة جيدة هي النفط، لذا فهي ليست في مأمن عن مخاطر تقلبات أسعاره، حيث عرفت تدهورا في ظروفها الاقتصادية والاجتماعية .

الشكل رقم: (2-5) تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2010-2021)



المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel حسب صندوق البنك الدولي

نلاحظ من الشكل (2-5) أنه في **الفترة الأولى** : الممتدة من (2010 حتى 2015)، فقد شهدت العالم تطورات كبيرة إذ سجلت في هذة الفترة مستويات عالية لأسعار النفط لم تشهدها من قبل ابتداءا من سنة 2010 حيث كان سعر النفط في هذه السنة حوالي 77.38 دولار للبرميل وقد ارتفع الى أعلى قيمة له حيث أصبح يساوي 109.45 دولار للبرميل وذلك في سنة 2012 ، وكان السبب في هذا الارتفاع في الأسعار هو خروج نحو 1.6 مليون برميل يوميا من النفط الليبي الخفيف عالي الجودة ولم تتمكن دولة في أوبك من تعويضة، اضافة الى فرض الولايات المتحدة و الاتحاد الأوربي حظر على تصدير النفط الايراني وهذا مأبقى الأسعار مرتفعة، و لم ينخفض سعر برميل النفط في هذه الفترة إلا في سنة 2015 حيث بلغت قيمته في هذه السنة 49.49 دولار للبرميل ،وكان السبب في ذلك هو تواجد النفط الصخري الأمريكي الذي أغرق سوق ، وكمتوسط سعري في هذه الفترة قدرة ب 90.99 دولار للبرميل .

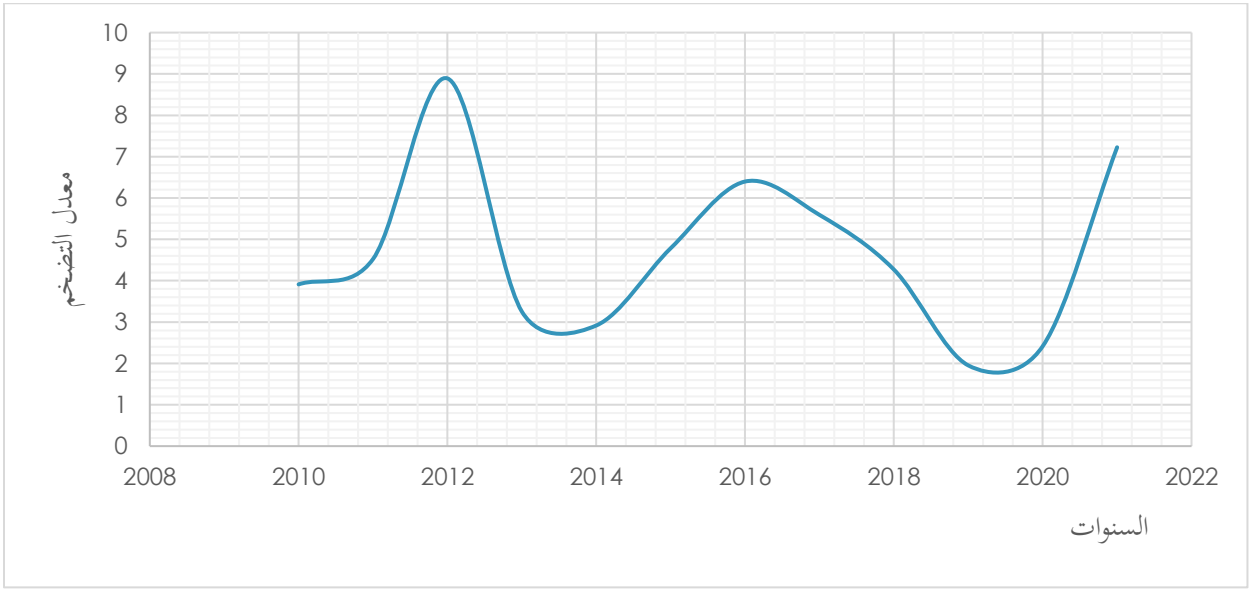
في حين عرفت **الفترة الثانية**: من (2016- 2021) انخفاض في أسعار النفط فقد بلغ سعر النفط 40.76 دولار للبرميل وذلك عام 2016، وكان السبب في هذا الانخفاض هو رفع أمريكا حظرها على تصدير النفط بعد 40 عاما بالرغم من تخمة المعروض وهذا ما أثر سلبا على توازن أسواق النفط العالمية وخلق المزيد من المنافسات أمام أنواع الخام

العالمية المشابهة، ثم بدأت أسعار النفط في الارتفاع لتصل لأعلى مستوى في هذه الفترة فقد بلغت 69.79 دولار للبرميل في سنة 2018 وكان هذا الارتفاع نتيجة انخفاض في درجات الحرارة مما أدى إلى زيادة حجم الاستهلاك من الوقود المستخدم في التدفئة اضافة إلى استهلاك المتزايد للقطاعات الصناعة والتجارة ، وقد انخفض سعر النفط سنة 2020 وهو مستوى تاريخي غير مسبوق ولعل سبب هذا الانخفاض هو بلوغ منشآت التخزين من كامل طاقتها الاستسعابية أثر الانهيار العالمي جراء تفشي كوفيد-19 حيث بلغ سعر 41.47 دولار للبرميل ، ليرتفع بعدها من جديد الى مستوى يعتبر هو الاعلى حيث بلغ سعر النفط 69.89 دولار للبرميل سنة 2021 بعد صدمة كوفيد-19 بسبب ارتفاع الطلب عليه اضافة إلى الحرب الروسية الأوكرانية ، وكمتوسط عمري في هذه الفترة قدر ب 56.39 دولار للبرميل .

المطلب الخامس : تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

يعتبر التضخم من العوامل الاقتصادية الهامة التي يهتم بها البنوك المركزية والحكومات ، ويهدف الاقتصاديون إلى الحفاظ على معدل تضخم مستقر ومعتدل يساعد على تعزيز الاستثمار والنمو الاقتصادي وتحقيق التوازن بين العرض والطلب ، وبيأثر معدلات التضخم بعدة عوامل منهاالخدمات و تكاليف الانتاج وتقلبات أسعار المواد الخام وغيرها .

الشكل رقم (2-6) :واقع تطورات معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)



المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel حسب صندوق البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-6) أنه قد سجل معدل التضخم في الجزائر قدره 3.91 % وذلك خلال سنة 2010، فقد أصدرت الجزائر قانون بضرورة استقرار الأسعار للسياسة النقدية أو بعبارة أخرى استهداف التضخم والذي تطلب تطوير وسائل التحليل على المدى المتوسط لاستخدام أساليب التنبؤ لتتبع مسار التضخم على المدى القصير ، لكن في سنة 2012 شهدت الجزائر معدل تضخم لم تشهده من قبل حيث بلغ معدل التضخم نسبة 8.89% ، وكان السبب وراء هذا المعدل هو السيولة الكبيرة الموجودة في الاقتصاد الذي كان سببها هو الانفاق العام والتحويلات، فقد زاد الائتمان بنسبة 20% للقطاع العام وكذا القطاع الخاص ب10% اضافة الى زيادة أسعار المنتجات الطازجة ، كل هذه العوامل قد ساهمت في زيادة المعدلات التضخمية وقد أخذ البنك مجموعة من التدابير جراء هذه الزيادة في المعدلات التضخمية منها : رفع نسبة الاحتياط القانوني للودائع المصرفية من 9% الى 11% وتوسيع امتصاص السيولة إلى 250 مليار دينار بزيادة قدرها 23% وكل هذة السياسات هي لتثبيت الأسعار فقط .

شهد معدل التضخم المتوقع لسنة 2013 معدل قدرة 3.25% وهو معدل التضخم السنوي المتوسط، والذي يوافق التوقعات على المدي القصير، لكن قد ارتفع في سنة 2016 الى ما يقارب نسبته 6.39% والذي كان بسبب عواقب العجز المالي والانخفاض المستمر لموارد النقد الاجنبي الذي أدى إلى إنهيار أسعار النفط وتباطؤ النمو الاقتصادي والانخفاض المستمر في قيمة العملة المحلية الوطنية .

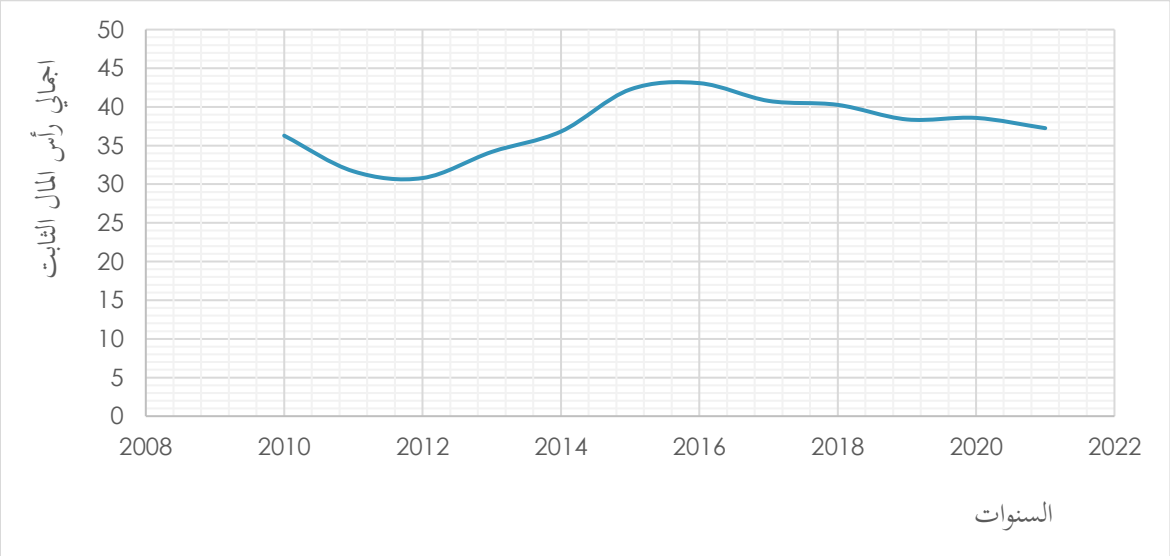
يمكننا القول أنه في سنة 2019 قد عادت مستويات معدلات التضخم الى عافيتها مسجلة بذلك معدل قدره 1.95% ، وكان هذا الانخفاض سببه انخفاض أسعار الكثير من المتجات الغذائية مثل اللحم والدجاج والخضر ، لكن سرعان ما ارتفع معدل التضخم ليصل الى 7.22% وذلك خلال فترة (2020-2021) وكان السبب الرئيسي وراء هذا الارتفاع هو كوفيد-19 الفيروس الذي مس جميع أنحاء العالم وكانت له آثار جد وخيمة على الاقتصاد العالمي ، فقد تسبب في ارتفاع أسعار المنتجات والخدمات المصنعة بنسبة قدرت ب5.3 % و 1.7 % على الترتيب اضافة الى ارتفاع السلع الغذائية المصنعة بنسبة 0.8 % .

المطلب السادس : تطورات إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة (2010-2021)

يمثل التراكم الرأسمالي في الاقتصاد الاضافة إلى رأس المال القائم للمجتمع ، وهو بالتالي يساوي تكوين رأس المال لذلك المجتمع وهو نفسه الاستثمار الإجمالي. وعلى هذا الاساس فإن استخدام أي من هذه المصطلحات يشر إللا مفهوم

واحد يمثل الإضافة إلى رأس المال الإجمالي للمجتمع ويعبر عن إجمالي تكوين رأس المال. حيث أن الإنفاق الإستثماري يلعب دورا هاما في توسيع القاعدة الإنتاجية لكافة القطاعات الاقتصادية للبلد على المستوى الكلي والجزئي.

الشكل رقم (2-7) تطورات اجمالي رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة (2010- 2021)



المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel حسب صندوق البنك الدولي

نلاحظ من الشكل رقم (2-7): أنه خلال **الفترة الأولى** الممتدة من (2010-2014) وصلت اجمالي رأس المال الثابت الى نسبة 36.28% سنة 2010 ثم انخفضت قليلا بنسبة 6% لتصل الى نسبة 30.79% سنة 2012 لترتفع من جديد خلال عام 2014 إلى نسبة 36.81%، ويقود هذه النتيجة الحسنة هو الاستمرار في سياسة التوسع في الانفاق التي شرع تطبيقها بداية عام 2001، من خلال إطلاق برنامج توطيد النمو الاقتصادي وذلك خلال الفترة (2010-2014) والذي يعتبر بمثابة برنامج مكمل للبرنامجين السابقين ، ويمكن إلتماس نتائج هذا البرنامج فيمايلي[2] :

- ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي وصل عددها سنة 2011 إلى 642,913 ألف مؤسسة توفر مايقارب 1,676,196 منصب عمل ؛
- ارتفاع حجم الصادرات خارج المحروقات بنسبة 25.77% حيث بلغت 1.22 مليار دولار سنة 2011 مقابل 0.97 مليار دولار أمريكي سنة 2010 ؛

[2] فريال ناجي ، **دراسة قياسية للعلاقة بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)** ، أطروحة ماستر أكاديمي غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة العربي التبسي- تبسة، الجزائر ، 2019، ص 45 – 46 .

- ارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية نتيجة اقبال الشباب على الاستثمار في العديد من المجالات عن طريق أجهزة دعم التشغيل بفصل الفرص الاستثمارية التي وفرتها الدولة من خلال برامج الانعاش الاقتصادي .

أما خلال الفترة الثانية الممتدة من (2015-2021) نلاحظ أنه قد ارتفعت نسب رأس المال الثابت مقارنة بالفترة السابقة ففي سنة 2015 بلغت نسبة إجمالي رأس المال الثابت 42.25% ثم انخفضت بنسب قليلة سنتي 2017 و 2021 حتى بلغت 40.78% و 37.24% على الترتيب، ، مما يكشف عن جهد استثماري كبير لكنه لايزال استثمارا في البنى التحتية ، بحيث أنه على المستوى الاقتصادي فقد تم تنفيذ العديد من المشاريع المسطر عليها ، مثل بناء الطرق والجسور والمطارات وتحديث قطاع النقل والاتصالات كما تم التركيز على تطوير قطاع الطاقة والموارد الطبيعية والتركيز على الاستثمار في القطاع البترولي والغاز الطبيعي ، أما على المستوى قطاع الاجتماعي فقد تم التركيز على البنية التحتية الاجتماعية مثل المدارس والمستشفيات وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين كما تم التركيز على الصحة والتعليم وتوفير فرص العمل وتحسين المستوى المعيشي، اضافة إلى أن هذا الارتفاع في إجمالي تكوين رأس المال يعود إلى انخفاض حجم الاستثمار المحلي وبالأخص الاستثمار العمومي بعد تراجع وانخفاض أسعار النفط منذ أواخر سنة 2014 باعتبار أن أسعار النفط تمثل 95 % من صادرات البلاد .

المبحث الثاني : مفاهيم حول أساليب الاقتصاد القياسي

المطلب الأول : اختبار الاستقرارية (اختبار ديكي فولر)

لدينا نوعين من اختبار ديكي فولر وهما اختبار ديكي فولر (DF) و واختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

يعتمد اختبار ديكي فولر Dickey Fuller (DF) على ثلاث عناصر وهي :

- صيغة النموذج
- حجم العينية
- مستوى المعنوية

اذا كانت متغيرات النموذج عبارة عن سلاسل زمنية ، وحيث أنه في الغالب إدخال السلاسل الزمنية في نموذج الانحدار يفضي إلى نتائج مضللة مثل ارتفاع قيمة معامل التحديد(R^2) حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، وهذا ما يوصف بالانحدار الزائف(.regression spurious) لذلك لابد من التأكد من سكون هذه السلاسل الزمنية لكل متغير على حده. ولاختبار سكون(stationarity) السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة

فان ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة(test root unit .) وبالرغم من تعدد اختبارات جذر الوحدة إلا أن أهمها وأكثرها شيوعا في الدراسات المعاصرة هو اختبار ديكي- فولر)Fuller and Dickey, 1979)، يمكن توضيح اختبار ديكي فولر من خلال المعادلة التالية [3]:

$$\Delta y = \beta_1 + \delta y_{t-1} + u_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث تشير(Δ)إلى الفرق الأول للسلسلة الزمنية (y_t)، ويتم اختبار فرض العدم(Null hypothesis) بأن المعلمة (δ =0) ، أي بوجود جذر وحدة في السلسلة بمعني أنها غير ساكنة، وإذا كانت(δ) معنوية وأقل من الصفر فإننا نقبل الفرض البديل بعدم وجود جذر وحدة (root uni) ، وإذا كان حد الخطأ (u_t) ، في النموذج أعلاه يعاني من الارتباط الذاتي(autocorrection) ، فيمكن أن يصحح بإضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطئة، وتصبح معادلة اختبار جذر الوحدة كالآتي[4]

$$\Delta y = \beta_1 + \beta_2\, t + \delta y_{t-1} + \alpha\sum_{i=1}^{n} \Delta y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

و هذا النموذج يوصف **باختبار ديكي- فولر الموسع**،(**test Fuller–Dickey Augmented**) ، حيث تصبح (ε_t) غير مرتبطة ذاتياً وتتميز بالخواص المرغوبة. ويتم اختبار الفرض العدمي (δ = 0) أو بوجود جذر وحدة من خلال مقارنة إحصائية(τ) المقدرة للمعلمة(δ) مع القيم الجدولية لـ(Fuller- Dickey) والمطورة أيضا بواسطة Mackinnon (1991) فإن، ذا كانت القيمة المطلقة لإحصائية (τ) المقدرة تتجاوز القيمة المطلقة لـ(DF) فإنها تكون معنوية إحصائيا، وعليه نرفض الفرض العدمي بوجود جذر الوحدة، أي أن السلسلة الزمنية ساكنة، وإذا كانت أقل من القيمة الجدولية فانه لا يمكن رفض فرض جذر الوحدة، أي أن السلسلة غير ساكنة، وبالتالي نقوم باختبار سكون الفرق الأول للسلسلة إذا كانت السلسلة لا تحوي إتجاها عاما وإلا طرحنا منها الإتجاه العام لاختبارها، وإذا كان غير ساكن نكرر الاختبار للفرق من درجة أعلى، وهكذا[5].

---

[3] د عابد بن عابد العبدلي، **تقد أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلام** ، **دراسة قياسية تحليلية** ، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة، العدد،27 ،2005 ص،18

[4] البشير عبد الكريم، **معدل الربح كبديل يمعدل الفائدة في علاج الأزمة المالية والاقتصادية دراسة نظرية وقياسة**،مداخلة ، جامعة فرحات عباس بسطيف ، 2009 ، ص13

[5] البشير عبد الكريم نفس المرجع السابق ، ص13-14

المطلب الثاني : التعريف بالنموذج VAR

قام باقتراح هذا النموذج Sims في عام ،1981 كان Sims يرى أن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية الآنية تعتمد وجهة النظر التفسيرية، إذْ تتضمن كثيراً من الفرضيات غير المختبرة مثل :استبعاد بعض المتغيرات من بعض المعادلات من أجل الوصول إلى تشخيص (Identification) مقبول للنموذج، وكذلك الأمر فيما يتعلق باختيار المتغيرات الخارجية(Exogenes) ، وشكل توزيع فترات الإبطاء الزمني

.يقترح Sims في نموذجه معاملة المتغيرات جميعها بالطريقة نفسها دون أية شروط مسبقة (استبعادها أو عدها خارجية)، وإدخالها جميعاً في المعادلات بعدد مدد الإبطاء الزمني نفسها .النموذج العام الذي اقترحه هو نموذج VAR(AutoRegressive Vectorial): الذي يمكن كتابته بالشكل الآتي [6]:

$$(B)Yt = \varepsilon_t$$

إذْ Yt :سياق عشوائي ذو n بعد، مستقر من المرتبة الثانية 2

إن تقدير النموذج السابق يمكن أن يتم باستخدام طريقة المربعات الصغرى مطبقة على كل معادلة حدة الخصائص التقاربية للمقدرات التي يمكن أن نحصل عليها هي الخصائص المعتادة، إذا كان Ytالسياق العشوائي مستقراً من المرتبة الثانية

بناء النموذج : VAR

إن بناء النموذج VAR يتطلب :

- أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة، أي لا تحوي جذر الوحدة
- تحديد عدد مدد الابطاء الزمني التي ستعتمد في النموذج
- دراسة علاقة السببية بين المتغيرات

[6] عثمان نقار، استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، كلية الاقتصاد ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد28 ، العدد: الثاني ، 2012، ص 340

المطلب الثالث: اختبار سببية غرانجر

تعتبر السببية عنصر أساسي في دراسة العلاقة بني المتغيرات والظواهر الاقتصادية والمقصود بها مقدرة سلوك متغير ما في التأثير على القيم المستقبلية لمتغير آخر، كما يقصد بالسببية هو مقدرة متغير في التأثير على متغير آخر في المستقبل، وقد تكون السببية في اتجاه واحد، وفي بعض الأحيان في اتجاهين حيث يكون كل من المتغريين يؤثر في الآخر وتكون السببية في الاجتاهين ، ولقد ادخل الباحث GRANGER مفهوم السببية في االقتصاد القياسي عام 1969 ، حيث تقوم منهجية اختبار السببية حسب قرانجر كما يلي: [7]

- إذا كان القيمة الاحتمالية المحسوبة لاختبار قراجنر $prob_c$ اكبر من القيمة المجدولة ، والتي تمثل 0,05 أي: $Pc>0.05$ نقبل الفرضية الدالة على عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين في الاتجاه المدروس بين المتغيرين.

المبحث الثالث : تقدير النموذج وتحليل النتائج

المطلب الأول : التعريف بالمتغيرات الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من البيانات السنوية ابتداء من سنة 1990 إلى سنة 2021 أي 32 مشاهدة، وقد تم الحصول على هذه البيانات من معطيات البنك الدولي والنتائج تم الحصول عليها باستعمال برنامج Eviews 12.

1- تقدير نموذج الدراسة: سنعتمد في دراستنا على تقنية أشعة الانحدار الذاتي (VAR) والتي تعطى بالصياغة النظرية على شكل معادلات تعطي كل منها تفسيرات سببية لظواهر الاقتصاد، أي أنها نظام لمجموعة متغيرات تعتبر كل متغيرة دالة خطية لقيمها الماضية وقيم المتغيرات الأخرى.

وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على:

- المتغير التابع: معدل البطالة ونرمز له بالرمز Y

[7] مستوي عادل ، اثر تطور الناتج الصناعي خارج قطاع المحروقات على النمو االقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج شعاع االنحدار الذاتي VAR خالل الفترة 2000-2020 ، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الجزائر ، المجلد 21، العدد: 3 ، 2022، ص 88-89

- المتغيرات المستقلة: أسعار النفط ونرمز له بالرمز PLX

معدل التضخم ونرمز له بالرمز CPA

معدل النمو السكاني ونرمز له بالرمز POP

إجمالي تكوين رأس المال الثابت ونرمز له بالرمز GDI

إجمالي الناتج المحلي ونرمز له بالرمز GDP

وعليه تم صياغة النموذج كتالي :

$$Y = \alpha_0 + \alpha_1 PLX + \alpha_2 CPA + \alpha_3 POP + \alpha_4 GDI + \alpha_5 GDP + \varepsilon_t$$

المطلب الثاني : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

من الضروري التأكد من استقراية السلاسل الزمنية لكل متغيرات الدراسة، وللكشف عن اختبار جذر الوحدة سوف نعتمد على اختبار ديكي فولر المطور والنتائج مبينة كما يلي:

الجدول رقم (2-2) نتائج اختبار ADF لمتغيرات عند المستوى

اختبار جذر الوحدة في المستوى I(0)								
صياغة الفرضيات: **H_0 :وجود جذر الوحدة أي أن السلسلة غير مستقرة** **H_1 : لا يوجد جذر الوحدة أي أن السلسلة مستقرة**								
تم الاختبار على النماذج الثلاثة باستخدام اختبار ADF **عند مستوى معنوية 5%**								
السلسلة	درجة التأخير	النموذج	المركبة	tالمحسوبة	Tالمجدولة	الاحتمال	القرار	النتيجة

Y	2	6	C + Trend	-1.792002	-3.562882	0.6842	H0	السلسة غير مستقرة
		5	C	-0.641110	-2.960411	0.8470	H0	
		4	None	-0.852294	-1.952066	0.3386	H0	
GDP	2	6	C+ Trend	1.339678-	-3.574244	0.8571	H0	السلسلة غير مستقرة
		5	C	-1.563253	-2.967767	0.4880	H0	
		4	None	-0.882699	-1.952910	0.3251	H0	
GDI	1	6	C+ Trend	-2.448441	-3.568379	0.3493	H0	السلسلة غير مستقرة
		5	C	-1.345479	-2.963972	0.5951	H0	
		4	None	0.271270	-1.952473	0.7580	H0	
CPA	1	6	C+ Trend	-1.872876	-3.568379	0.6434	H0	السلسلة غير مستقرة
		5	C	-2.206455	-2.963972	0.2082	H0	
		4	None	-2.110840	-1.952473	0.0354	H1	السلسلة مستقرة
POP	2	6	C+ Trend	-2.902815	-3.574244	0.1762	H0	السلسلة غير مستقرة
		5	C	-2.917376	-2.967767	0.0556	H0	
		4	None	-0.868936	-1.952910	0.3310	H0	
PLX		6	C+ Trend	-2.189049	-3.568379	0.4782	H0	

السلسلة غير مستقرة	H0	0.4937	-2.963972	-1.552802	C	5		
	H0	0.5594	-1.952473	-0.326025	None	4		

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال نتائج الجدول الموضح أعلاه نلاحظ:

- **بالنسبة للمتغير التابع Y** نلاحظ أن قيمة ADF المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وكذلك الاحتمال أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرض الصفري الذي يؤكد بوجود جذر الوحدة في السلسة وبالتالي فهي غير مستقرة، لذلك لابد من إجراء الفروقات من الدرجة الأولى.
- **بالنسبة للمتغير المستقل GDP** نلاحظ أن قيمة ADF المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وكذلك الاحتمال أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرض الصفري الذي يؤكد بوجود جذر الوحدة في السلسة وبالتالي فهي غير مستقرة، لذلك لابد من إجراء الفروقات من الدرجة الأولى.
- **بالنسبة للمتغير المستقل GDI** نلاحظ أن قيمة ADF المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وكذلك الاحتمال أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرض الصفري الذي يؤكد بوجود جذر الوحدة في السلسة وبالتالي فهي غير مستقرة، لذلك لابد من إجراء الفروقات من الدرجة الأولى.
- **بالنسبة للمتغير المستقل CPA** نلاحظ أن قيمة ADF المحسوبة في النموذج الأول " بدون ثابت واتجاه عام" أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وكذلك الاحتمال أقل من 0.05، وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل الذي يؤكد بعدم وجود جذر الوحدة في السلسة وبالتالي فهي مستقرة.
- **بالنسبة للمتغير المستقل POP** نلاحظ أن قيمة ADF المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وكذلك الاحتمال أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرض الصفري الذي يؤكد بوجود جذر الوحدة في السلسة وبالتالي فهي غير مستقرة، لذلك لابد من إجراء الفروقات من الدرجة الأولى.
- **بالنسبة للمتغير المستقل PLX** نلاحظ أن قيمة ADF المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وكذلك الاحتمال أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرض الصفري الذي يؤكد بوجود جذر الوحدة في السلسة وبالتالي فهي غير مستقرة، لذلك لابد من إجراء الفروقات من الدرجة الأولى.

الجدول رقم(2-3): نتائج اختبار (ADF) لمتغيرات الدراسة عند الفروقات من الدرجة الأولى

اختبار جذر الوحدة في الفرق الأول I(1)								
السلسلة	درجة التأخير	النموذج	المركبة	tالمحسوبة	Tالمجدولة	الاحتمال	القرار	النتيجة
D(Y)	2	4	None	-2.42245	-1.95338	0.017	H1	السلسلة مستقرة
D(GDP)	2	6	C+ Trend	-4.22474	-3.58062	0.012	H1	السلسلة مستقرة
		5	C	--	--	--	--	
		4	None	--	--	--	--	
D(GDI)	1	6	C+ Trend	-4.38316	-3.57424	0.008	H1	السلسلة مستقرة
		5	C	--	--	--	--	
		4	None	--	--	--	--	
D(POP)	2	6	C+ Trend	-0.41606	-3.58062	0.981	H0	السلسلة غير مستقرة
		5	C	-1.05189	-2.97185	0.720	H0	
		4	None	-1.05054	-1.95338	0.257	H0	
D(PLX)	1	6	C+ Trend	-4.40136	-3.57424	0.008	H1	السلسلة مستقرة
		5	C	--	--	--	H0	
		4	None	--	--	--	H0	

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال نتائج الجدول نلاحظ:

- **بالنسبة للمتغير التابع (D(Y** نلاحظ أن قيمة ADF المحسوبة أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وكذلك الاحتمال أقل من 0.05، وذلك في النموذج الأول أي "بدون ثابت واتجاه عام" وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل الذي يؤكد بعدم وجود جذر الوحدة في السلسة وبالتالي فهي مستقرة عند الفرق الأول.
- **بالنسبة للمتغير المستقل (D(GDP** نلاحظ أن قيمة ADF المحسوبة أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وكذلك الاحتمال أقل من 0.05، وذلك في النموذج الثالث أي" بوجود اتجاه عام" وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل الذي يؤكد بعدم وجود جذر الوحدة في السلسة وبالتالي فهي مستقرة عند الفرق الأول.
- **بالنسبة للمتغير المستقل (D(GDI** نلاحظ أن قيمة ADF المحسوبة أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وكذلك الاحتمال أقل من 0.05، وذلك في النموذج الثالث أي" بوجود اتجاه عام" وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل الذي يؤكد بعدم وجود جذر الوحدة في السلسة وبالتالي فهي مستقرة عند الفرق الأول.
- **بالنسبة للمتغير المستقل (D(PLX** نلاحظ أن قيمة ADF المحسوبة أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وكذلك الاحتمال أقل من 0.05، وذلك في النموذج الثالث أي" بوجود اتجاه عام" وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل الذي يؤكد بعدم وجود جذر الوحدة في السلسة وبالتالي فهي مستقرة عند الفرق الأول.
- **بالنسبة للمتغير المستقل (D(POP** نلاحظ أن قيمة ADF المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وكذلك الاحتمال أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرض الصفري الذي يؤكد بوجود جذر الوحدة في السلسة وبالتالي فهي غير مستقرة عند الفرق الأول، لذلك لابد من إجراء الفروقات من الدرجة الثانية.

الجدول رقم(2-4): نتائج الفروقات من الدرجة الثانية

اختبار جذر الوحدة في الفرق الثاني I(2)							
السلسلة	النموذج	المركبة	tالمحسوبة	Tالمجدولة	الاحتمال	القرار	النتيجة
D.2(POP)	6	C+ Trend	-3.08453	-3.58752	1299.0	H0	السلسلة مستقرة
	5	C	-2.80057	-2.97626	0.0715	H0	
	4	None	-2.85783	-1.95385	0.0060	H1	

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال نتائج الجدول الموضح في الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- نلاحظ أن قيمة ADF المحسوبة أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وكذلك الاحتمال أقل من 0.05، وذلك في النموذج الأول أي "بدون ثابت واتجاه عام" وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل الذي يؤكد بعدم وجود جذر الوحدة في السلسة وبالتالي فهي مستقرة عند الفرق الثاني.

المطلب الثالث : اختبار التكامل المشترك واختبار السببية

الفرع الأول :تحديد درجة تأخير نموذج VAR: إن درجة التأخير يعتمد في تحديدها على معايير كل من أكاييك (AIC) وشوارتز (SIC)، معيار هانان كوين (HQ) ونختار الفترة التي تكون فيها أقل قيم المشاهدات لهذه المعايير ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-5): نتائج درجة التأخير للنموذج محل الدراسة

درجة التأخير	AIC	SIC	HQ
P=0	30.78356	31.06645	30.87215
P=1	23.64681	*25.62704	24.26699
P=2	23.37824	27.05580	24.53001
P=3	*21.26050	26.63538	*22.94384

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال الجدول الموضح للمعايير الإحصائية (AICوSICوHQ) نلاحظ أن أقل قيمة لمعياري (AIC)،(HQ) كانت عند درجة التأخير الثالثة، ومنه درجة التأخير المثلى لنموذج VAR هي (p=3)

الفرع الثاني: اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

من شروط إجراء هذا الاختبار أن تكون جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة عند نفس المستوى، وبما انها متكاملة من درجات مختلفة فإنه لا يمكن تطبيق التكامل المشترك الذي يحدد العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل.

الفرع الثالث:اختبار السببية لغرانجر: (Granger Causalité Test)

يركز اختبار السببية على العلاقة المباشرة بين المتغيرات واتجاهها، تم تحديد اتجاه السببية عند مستوى معنوية 5% كما يلي:

الجدول رقم(2-6): اختبار السببية لغرانجر

المتغيرات	Y	GDP	GDI	PLX	POP	CPA
Y	--	0.1617	0.0103	0.3295	0.0014	0.0022
GDP	0.0000	--	0.0001	0.0000	0.0524	0.0056
GDI	0.7476	0.9841	--	0.9969	0.7323	0.6462
PLX	0.3288	0.8139	0.3656	--	0.1214	0.1978
POP	0.0835	0.4356	0.1280	0.9933	--	0.8603
CPA	0.7224	0.2163	0.5797	0.8974	0.0906	--

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS

من خلال النتائج الموضحة في الجدول نلاحظ ما يلي:

- وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين معدل البطالة وإجمالي تكوين رأس المال الثابت" معدل البطالة يسبب إجمالي تكوين رأس المال الثابت"
- وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين إجمالي الناتج المحلي اتجاه معدل البطالة" إجمالي الناتج المحلي يسبب البطالة"
- وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين معدل البطالة ومعدل النمو السكاني" معدل البطالة يسبب معدل النمو السكاني"
- لا توجد علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين معدل البطالة وأسعار النفط
- وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين معدل البطالة ومعدل التضخم" معدل البطالة يسبب معدل التضخم"
- وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت
- وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين إجمالي الناتج المحلي وأسعار النفط
- وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين إجمالي الناتج المحلي ومعدل التضخم

المطلب الرابع : تقدير النموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR

الفرع الأول :تقدير نموذج VAR: (**Vector Auto Regression**): حسب درجة التأخير المحددة والتي كانت (P=3) سوف نقوم بتقدير النموذج VAR(3):

$$y = -11.33575 + 0.532088 * y(-1) + 0.244890 * y(-2) + 0.146869 * y(-3) + 1.379699 * pop(-1) - 5.673247 * pop(-2) + 20.28761 * pop(-3) + 0.053090 * plx(-1) - 0.044377 * plx(-2) - 0.019346 * plx(-3) + 0.043658 * gdi(-1) - 0.081712 * gdi(-2) - 0.330254 * gdi(-3) - 0.367026 * gdp(-1) - 0.184416 * gdp(-2) - 0.107564 * gdp(-3) - 0.134239 * cpa(-1) - 0.345923 * cpa(-2) + 0.042068 * cpa(-3)$$

المصدر: من اعداد الطالبين حسب مخرجات برنامج Eviews12

$$R^2 - squared = 0.988851$$
$$\bar{R}^2 = 0.968784$$
$$F - statistic = 49.27570$$

الفرع الثاني: التقييم الإحصائي للنموذج

- بلغت قيمة معامل التحديد $R^2 = 98.88$ وهي كبيرة جدا وهذا دليل على الارتباط القوي بين المتغيرات المفسرة لمعدل البطالة، أما معامل التحديد المصحح فقد بلغت قيمته 96.87 مايدل على أن القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة بلغت 96.87% والباقي يترك إلى عوامل أخرى لم تدرج في النموذج
- قيمة إحصائية فيشر بلغت 49.27570 وهذا دليل على أن للنموذج ككل معنوية إحصائية

1- التوزيع الاحتمالي للبواقي :

لدينا :

H_0 : اذا كان $P > 0.05$ فان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

H_1 : اذا كان $P < 0.05$ فإن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي

حسب اختبار Jarque-Bera كما يظهر الجدول رقم (2-7)

الجدول رقم (2-7) اختبار التوزيع الطبيعي

Prob.	df	Jarque-Bera	Component
0.0031	2	11.56770	1
0.0106	2	9.084588	2
0.4610	2	1.548707	3
0.3711	2	1.982676	4
0.0747	2	5.187611	5
0.3316	2	2.207357	6

نلاحظ من خلال الجدول أن:

قيم Jarque- Bera لمعظم البواقي أقل من القيمة الجدولية 5,99= $X^2_{0.95}$ ومنه نقبل الفرضية الصفرية أي أن جميع البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وهذا ما تشير إليه القيم الاحتمالية (Prob) فمعظمها أكبر من مستوى معنوية 5% .

2- اختبار استقراية النموذج:

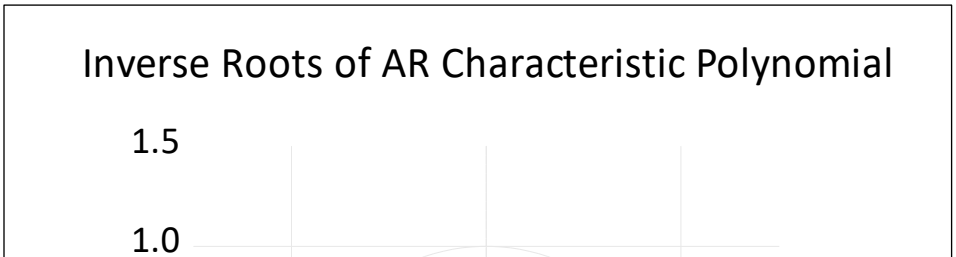
لدينا :

H_0 : النموذج يتمتع بالاستقرارية؛

H_1 : النموذج غير مستقر

لابد من إجراء اختبار الاستقرارية والذي يوضح لنا في الشكل الموالي رقم (2-8)، حيث يبين مقر الجذور داخل الدائرة الأحادية، وقيم جميع المعاملات بحيث تكون أقل من الواحد.

الشكل رقم(2-8) : اختبار استقرارية النموذج



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

كما يوضح الشكل أن النموذج المقدر يتمتع بتحقيق الفرضية الصفرية ويرفض الفرضية البديلة أي يتمتع بتحقيق شروط الاستقرارية باعتبار أن جميع المعاملات أصغر من الواحد بالاضافة أن جميع الجذور تقع داخل الدائرة الوحدوية، وهذا ما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

تحليل التباين: يوضح تحليل التباين العلاقة بين المتغيرات وتأثير كل منها على بعضها البعض من خلال تحديد مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير والذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه وباقي المتغيرات الأخرى، والجدول التالي يوضح تحليل التباين لنموذج معدل البطالة.

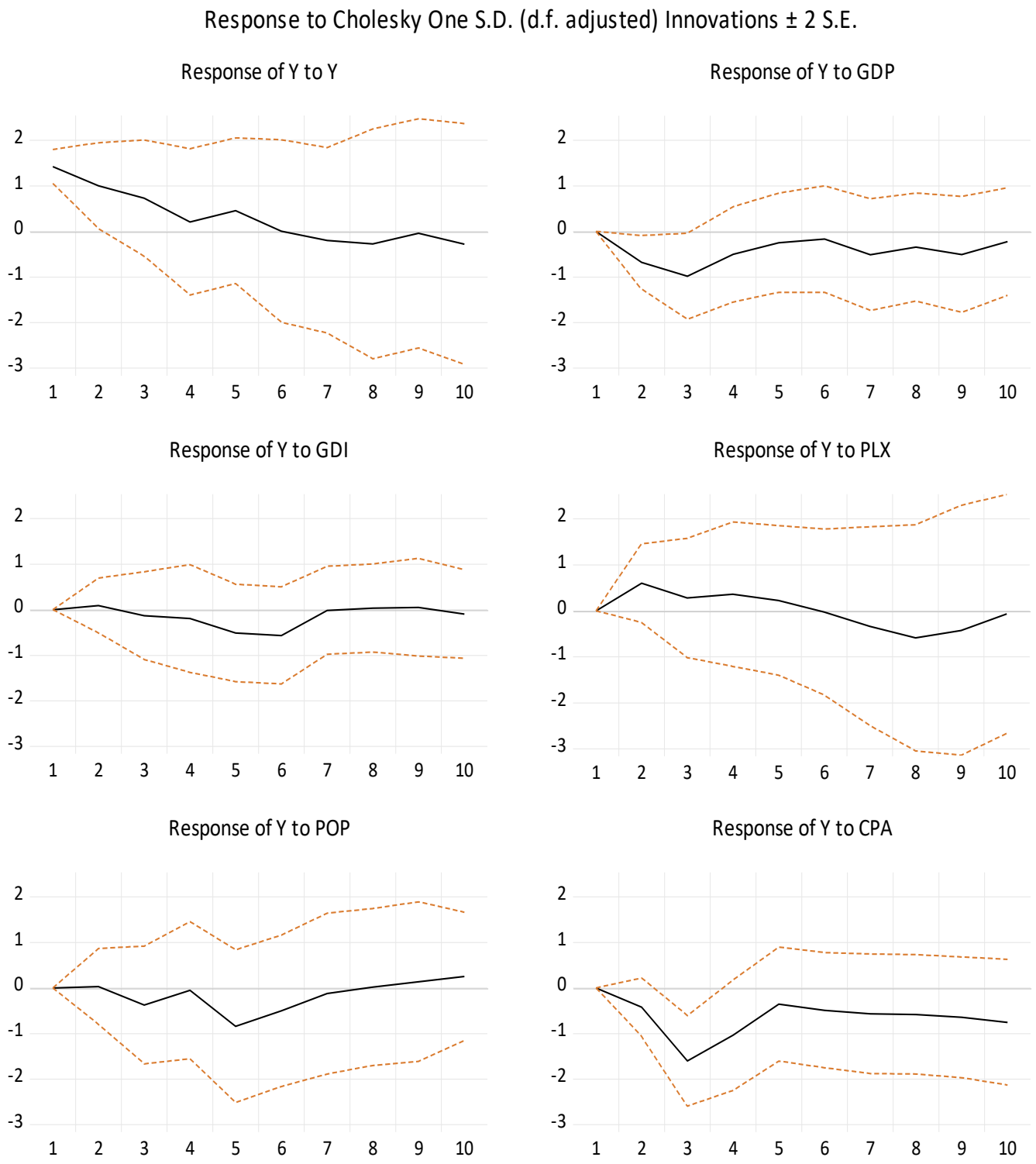
الجدول رقم (2–8) تحليل التباين

Period	S.E.	Y	GDI	GDP	POP	PLX	CPA
1	1.426243	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	2.012257	75.11478	3.402751	8.130481	2.000798	6.954681	4.396514
3	2.888065	42.81807	1.879592	17.29366	1.025151	4.141583	32.84194
4	3.143160	36.59287	2.663732	17.34478	1.161654	3.674946	38.56201

المصدر : من اعداد الطالبين حسب مخرجات Eviews 12

- تبين نتائج تحليل مكونات التباين لمعدل البطالة في الجزائر الموضحة في الجدول (2-9) أن 100% من خطأ التنبؤ في تباين معدل البطالة في الفترة الأولى تنسب للمتغير نفسه، أما في الفترة الثانية فإن 75.11% من خطأ التنبؤ ترجع للمتغير نفسه في حين تساهم المتغيرات التفسيرية الأخرى في النموذج ب:"3.40% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت"،"8.13% من إجمالي الناتج المحلي"،" 2% من معدل النمو السكاني"،"6.95% من أسعار النفط"،"4.39% من معدل التضخم"، ويستمر هذا التذبذب إلى غاية السنة العاشرة لتصبح"26.07% للمتغير نفسه"،"7.30% لإجمالي تكوين رأس المال الثابت"،"18.87% لإجمالي الناتج المحلي"."5.61% لمعدل النمو السكاني"،"4.38% لأسعار النفط"،"34.74% لمعدل التضخم"، ومن خلال هذا التحليل نجد أن معدل التضخم صاحب أكبر قوة تفسيرية لأخطاء تباين معدل البطالة يليه إجمالي الناتج المحلي ثم إجمالي تكوين رأس المال الثابت وبعده معدل النمو السكاني، وأخيرا أسعار النفط والذي كانت مساهمته ضعيفة.

المطلب الخامس : تحليل دوال الاستجابة الدفعية:



المصدر: من اعداد الطالبين حسب مخرجات Eviews12

- **أثر صدمة في معدل البطالة:** إن الصدمة الهيكلية بمقدار 1 % في معدل البطالة نفسه، تقابلها استجابة فورية معنوية وإيجابية في معدل البطالة وتكون متناقصة في المدى القصير والمتوسط، ثم تنعكس لتكون سلبية تدريجيا ابتداءا من السنة السابعة والفترات اللاحقة.
- **أثر صدمة في إجمالي الناتج المحلي:** حدوث صدمة إيجابية بمقدار 1% يقابلها أثر سلبي في معدلات البطالة طوال الفترات العشر.
- **أثر صدمة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت:** حدوث صدمة إيجابية بمقدار1% يقابلها أثر سلبي في المدى القصير والمتوسط في معدلات البطالة، ثم تنعكس لتكون إيجابية ابتداءا من السنة السادسة والفترات اللاحقة.
- **أثر صدمة في معدل النمو السكاني:** حدوث صدمة إيجابية بمقدار 1% له أثر إيجابي في المدلى القصير والطويل، أما ما بين الفترتين الرابعة والسادسة فتكون سلبية.
- **أثر صدمة في أسعار النفط:** حدوث صدمة إيجابية بمقدار انحراف معياري واحد يقابلها أثر إيجابي في معدل البطالة في المدى القصير، ثم تنعكس لتكون سلبية تدريجيا ابتداءا من السنة الخامسة والفترات اللاحقة.
- **أثر صدمة في معدل التضخم:** حدوث صدمة إيجابية بمقدار1 % يقابلها أثر سلبي في المدى القصير والمتوسط والطويل في معدلات البطالة طوال الفترات العشر.

خلاصة الفصل الثاني

قدمنا في هذا الفصل دراسة تحليلية قياسية لاثر صدمات أسعار النفط على ظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، حيث في الجانب التحليلي قمنا بتحليل واقع متغيرات الدراسة واثر تطورها على الجزائر خلال الفترة 2010-2021 ولقد لاحظنا عدة تغيرات حدث على مر السنوات في الجزائر من تقلبات كل من البطالة والنمو الاقتصادي وباقي المتغيرات المذكورة من وتم ذكر الأسباب المؤدية لهذه التقلبات .

تناولنا في هذه الدراسة اثر صدمات أسعار النفط على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 ولقد بينت نتائج الدراسة ما يلي – :بالنسبة الستقرارية السالسل الزمنية للمتغيرات: لقد اثبت اختبار ديكي فولر المحسن ADF أن السلاسل المتعلقة بمتغيرات الدراسة غير مستقر وغير متكاملة من نفس الدرجة، وهذا ما يستبعد وجود علاقة أثر طولة الأجل بين متغيرات الدراسة ؛

بالنسبة الختبار السببية لقرنجر: بين هذا الاختبار وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة في جزائر خلال الفترة 1990-2021؛ ماعدا المتغير صدمات أسعار النفط مع البطالة أي أنهم مستقلين في الأجلين الطويل والقصير من جهة أخرى بينت نتائج تقدير النموذج المدروس (VAR) قوة تأثير متغيرات الاضافية على البطالة ويتضح ذلك من خالل قيمة معامل التحديد الذي بلغ R^2= 98%، وقيمة إحصائية فيشر $F = 49.2757$ ، ثم قمنا بتفسير النتائج احصائيا، وتم كذلك تقدير النموذج في الأجل القصير، أما التقييم الكمي فمن خلال اجراء تشخيص جودة النموذج فقد دلت جميع الاختبارات القياسية على صلاحيته، ويمكن الاعتماد على نتائجه بهدف التحليل الاقتصادي والمناقشة والمحاكاة واتخاذ القرارات، حيث بينت نتائج ومخرجات البحث أنّ صدمات أسعار النفط ليس لها علاقة سببية لتقلبات معدلات البطالة بالجزائر .



خاتمة



حاولت هذه الدراسة تحديد تأثير صدمات أسعار النفط على البطالة بالنسبة للاقتصاد الوطني الجزائري خلال الفترة الممتدة من عام 1990 إلى عام 2021، وذلك من خلال إجراء دراسة كمية بهدف تحديد مدى استجابة معدلات البطالة للأثار التي تحدثها صدمات أسعار النفط ومن أجل الالمام بهذا البحث قمنا بتقسيمه الى فصلين، الفصل الأول يضم الجانب النظري والفصل الثاني يضم الجانب القياسي :

حيث تناولنا في **الفصل الأول** باستعراض المفاهيم الأساسية المتعلقة بمتغيرات الدراسة بداية عرض مختلف التعاريف المتعلقة بظاهرة البطالة من خلال تعريفها والتعرف على أنواعها و طرق قياسها وتفسيرها وفق المدارس النظرية التقليدية والمدرسة النظرية الحديثة في المبحث الأول ، ثم عرض مختلف التعاريف المتعلقة بالصدمات الاقتصادية وأهم تقسيماتها وأسبابها وانعكاساتها بالمبحث الثاني، ثم تطرقنا إلى صدمات السعر النفطي وأهم محدداته وتم ذكر أنواعه، ثم في المبحث الثالث ذكرنا بعض الدراسات السابقة التي تناولت نفس موضوع بحثنا وأوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والحديثة

وتناولنا في **الفصل الثاني** خصص المبحث االأول لدراسة وتحليل واقع متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990 حتى 2021، في حين تم تناول في المبحث الثاني مفاهيم حول بعض أساليب الاقتصاد القياسي، لتحليل نموذج متغيرات الدراسة بالجزائر خلال فترة البحث بداية من توصيف النموذج المناسب للدراسة بناء على المقاربات السابقة وصولا إلى استخدام التحليل العاملي في إيجاد العلاقة بين متغيرات الدراسة بالجزائر خلال فترة البحث كأسلوب بديل للتوصيف الاحصائي.

بعد ما تم توصيف النموذج المناسب للبحث في الفصل ، فقد تناولنا في هذا الفصل التطبيقي إجراء معالجة وتقييم كمي لأثار إحداث صدمات في متغيرات الدراسة بالجزائر خلال الفترة: 1990-2021، متناولين أولا اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لتلافي المشاكل القياسية خاصة منها الانحدار الزائف باستعمال الطرق التقليدية، وهذا للكشف عن وجود أو عدم وجود جدر الوحدة لسلاسل متغيرات البحث وذلك بإجراء مجموعة من أدوات التحليل الاحصائي والقياسي، متمثلة في: *(ADF,)*، والتي دّلت على استقرارية جميع سلاسل متغيرات البحث في الدرجة الثالثة . ومن ثم تم استخدام تقنية أشعة الانحدار الذاتي (var)، واختبار التحليل البياني، والتي أثبتت كذلك على عدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين متغيرات البحث خلال فترة الدراسة

إختبار الفرضيات

تتلخص نتائج اختبار الفرضيات في الآتي:

- تبين استقرارية متغيرات الدراسة عند الدرجات مختلفة ، وذلك وفقا لاختبار : *ADF*، ومن ثم اتضح من خلال اجراء اختبار السببية لغرانجر أنه لايوجد علاقة سببية بين صدمات أسعار النفط والبطالة في الأجل القصير في الجزائر خلال فترة البحث وهذا ما ينفي **الفرضية الأولى** وعدم قبولها .
- تبين من نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية، أنّ معدلات البطالة بالجزائر تظهر سلوك واستجابات معنوية سلبية في الأجل القصير إتجاه صدمة في معدل البطالة بحيث إن الصدمة الهيكلية بمقدار 1 % في معدل البطالة نفسه، تقابلها استجابة فورية معنوية وإيجابية في معدل البطالة وتكون متناقصة في المدى القصير والمتوسط، ثم تنعكس لتكون سلبية تدريجيا ابتداءا من السنة السابعة والفترات اللاحقة، وإتجاه صدمة في أسعار النفط بحيث حدوث صدمة إيجابية بمقدار انحراف معياري واحد يقابلها أثر إيجابي في معدل البطالة في المدى القصير، ثم تنعكس لتكون سلبية تدريجيا ابتداءا من السنة الخامسة والفترات اللاحقة. أما عن إتجاه صدمة في إجمالي الناتج المحلي بحيث حدوث صدمة إيجابية بمقدار 1% يقابلها أثر سلبي في معدلات البطالة طوال الفترات العشر، واتجاه صدمة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت بحيث حدوث صدمة إيجابية بمقدار1% يقابلها أثر سلبي في المدى القصير والمتوسط في معدلات البطالة، ثم تنعكس لتكون إيجابية ابتداءا من السنة السادسة والفترات اللاحقة، واتجاه صدمة في معدل النمو السكاني بحيثحدوث صدمة إيجابية بمقدار 1% له أثر إيجابي في المدلى القصير والطويل، أما ما بين الفترتين الرابعة والسادسة فتكون سلبية، واتجاه صدمة في معدل التضخم بحيث حدوث صدمة إيجابية بمقدار1 % يقابلها أثر سلبي في المدى القصير والمتوسط والطويل في معدلات البطالة طوال الفترات العشر. وهذا مايؤكد **الفرضية الثانية** .

- ارتفاع معدلات البطالة بالجزائر خلال الفترة 2010-2021، على الرغم من أنها شهدت في الأعوام الأخيرة ارتفاعا محسوسا، حيث سجلت سنة 2010 معدل قدره 9.96، إلى أعلى مستوى سنة 2014 بمعدل قدره 10.21، صولا الى معدل 10.42٪، عام 2018. ثم الى أعلى معدل قدرة ب12.70% سنة 2021 ويرجع االارتفاع المحسوس بمعدلات البطالة إلى برنامج توطيد النمو 2010-2014، وأخيرا برنامج النموذج الاقتصادي الجديد 2015-2019، غير أنّ الرفع في مستويات التشغيل يعتبر ظرفي وغير مستدام، باعتبار أنه مرتبط بالاستمرارية

سياسة التوسع في حجم الانفاق العام والاعتماد شبه الكلي على عائدات النفط مع عدم مرونة الجهاز الانتاجي وبالتالي تعطل الألة الانتاجية، وهذا ما يؤكد **الفرضية الثالثة** .

نتائـــج البـحث:

- يوجد هناك تباين في وجهات النظر بين الباحثين والمختصين وحتى الهيئات المهتمة في دراسة ظاهرة البطالة من حيث مفهومها، ويعزى هذا الثراء إلى اختلاف واقع ومنشئ الطرح النظري الاقتصادي، إذ أن العديد من هذه النظريات المفسرة لظاهرة البطالة لا يمكن تطبيقها على اقتصاديات العديد من الدول، مراعاة لطبيعة اقتصاداتها وخاصة الدول النامية؛
- إنّ قيمة قيمة معامل التحديد المصحح (المعدل) المساوية لـ: $\bar{R}^2 = 0.968784$ ، تدل على القوة التفسيرية للنموذج، إذ تشير بأنّ المتغيرات المستقلة تساهم في شرح وتفسير التغيرات التي تحدث في معدلات البطالة في نسبة 96.87% وهي نسبة معتبرة، وتبقى حوالي 4.13 % تعبر عن العوامل الأخرى؛
- وجود علاقة سببية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة الإضافية وعدم وجودها بين أسعار النفط والبطالة ؛
- عدم وجود علاقة بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل وذلك لعدم استقرار السلسلة في نفس الدرجة ونفس المستوى .

التـوصيـات:

على ضوء الدراسة المقدمة واستنادا إلى النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم جملة من التوصيات في شكل حلول عملية وبأليات ملموسة، وذلك على النحو التالي:

- تنويع مصادر الايرادات العامة للدولة لأنها مصدر أساسي لتمويل حجم الانفاق العام
- توجيه التوسع في حجم الانفاق العام نحو القطاعات المنتجة، وفي تشييد مشاريع البنى التحتية وماله من انعكاس ايجابيي على الاستثمار بكل أنواعه، ومن ثم خلق مناصب عمل دائمة.
- تفعيل التزواج أو التنافس بين القطاع العام والقطاع الخاص في مواجهة البطالة.
- العمل على خلق اقتصاد وطني متنوع لايتأثر بالأوضاع السائدة في الأسواق النفطية؛

آفـاق الدراسة :

في صياغ هذه الدراسة يمكن طرح بعض المواضيع للبحث التي يمكن الإجابة عنها مستقبلا:

- الانفاق العام على مشروعات البنى التحتية وأثره على البطالة بالجزائر.
- أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على ظاهرة البطالة بالجزائر



قائمة المراجع



أولا الكتب :

1. د.أسامة السيد عبد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والاسلامية**، دار الفكر الجامعي
2. د. ابراهيم محمود عبد الراضى، **حلول اسلامية فعالة لمشكلة البطالة**،الناشر المكتب الجامعي الحديث، مكان ، 2009
3. د. رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة** ، عالم المعرفة، العدد:266
4. دانيال أرنولد، **تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم**، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1992، ص ص201: 207.
5. عبد الرحمان يسرى أحمد وآخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 2007
6. د. مهدي سهر الجبوري، **تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية**، دار الأيام للنشر والتوزيع ، المجلد:1، الطبعة :1، 2020
7. سيد طه البدوي، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2010
8. تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الثانية، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
9. أحمد رمضان نعمة الله وأخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004،
10. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، ،2015
11. . خالد الزاوي، **البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل**، الناشر : مجموعة النيل العربية، الطبعة : 1، المجلد : 1، سنة 2004
12. جمال حسن أحمد عيسى السراحنة، **مشكلة البطالة وعلاجها** –دراسة مقارنة بين الفقه والقانون–، الطبعة الأولى، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، بيروت، 2000.
13. عبد الرؤوف عامر، **أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها**، الطبعة العربية الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

ثانيا: المجلات والملتقيات

1. بوطبل عبد القادر،**البطالة والتشغيل في الجزائر**،مجلة متون، المجلد:15، العدد:الثالث، حامعة شلف،الجزائر،2022،
2. حامد ابراهيم عبد الفتاح، **تأثير العولمة الاقتصادية على مشكلة البطالة**، المصرية للنشر والتوزيع ، سنة 2019 .
3. حنان قندوز، **أثر البطالة على التضخم من منظور منحنى فيلبس دراسة قياسية لعينة من الدول النامية خلال الفترة (1991–2018)**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد:8، العدد: 1 ، جامعة ورقلة ، الجزائر، 2022.
4. حيمور مصطفى، **قياس وتحليل معدلات البطالة في الجزائر، دراسة قياسية تحليلية في الفترة 2000 – 2016** ، مجلة دفاتر افتصادية، المجلد: 10، العدد: 2 ، جامعة مستغانم ، الجزائر ، 2018 .
5. خليلي أحمد، **واقع البطالة وآثارها على الفرد والمجتمع**، ملتقى دولي، استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة .
6. د. مولاي بوعلام، **دراسة كمية تحليلة للعلاقة بين البطالة وبعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1970–2014**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات ، العدد 03، المجلد 02، الجزائر ، 2017 .
7. عثمان نقار، **استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، كلية الاقتصاد** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد28 ، العدد: الثاني ، 2012
8. رحيمي عيسى وقرقاد عادل والعايب نصر الدين، **ظاهرة البطالة مفهومها أسبابها وآثارها**، مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، عدد:00، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف ، الجزائر، سنة 2018 .
9. رشيد حفصي، **أثر أسعار النفط وأسعار الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980–2018)**،مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية،مجلد: 8. العدد:2، الجزائر، 2022.

10. سليم مجلخ، **محددات البطالة في الجزائر، دراسة قياسية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، مجلة جامعة الشارقة، المجلد: 13، العدد: 2، الجزائر ، 2016.

11. سميرة العابد، **ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات**، مجلة الباحث، العدد: 11، جامعة باتنة، الجزائر ، 2012 .

12. مستوي عادل ، **اثر تطور الناتج الصناعي خارج قطاع المحروقات على النمو االقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج شعاع االنحدار الذاتي VAR خالل الفترة 2000–2020** ، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الجزائر ، المجلد 21، العدد: 3 ، 2022،

13. ماجن محمد محفوظ، **الصدمات النفطية، الأسباب، الانعكاسات وسبل العلاج**، مجلة المعيار، عدد خاص ،المركز الجامعي تيسمسيلت،الجزائر،2017.

14. موجاري رضوان وآخرون، **العلاقة بين ظاهرة البطالة ومعدلا ت التضخم في ظل منحى فيلبس بالجزائر،دراسة قياسية للفترة (1990–2018)**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد:8، العدد:3، 2022.

15. بلجيلالي أحمد، **مساهمة الجباية البترولية في توازن الموازنة العامة في الجزائر نموذجا**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ، العدد: 7، دامعة شلف ، الجزائر ، 2017.

16. بوزار صفية، **آثار ظاهرة البطالة على النمو الاقتصادي**، مجلة المناجر، العدد: 1 ، جامعة الجزائر3.

17. حمزة بن الزين، **أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000–2015** ، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية ، عدد: 3، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر،2016.

18. . بن مسعود عطاء الله، **تأثير أسعار النفط على البطالة في الجزائر–دراسة قياسية من 1970 إلى 2014**، مجلة البديل الاقتصادي ، العدد الخامس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر

19. عاقلي فضيلة، **البطالة تعريفها أسبابها وأثارها الاقتصادية (سياسة التشغيل في الجزائر)**، مداخلة، المشاركة الأولى، تعريف وأسباب البطالة والآثارالإقتصادية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، الجزائر.

20. عبد الباري عياض، **أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تجريبية للفترة 1980-2018**، مجلة المدبر ، مجلد: 6، العدد: 2، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2019.

21. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي وليلى بديوي مطوق، **العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الثامن والعشرون.

22. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، 2011.

23. فاتح حركاتي ، **تداعيات أزمة فيروس كورونا على سعار النفط العالمية دراسة تحليلية**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد :5، العدد: 2، جامعة باتنة 1 ، الجزائر، 2022.

24. د عابد بن عابد العبدلي، **تقد أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلام** ، دراسة قياسية تحليلية ، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة، العدد،27 ،2005.

25. البشير عبد الكريم، **معدل الربح كبديل يمعدل الفائدة في علاج الأزمة المالية والاقتصادية دراسة نظرية وقياسة**،مداخلة ، جامعة فرحات عباس بسطيف ، 2009

ثانيا: أطروحات الدكتوراه والرسائل العلمية

1. ميسومي لجيلالي، **ظاهـــــرة البطالـــــة في الجـــزائـــــربين تأثير الصدمات النفطية وصدمات السياسة المالية**، دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة: (1990-2018)، أطروحة دكتوراه، جامعة المدية، الجزائر، سنة 2022

2. مسعودي زكرياء، **تقييم فعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل،دراسة تحليلية**، أطروحة دكنوراه ، جامعة قاصدي مرباح،علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2019.

3. نسيمة بن يحي، **أثرالصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة** دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2017، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة المدية ، الجزائر ، 2019.

4. حفاصي سمير – دراسة اختبارعلاقة أوكن بين البطالة والنمو الاقتصادي لدول المغرب العربي، دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1990 -2017)،أطروحة دكتوراه غير منشورة،2021.

5. بلوافي عبد المالك ، **أثر تغيرات أسعار البترول على سياسة الانفاق العام في الجزائرخلال الفترة 1971-2014**،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة وهران2 ، الجزائر ، 2020

6. تينعمري صباح، **تأثير تقلبات أسعار النفط على الواردات في الجزائر (1970-2020)**،أطروحة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2022.

7. حجاج نورهان، **دور المؤسسات الصغيرة في التخفيف من ظاهرة البطالة دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب** –فرع المدية –مذكرة ليسانس ، كلية العلوم التجارية، جامعة المدية، الجزائر ، 2015.

8. خويلدات محمد مجاهد، **أثرتقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر –الامارات العربية المتحدة)**، أطروحة ليسانس ،كلية العلوم الاقتصادية والتجاريو وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، 2013.

9. إدريس زغاد، **دراسة العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر في الفترة (1980-2018)**، أطروحة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر ، علوم اقتصادية ،2019.

10. خير الدين وحيد، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2013.

11. رحماني علي، **تأثير أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري 1999-2020**، أطروحة ماستر غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 ، الجزائر، 2022.

12. عقون سليم، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة– دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1985-2007)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2009-2010.

13. فريال ناجي ، **دراسة قياسية للعلاقة بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970–2017)** ، أطروحة ماستر أكاديمي غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة العربي التبسي– تبسة، الجزائر ، 2019



الملاحق



الجدول رقم (2–9) تطورات متغيرات الدراسة خلال فترة 1990–2021

السنوات	أسعار النفط $	معدل النمو السكاني	معدل النمو الاقتصادي	معدلات البطالة	معدلات التضخم	إجمالي تكوين رأس المال الثابت(%)
1990	22.26	2.494068	0.800001	20.6	16.65253	26.97013
1991	18.62	2.384653	-1.2	20.6	25.88639	25.86146
1992	18.44	2.323752	1.800002	24.38	31.66966	27.07499
1993	16.33	2.240369	-2.1	26.23	20.54033	27.00686
1994	15.53	2.107747	-0.9	27.74	29.04766	28.40094
1995	16.86	1.918044	3.799995	31.84	29.77963	29.13694
1996	20.29	1.76332	4.099998	28.531	18.67908	24.87938
1997	18.86	1.68116	1.1	25.43	5.733523	22.95159
1998	12.28	1.510573	5.100004	26.662	4.950162	25.7481
1999	17.44	1.398429	3.200002	28.302	2.645511	24.39008
2000	27.6	1.402291	3.8	29.77	0.339163	20.67724
2001	23.12	1.375931	3	27.3	4.225988	22.83977
2002	24.36	1.348867	5.6	25.9	1.418302	24.57141
2003	28.1	1.354239	7.2	23.72	4.268954	24.08773
2004	36.05	1.407273	4.3	17.65	3.9618	24.01813
2005	50.59	1.364082	5.9	15.27	1.382447	22.37032
2006	61	1.441137	1.7	12.27	2.311499	23.16564
2007	69.04	1.627909	3.4	13.79	3.678996	26.32475
2008	94.1	1.708972	2.4	11.33	4.858591	29.23243
2009	60.86	1.795904	1.6	10.16	5.73706	38.23645
2010	77.38	1.858702	3.6	9.96	3.911062	36.28319
2011	107.46	1.898394	2.9	9.96	4.524212	31.67082
2012	109.45	1.943102	3.4	10.97	8.891451	30.79911
2013	105.87	1.966716	2.8	9.82	3.254239	34.18382
2014	96.29	1.979049	3.8	10.21	2.916927	36.81533
2015	49.49	1.999946	3.7	11.21	4.784447	42.25688
2016	40.76	1.993432	3.2	10.2	6.397695	43.07444
2017	52.43	1.957002	1.3	10.333	5.591116	40.78134
2018	69.78	1.903325	1.2	10.42	4.26999	40.26425
2019	64.04	1.839445	1	10.513	1.951768	38.37948
2020	41.47	1.732457	-5.1	12.55	2.415131	38.57527
2021	69.89	1.657703	3.5	12.704	7.226063	37.24996

المصدر : معطيات صندوق البنك الدولي

VARالملحق رقم01: تحديد درجة التأخير للنموذج

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: Y GDI GDP PLX CPA POP
Exogenous variables: C
Date: 06/10/23 Time: 11:41
Sample: 1990 2021
Included observations: 29

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
30.87215	31.06645	30.78356	942657.5	NA	–440.3616	0
24.26699	25.62704*	23.64681	794.6158	211.6290*	–300.8788	1
24.53001	27.05580	23.37824	864.5030	44.02129	–260.9845	2
22.94384*	26.63538	21.26050*	324.6869*	46.00504	–194.2772	3

*** indicates lag order selected by the criterion**
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan–Quinn information criterion

الملحق رقم 02: اختبار السببية لغرانجر

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 06/11/23 Time: 22:05
Sample: 1990 2021
Included observations: 29

Dependent variable: Y

Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.0014	3	15.62388	POP
0.3295	3	3.433655	PLX
0.1617	3	5.141169	GDP
0.0103	3	11.28141	GDI
0.0022	3	14.63534	CPA
0.0001	15	43.98491	All

Dependent variable: POP

Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.0835	3	6.662087	Y
0.9933	3	0.087733	PLX
0.4356	3	2.727453	GDP
0.1280	3	5.684564	GDI
0.8603	3	0.754727	CPA
0.1102	15	21.91052	All

Dependent variable: PLX

Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.3288	3	3.438523	Y

0.1214	3	5.806397	POP
0.8139	3	0.947574	GDP
0.3656	3	3.173966	GDI
0.1978	3	4.667443	CPA
0.5056	15	14.26416	All

Dependent variable: GDP

Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.0000	3	34.26585	Y
0.0524	3	7.708079	POP
0.0000	3	40.32172	PLX
0.0001	3	21.06172	GDI
0.0056	3	12.59559	CPA
0.0000	15	73.37467	All

Dependent variable: GDI

Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.7476	3	1.222744	Y
0.7323	3	1.286749	POP
0.9969	3	0.052204	PLX
0.9841	3	0.157571	GDP
0.6462	3	1.658301	CPA
0.5488	15	13.69474	All

Dependent variable: CPA

Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.7224	3	1.328544	Y
0.0906	3	6.476390	POP
0.8974	3	0.595847	PLX
0.2163	3	4.455873	GDP
0.5797	3	1.965041	GDI

VARالملحق رقم 03: تقدير نموذج

Vector Autoregression Estimates
Date: 06/11/23 Time: 22:03
Sample (adjusted): 1993 2021
Included observations: 29 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

CPA	GDI	GDP	PLX	POP	Y	
0.859757	-0.170632	0.881660	4.014461	-0.000590	0.532088	Y(-1)
(0.77121)	(0.59579)	(0.26129)	(3.40470)	(0.00905)	(0.29075)	
[1.11482]	[-0.28640]	[3.37426]	[1.17909]	[-0.06517]	[1.83003]	
-0.774983	0.579025	-0.815112	-6.641282	-0.006376	0.244890	Y(-2)
(0.88307)	(0.68221)	(0.29919)	(3.89856)	(0.01036)	(0.33293)	
[-0.87760]	[0.84875]	[-2.72440]	[-1.70352]	[-0.61552]	[0.73556]	
0.270117	-0.549115	0.971125	2.016875	-0.007276	0.146869	Y(-3)
(0.73726)	(0.56957)	(0.24979)	(3.25486)	(0.00865)	(0.27796)	
[0.36638]	[-0.96409]	[3.88777]	[0.61965]	[-0.84129]	[0.52839]	
9.202773	2.984713	1.813716	28.56261	0.993634	1.379699	POP(-1)
(20.7784)	(16.0522)	(7.03986)	(91.7321)	(0.24374)	(7.83371)	
[0.44290]	[0.18594]	[0.25764]	[0.31137]	[4.07665]	[0.17612]	
44.40216	13.15602	-7.310785	-65.44679	-0.304543	-5.673247	POP(-2)
(31.3910)	(24.2509)	(10.6355)	(138.584)	(0.36823)	(11.8348)	
[1.41449]	[0.54250]	[-0.68740]	[-0.47225]	[-0.82705]	[-0.47937]	
-38.04880	-8.018622	-5.315844	-82.23446	0.170608	20.28761	POP(-3)
(21.8473)	(16.8780)	(7.40199)	(96.4509)	(0.25628)	(8.23669)	
[-1.74158]	[-0.47509]	[-0.71816]	[-0.85260]	[0.66572]	[2.46308]	
-0.061847	0.009898	0.159961	0.690624	0.000220	0.053090	PLX(-1)
(0.11323)	(0.08748)	(0.03836)	(0.49989)	(0.00133)	(0.04269)	
[-0.54620]	[0.11316]	[4.16965]	[1.38156]	[0.16573]	[1.24365]	
0.077844	0.010034	-0.094521	-0.373056	-0.000108	-0.044377	PLX(-2)
(0.12816)	(0.09901)	(0.04342)	(0.56578)	(0.00150)	(0.04832)	

[0.60742]	[0.10135]	[-2.17690]	[-0.65937]	[-0.07209]	[-0.91846]	
-0.057526	-0.009011	0.112393	0.520294	-0.000179	-0.019346	PLX(-3)
(0.09622)	(0.07433)	(0.03260)	(0.42478)	(0.00113)	(0.03628)	
[-0.59787]	[-0.12123]	[3.44774]	[1.22486]	[-0.15878]	[-0.53331]	
-1.201083	-0.035179	-0.780592	-2.401442	0.005554	-0.367026	GDP(-1)
(0.58759)	(0.45394)	(0.19908)	(2.59408)	(0.00689)	(0.22153)	
[-2.04408]	[-0.07750]	[-3.92101]	[-0.92574]	[0.80578]	[-1.65679]	
0.605998	-0.009938	1.029956	1.965734	0.010601	-0.184416	GDP(-2)
(0.90003)	(0.69531)	(0.30494)	(3.97343)	(0.01056)	(0.33932)	
[0.67331]	[-0.01429]	[3.37762]	[0.49472]	[1.00414]	[-0.54348]	
0.220726	0.266391	0.147736	0.403204	-0.004599	-0.107564	GDP(-3)
(0.89728)	(0.69319)	(0.30401)	(3.96131)	(0.01053)	(0.33829)	
[0.24599]	[0.38430]	[0.48596]	[0.10179]	[-0.43695]	[-0.31797]	
-0.671094	0.858308	0.783173	-0.006327	-0.003023	0.043658	GDI(-1)
(0.62888)	(0.48584)	(0.21307)	(2.77637)	(0.00738)	(0.23710)	
[-1.06712]	[1.76666]	[3.67568]	[-0.00228]	[-0.40984]	[0.18414]	
0.999403	-0.416065	-0.408127	0.167211	0.000313	-0.081712	GDI(-2)
(0.79334)	(0.61289)	(0.26879)	(3.50242)	(0.00931)	(0.29910)	
[1.25974]	[-0.67886]	[-1.51839]	[0.04774]	[0.03366]	[-0.27319]	
-0.641942	0.077490	0.258977	2.210474	-0.007189	-0.330254	GDI(-3)
(0.56021)	(0.43279)	(0.18980)	(2.47320)	(0.00657)	(0.21121)	
[-1.14590]	[0.17905]	[1.36446]	[0.89377]	[-1.09404]	[-1.56366]	
0.459454	-0.167524	0.318518	1.705914	0.002535	-0.134239	CPA(-1)
(0.26577)	(0.20532)	(0.09004)	(1.17331)	(0.00312)	(0.10020)	
[1.72877]	[-0.81592]	[3.53734]	[1.45393]	[0.81307]	[-1.33973]	
-0.237771	-0.123365	-0.047004	1.563090	-0.001089	-0.345923	CPA(-2)
(0.28474)	(0.21997)	(0.09647)	(1.25706)	(0.00334)	(0.10735)	
[-0.83505]	[-0.56082]	[-0.48723]	[1.24344]	[-0.32617]	[-3.22237]	
0.132504	0.112287	0.045791	0.186443	-0.000300	0.042068	CPA(-3)
(0.22642)	(0.17492)	(0.07671)	(0.99959)	(0.00266)	(0.08536)	
[0.58521]	[0.64194]	[0.59692]	[0.18652]	[-0.11301]	[0.49281]	
-16.47917	3.485400	-28.41771	137.8439	0.742790	-11.33575	C

(27.2706)	(21.0677)	(9.23946)	(120.394)	(0.31989)	(10.2814)	
[-0.60428]	[0.16544]	[-3.07569]	[1.14494]	[2.32199]	[-1.10255]	
0.912256	0.938871	0.900845	0.896044	0.989665	0.988851	R-squared
0.754316	0.828839	0.722367	0.708923	0.971063	0.968784	Adj. R-squared
143.1122	85.41268	16.42780	2789.295	0.019692	20.34169	Sum sq. resids
3.783018	2.922545	1.281710	16.70118	0.044376	1.426243	S.E. equation
5.775971	8.532727	5.047364	4.788584	53.20092	49.27570	F-statistic
-64.29605	-56.81210	-32.90857	-107.3598	64.62564	-36.00718	Log likelihood
5.744555	5.228421	3.579901	8.714470	-3.146596	3.793599	Akaike AIC
6.640370	6.124235	4.475716	9.610285	-2.250781	4.689413	Schwarz SC
6.885958	30.63351	2.706897	50.92138	1.730190	17.61190	Mean dependent
7.632202	7.064140	2.432508	30.95589	0.260869	8.072382	S.D. dependent

15.79084	Determinant resid covariance (dof adj.)
0.026547	Determinant resid covariance
-194.2772	Log likelihood
21.26050	Akaike information criterion
26.63538	Schwarz criterion
114	Number of coefficients

الملحق رقم 04: اختبار استقرارية النموذج

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: Y GDI GDP PLX CPA
POP
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 2
Date: 06/10/23 Time: 11:48

Modulus	Root
0.941026	0.941026
0.912234	0.878628 - 0.245324i
0.912234	0.878628 + 0.245324i
0.695795	0.524210 - 0.457532i
0.695795	0.524210 + 0.457532i
0.644999	-0.644999
0.602693	0.326612 - 0.506521i
0.602693	0.326612 + 0.506521i
0.521717	-0.199003 - 0.482272i
0.521717	-0.199003 + 0.482272i
0.282933	0.282933
0.001567	0.001567

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

الملحق رقم 05: اختبار تحليل التباين

CPA	GDI	GDP	PLX	POP	Y	S.E.	Period
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	100.0000	1.426243	1
4.396514	0.208113	11.36326	8.892316	0.025017	75.11478	2.012257	2
32.84194	0.303249	17.08881	5.246998	1.700934	42.81807	2.888065	3
38.56201	0.638166	16.98944	5.755442	1.462064	36.59287	3.143160	4
34.84887	2.859304	15.40751	5.489753	7.549726	33.84483	3.360171	5
34.41974	5.288033	14.57861	5.117558	9.082472	31.51359	3.482262	6
34.92014	4.981411	15.75590	5.685683	8.672049	29.98482	3.588270	7
35.14398	4.673548	15.61239	7.821981	8.123551	28.62455	3.708156	8
35.86797	4.412750	16.44313	8.586858	7.767340	26.92195	3.824484	9
37.74544	4.251837	15.94082	8.186924	7.795448	26.07953	3.923906	10

Cholesky Ordering: Y POP PLX GDP GDI CPA

الملحق رقم 06: تحليل دوال الاستجابة

